وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

# الإمتيازات الأجنبية وفرض الحماية على المغرب الأقصى 1844-1912م

## مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماسترتخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطلبة
✓ بهلول مروة
✓ ماضي سهيلة

تحت إشراف الدكتور:
د. سليم سعيدي

لجنة المناقشة

| الأستاذ | الرتبة | الصفة | الجامعة |
|---|---|---|---|
| د / قرين عبد الكريم | أستاذ محاضر –ب– | رئيسا | جامعة 08 ماي 1945– قالمة |
| د/ سعيدي سليم | أستاذ محاضر –ب– | مشرفا ومقررا | جامعة 08 ماي 1945– قالمة |
| د/ صالح فركوس | أستاذ محاضر–ب– | مناقشا | جامعة 08 ماي 1945– قالمة |

السنة الجامعية: 1939–1440هـ
2018–2019م.

ملحق القرار رقم: 933 المؤرخ في: 26 جوان 2019

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مؤسسة التعليم العالي: جامعة 8 ماي 1945 قالمة كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

## نموذج التصريح الشرفي

## خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

أنا الممضي أدناه،

السيد: ساغو محمد الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم: .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 104205318 والصادرة بتاريخ 03 / 04 / 2019

المسجل بكلية: العلوم الإنسانية والإسلامية القسم: التاريخ .....

و المكلف بإنجاز أعمال بحث ( مذكرة التخرج ، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير ، أطروحة دكتوراه)، عنوانها: الإستيلاء على الأملاك العقارية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1830 و 1962 م

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2019/06/27

إمضاء المعني

2019 جوان 26

ملحق القرار رقم: 933 المؤرخ في: 2016 Mai 24

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مؤسسة التعليم العالي:

## نموذج التصريح الشرفي

### خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

أنا الممضي أدناه،

السيد: محلول مروة ..... الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم: طالبة دكتوراه .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 123628305 والصادرة بتاريخ 26/12/2013

المسجل بكلية: العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية ..... القسم: التاريخ .....

و المكلف بإنجاز أعمال بحث ( مذكرة التخرج ، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير ، أطروحة دكتوراه)، عنوانها: الاستيطان الأجنبي في الجزائر الوسطى أواخر العهد العثماني من خلال نصوص الأرشيف العثماني .....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 27/06/2016

إمضاء المعني

2016 Juin 28

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى الذي لا انحناء إلا بفضله ولا هداية إلا بأمره، لا توفيق إلا بإذنه ولا تقدم إلا بتسهيل منه...

الحمد لمن يتجمد الحرف منه في حضرته وتعجز الكلمة أن تدور في فلكه

" الحمد لله " أولا وأخيرا، ظاهرا أو باطنا خط الطريق فإتبعناه فما ضللنا وأعاننا على المشي قدما في امتداد بحثنا فكان له التوفيق، فله خالص الثناء والحمد.

إلى الذي سأل فأجاب... وتعب فما كل... التي كلما تظلمت الطريق أمامنا لجأنا إليه فأنار لنا الطريق... وكلما دبّ اليأس في أنفسنا وفكرنا في التوقف زرع فينا الأمل لنسير قدما وتحملنا ورضي بنا طلبة تحت رعايته وتوجيهاته رغم كل إنشغالاته واتساع اهتماماته وكبر مسؤولياته أستاذي المشرف " سعيدي سليم"

لكِ منا الشكر الجزيل وخالص الاحترام والتقدير ودمت الشعاع المنير جزاك الله كل خير

كما أتقدم بالشكر لجميع أساتذة سويداني بوجمعة خاصة أساتذة قسم العلوم الإنسانية

كل الإحترام والتقدير للذي مد لنا يد العون طيلة إنجازنا لهذه المذكرة أشكر كل من ساهم في هذه الرسالة من قريب أو من بعيد.

إلى كل أولئك جميعا لكم منا جزيل الشكر والتقدير.

# إهداء

أهدي هذا العمل إلى الشمعة التي تنير دربي إلى أغلى هدية حياني بها ربي والدتي الحبية.

إلى من كلله الله بالهبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون إنتظار، إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار والدي حفظه الله.

إلى رفيق دربي في الحياة الذي كان عونا لي ووقف معي في نهاية مشواري الدراسي " زوجي "

إلى من أناروا لي طريق النجاح إلى من شاركوني الأحزان والأفراح "إخوتي وأخواتي "

إلى صديقتي التي رافقتني في مشواري الدراسي.

إلى كل من علمني حرفا

مروة

# اهداء:

أهدي إلى من ربياني منذ كنت صغيرة وأفنيا عمرهما من أجل إنارة دربي ولم يبخلوا علي يوما بشيء

والدي

لى من أوصاني بهما ربي برا وإحسانا إلى أغلى ما أملك في الوجود وإلى نبع الحياة وقرة عيني أمي الغالية "وردة طالب والتي إهتمت كثيرا بمشواري الدراسي وفرحت لفرحتي، وترقبت طويلا تخرجي، أحبك أمي الغالية الحنونة.

إلى كل من تعب لأرتاح وهيأ لي أسباب النجاح والدي العزيز.

إلى أحب خلق لي إخوتي" وسيم، علي، معتز، حسناء وأتمنى من الله أن يسعدهم ويوفقهم في حياتهم

وإلى الكتاكيت سيدرا، حمزة، عبد الحي

إلى أخوالي وخالاتي الذين كانوا لي سندا في هذه الحياة.

إلى زوجي العزيز وشريك حياتي وسندي في السراء والضراء.

إلى صديقتي توتة وأختي مروة التي شاركتني مشواري الدراسي

سهيلة

## قائمة المختصرات:

| الرمز | الدلالة |
|---|---|
| ط | الطبعة |
| د ط | دون طبعة |
| ج | الجزء |
| تر | ترجمة |
| تح | تحقيق |
| تع | تعليق |
| مر | مراجعة |
| تق | تقديم |
| ع | العدد |
| مج | مجلد |
| د د | دون دار |
| د م | دون مكان |
| د ت | دون تاريخ |
| هـ | التاريخ الهجري |
| م | التاريخ الميلادي |
| ص | الصفحة |
| p | page |

# المقدمة

## مقدمة

كانت المطامع الأوروبية وخاصة الفرنسية منها متجهة نحو شمال إفريقيا بصفة عامةو إلى المغرب الأقصى بصفة خاصة أوائل القرن التاسع عشر، ويرجع ذلك للموقع الإستراتيجي الهام الذي كانت تتمتع به بلاد المغرب إذ كانت تطل على البحر الأبيض المتوسط بموانئها الواقعة على الساحل الأطلسي مثل القنيطرة، الدار البيضاء، أغادير، ومدنها الساحلية مثل طنجة وسبتة، وهو الذي دفع بالدول الأوروبية خاصة (فرنسا وإسبانيا) إلى التنافس في الدخول إليها بأي وسيلة كانت للسيطرة على ثرواتها وإيجاد سوق لتصريف منتوجاتها، حيث بادرت فرنسا بنشاط دبلوماسي كثيف من خلال عقد مجموعة من الإتفاقيات مع عدد من الدول الأوروبية (بريطانيا- إسبانيا- إيطاليا- ألمانيا)، هذا بالإضافة إلى إنعقاد عدد من المؤتمرات الدولية التي سمحت بتدويل القضية المغربية في المحافل الدولية هذا من جهة ومن جهة أخرى أدخلت المغرب في دوامة من الأزمات والصراعات الداخلية والخارجية ،الأمر الذي دعا إلى دراسة هذا الموضوع :

**الإمتيازات الأجنبية وفرض الحماية على المغرب الأقصى(1844-1912)**

**حدود البحث الزمانية والمكانية:**

الحدود الزمانية: تمتد الفترة التاريخية للبحث من 1844-1912 من غاية معركة إيسلي إلى فرض الحماية المزدوجة.

الحدود المكانية: المغرب الأقصى.

**أهمية البحث:**

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في:

تسليط الضوء على أوضاع المغرب الأقصى خلال القرن التاسع عشر، وإبراز التكالب الإستعماري الأوروبي على المغرب الأقصى والحصول على إمتيازات أفقدت المغرب سيادته وحريته ومكانته الدولية، هذا بالإضافة إلى كون المغرب الأقصى هو البلد الوحيد من بلدان المغرب العربي الذي تعرض للإستعمار المزدوج.

**أسباب إختيار الموضوع:**

لعل من الأسباب التي دفعتنا إلى البحث في موضوع الإمتيازات الأجنبية وفرض الحماية المزدوجة على المغرب الأقصى هي:

أ – الأسباب الذاتية:

❖ الرغبة في دراسة الموضوع والبحث فيه والتعرف على خباياه. -أ-

❖ الفضول العلمي لتوسيع معرفتنا في الأساليب التي إنتهجتها الدول الأوروبية للحصول على إمتيازات.

ب – الأسباب الموضوعية وذلك من خلال:

❖ حداثة الموضوع ومعاصرته لتخصص التاريخ المعاصر.

❖ الموضوع لم يحضى بدراسة شاملة وعميقة.

***أهداف الموضوع:***

إن الهدف الرئيسي لدراسة موضوع الإمتيازات الأجنبية وفرض الحماية المزدوجة على المغرب الأقصى يكمن فيما يلي:

❖ التعرف على نوع الإمتيازات التي تشاركت الدول الأوروبية في الحصول عليها.

❖ التعرف على الإستراتيجية التي إتبعتها كل من الدولة الفرنسية والإسبانية من أجل الظفر بإمتيازات التي مكنتها من فرض الحماية على المغرب الأقصى.

❖ إبراز موقف الشعب المغربي الذي دافع عن سيادة بلده وإستقلاله.

**إشكالية البحث:**

❖ تتمحور إشكالية البحث في معرفة ماهي أهم التطورات التي شهدها المغرب الأقصى خلال القرن التاسع عشر؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية والتي طرحت على النحو التالي:

✓ فيما تمثلت أهم الإمتيازات التي تحصلت عليها الدول الأوروبية؟.

✓ ماهي أبرز الإتفاقيات التي أفقدت المغرب سيادته وسلطانه؟

✓ هل يمكن القول أن مؤتمر الجزيرة الخضراء هو مرحلة تمهيدية لفرض الحماية على المغرب الأقصى؟

✓ ماذا نتج عن المساومات الأوروبية حول المغرب الأقصى؟.

✓ ما موقف الشعب المغربي إزاء هذا التغلغل الإستعماري وسياسته القمعية؟.

***خطة البحث:***

للإلمام بموضوع الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم الخطة إلى مقدمة ومدخل وثلاثة فصول رئيسية، خاتمة، قائمة البيبليوغرافيا وفهرس.

خصص المدخل لإعطاء لمحة عن أصل مصطلح الإمتيازات، والحديث عن مختلف أنواع الإمتيازات التي تحصلت عليها الدول الأجنبية

وتناول الفصل الأول: الأطماع الأوروبية بالمغرب الأقصى، حيث تم التطرق إلى جذور هذه الأطماع بداية من التنافس الأوروبي حول المنطقة، إلى إجبار المغرب الأقصى بعقد العديد من الإتفاقيات والمؤتمرات مع الدول الأوروبية بعد إنهزامه في معركة إيسلي و تطوان،بفضل هذه الضغوطات الدبلوماسية تمكنت هذه الدول الأجنبية من الحصول على العديد من الإمتيازات المغربة والتي من أبرزها إمتياز الحمايات القنصلية.

أما الفصل الثاني: فتم التطرق فيه إلى الإستراتيجية التي إتبعتها فرنسا لتشدد قبضتها على المغرب الأقصى من خلال عقدها لعدد من الإتفاقيات و المؤتمرات التي أجبرت فيها هذه الأخيرة على التخلي عن جزء من مصالحها مقابل الإستحواذ على المغرب الأقصى،في المقابل نجح المغرب الأقصى من خلال مؤتمر الجزيرة 1906 في مقاومة الدسائس الفرنسية وإعترفت الدول الأجنبية بوحدة المغرب وإستقلاله.

وعالج الفصل الثالث: بداية التوغل الفرنسي على الخصوص والإسباني على العموم في المغرب الأقصى والسيطرة على أهم مناطقه، كما نجحت فرنسا في مخططها الإستعماري وتقسيم نفوذها مع إسبانيا ،بالإضافة إلى التطرق لأبرز المواقف إزاء فرض الحماية المزدوجة (الفرنسية- الإسبانية) على المغرب الأقصى.

وختم البحث بإستعراض النتائج المتوصل إليها بعد المرور بأهم المحطات التي أدت إلى فرض الحماية (الفرنسية-الإسبانية) على المغرب الأقصى. بالإضافة إلى مجموعة من الملاحق والوثائق المتنوعة التي قمنا بجمعها والتي قدمت نموذج لبعض الشخصيات المغربية والأوروبية والمؤتمرات الدولية بين المغرب ودول أوروبا.

***منهج البحث:***

للإلمام بجوانب الموضوع تم الإعتماد على عدة مناهج لمعالجته ومن ثم توظيف المناهج التالية:

المنهج التاريخي الوصفي من خلال سرد الأحاث التاريخية بطريقة كرونولوجية بهدف دراسة الأحداث التاريخية بتسلسل.

المنهج التحليلي وذلك بتحليل بعض الحقائق قدر المستطاع وربطها بمسبباتها والتعرف على تطوراتها.

***البيبليوغرافيا*** :

لقد إعتمدنا في إنجاز هذه المذكرة على قائمة بيبلوغرافية متنوعة من مصادر ومراجع ونذكر من أهمها:

- علال الفاسي الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية حيث حمل في طياته العديد من الحقائق المفصلة للتنافس الإستعماري على المغرب الأقصى.

- الصديق بن العربي كتاب المغرب الذي تضمن مجمل الأحداث التي مر بها المغرب الأقصى بشكل مختصر دون إخلال بالحقائق.
- علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851-1947، وكتابه التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1891-1910، حيث أفادنا كثيرا في التعرف على مجمل تفاصيل التدخل الفرنسي والإسباني في المغرب الأقصى مرورا بالأسباب والأحداث والمختومة بإستنتاجات مفصلة عن الحدث.
- إبراهيم حركات المغرب عبر التاريخ في جزئه الثالث الذي أفادنا في كونه يحتوي على كل الأحداث التي تخص المغرب الأقصى سواء الأوضاع الداخلية أو علاقاته الخارجية بالدول الأوروبية.
- عبد الوهاب بن منصور: بعنوان مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880، هذا الكتاب مفيد جدا بحيث يتماشى مع موضوع مذكرتنا، إذ تضمن الحديث عن مشكل الحمايات القنصلية بالتفصيل من خلال الإتفاقيات المبرمة بين المغرب الأقصى والدول الأجنبية.
- عز الدين سيفي في كتابه العلاقات الجزائرية المغربية (1246-1330_/1830-1912م الذي إستخرجنا من خلاله طبيعة العلاقة الجزائرية المغربية القائمة على التعاون والمساندة في أشد المواقف.

بالإضافة إلى ذلك هناك مراجع أخرى وجرائد ومجلات وأطروحات وموسوعات موجودة في قائمة المصادر

***صعوبات الدراسة:***

لا شك أن البحث في مثل هذا الموضوع الواسع الجوانب الشائك القضايا والمتعدد الحقول المعرفية والأطراف المؤثرة يخلق صعوبات جمة للباحث أهمها:

- طول الفترة الزمنية المدروسة من 1844-1912 وهذا ما يشكل تحدي في دراسة الكم الهائل من المعلومات.
- التضارب في المعلومات في بعض المصادر والمراجع وتداخل الأحداث والإختلاف في التواريخ.
- كثرة المادة الخبرية وتشعبها مما يصعب تحديد المعلومات المهمة منها لإثراء الموضوع.

ولكننا حاولنا تذليلها بفضل الإرادة والرغبة وهذا لإتمام ما بدأنا فيه وشرعنا في إنجازه، فإن أصبنا فهذا بفضل الله وإن أخطأنا فهذا تقصير منا.

# مدخل:

- مفهوم الإمتيازات الأجنبية.
- أنواع الإمتيازات.

سعت الدول الأجنبية الإستعمارية منذ منتصف القرن الثامن عشر أن يكون لرعاياها بالمغرب إمتيازات ما يفوق الحقوق التي يتمتع بها المواطن الأصيل (المغربي).

## المبحث الأول: تعريف الإمتيازات.

الإمتيازات كمصطلح عام هو مجموعة الصلاحيات العرقية المضمنة في قانون والتي يتمتع بها حاكم ما، ولا تخضع إلى كبح أو نقص أو مراقبة من المحاكم على الرغم من أن هذه السلطات إذا مورست على نحو إعتباطي في دولة دستورية سوف تؤدي دوما إلى مشكلات سياسية.

عرفت كلمة الإمتيازات في اللغة اللاتينية ب Caput و Capital وفي اللغات الحديثة Capitulum و Capitulatio وتعني هذه المصطلحات لغويا الأساسيات في الوثائق أو الخطوط العريضة في المعاهدات، وقد يتسع هذا المعنى أو يضيق حسب المصلحة أو قد يستعمل بمفاهيم مختلفة من مكان إلى آخر.

أما إصطلاحا: فهي مجموعة الحقوق التي تمنح من دول لأخرى، بناء على إتفاق أو معاهدة بينها، وقد إستخدم هذا المصطلح بشكل كبير في اللغة العثمانية Kapitulasyon وشغل حيزا كبيرا في قاموس السياسة الدولية[1].

كما إستعملت كلمة إمتيازات للدلالة على الميزات الخاصة التي يمنحها النظام الاجتماعي أو الاقتصادي للأشخاص أو الفئات الاجتماعية، سواء حصل ذلك بنص قانوني أو خارج إطارات القانون، علما أن الإستعمال المعاصر لهذه الكلمة يركز على المعنى السيء لها وينطوي على عدم وجود عدالة إجتماعية[2].

يصف أحد أشهر معاجم اللغة الإنجليزية المعاصرة الإمتيازات الأجنبية بوجه عام أنها شروط تنازل أو معاهدة إستسلام مشروطة[3].

الإمتيازات الأجنبية: لقد منحت الإتفاقيات الأجنبية الدول الأوروبية إمتيازات وحقوق للتدخل في شؤون الدولة عن طريق رعاياها من النصارى، وأصبحت هذه الإتفاقيات ملزمة للحكام، ونجم عنها خروج الرعايا الأجانب عن طاعة أوامر الدولة مما سبب ضعفا للدولة وأحيانا قيام حركات تمرد وثورات[4].

---

[1] -أيمن صلاط، الإمتيازات البندقية في المشرق العربي، مج 40، ع 3، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، د م، 2018، ص 437.

[2] -أحمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، ط1، مكتبة لبنان، لبنان، 2004، ص 48.

[3] -ياسر بن عبد العزيز محمود قاري، دور الإمتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة أم القرى، مكة، 2001، ص 95.

[4] -إسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، د ط، مكتبة العبيكان، د م، د ت، ص 95. -2-

الإمتيازات الأجنبية: هي الحقوق والإمتيازات التي منحها السلاطين العثمانيون للدول الأوروبية ورعاياها على أراضي الدولة العثمانية في فترات مختلفة، أو تلك التي حصل عليها الأجانب نتيجة لضغوطهم السياسية والإقتصادية على الدولة العثمانية في عهود ضعفها وإنحطاطها[1].

وقد كان يتمتع بهذه الإمتيازات الأجنبية رعايا بعض الدول الغربية في مناطق معينة من العالم، ولا سيما في الشرق الأوسط وآسيا، وكان يسمح بموجب هذه الإمتيازات لتلك الدول الغربية بإقامة محاكم خاصة بها في أراضي الدول الأخرى لكي تحاكم رعاياها المقيمين في تلك الأقطار الآسيوية والإفريقية، كما كانت الإمتيازات باباً للتدخل الأجنبي وإثارة الفتن الداخلية وخطوة نحو السيطرة الأجنبية[2].

[1]- سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، د ط، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص 36.

[2]- عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسة، ج 1، د ط، دار الهدى، لبنان، د ت، ص (309- 310).

## المبحث الثاني: أنواع الإمتيازات:

ومن الإمتيازات التي ظفرت بها هذه الدول الأوروبية من المغرب الأقصى[1] الذي كان يشهد خللا وتدهورا في أوضاعه الاجتماعية والسياسية خاصة بعد وفاة مولاي إسماعيل[2]، فنذكر بإيجاز وتركيز أهم الإمتيازات التي ظهرت بهذه الدول الأجنبية:

1. حق التجارة: كان المغرب يتحكم وبيد من حديد في تشريع وتنظيم التجارة الخارجية مع الدول الأوروبية، فكان يعين الموانئ الواجب فتحها في وجه تجار أوربا ويحدد قيمة الرسوم الجمركية الواجب أداؤها من طرفهم عند التصدير والإسترداد، ويمنع عليهم تصدير بعض المنتجات الفلاحية كالجلود والماشية والزيوت والأصواف والحبوب بإعتبارها من المسائل الخارجية التي تحتاج إليها البلاد في سنين القحط وأنها قوة حتى في أوقات الرخاء لا يجوز إعطاؤها للأجانب[3]، ومن بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر تضعف سلطة المغرب في التحكم بأمور التجارة الخارجية، ويبرم جملة من المعاهدات الاقتصادية غير متكافئة[4]، كانت بدايتها المعاهدة الموقعة مع السويد سنة 1773 حيث نص في فصلها 15 " أن الحق للسويديين أن يجعلوا من القناصل ما يريدون ويختارون بأنفسهم، كما أن لهم أن يجعلوا من السماسرة ما يحتاجون إليه...ولا يكلفون بوظيف ولا معزم إلا الجزية فإنها لا تسقط عن أهل الذمة" .

كما يعطي هذا الفصل " القول" حق إختيار السماسرة من بين الرعايا المغاربة بالقدر الذي يحتاج إليه تجارها لترويج تجارتهم بالمغرب، ويعنيان أولئك السماسرة وكل من أصنافهم من قناصلها وتجارها من مستخدمين وأعوان المغاربة من جميع الضرائب والتكاليف بإستثناء الجزية التي لا تسقط عن أهل الذمة[5].

ولقد نشأ حق الإتجار وهو الإمتياز المالي فنص في المعاهدة التي أبرمت بين مراكش والدنمارك سنة 1770م، فمثلا أن على التجار الدنمارك أن يأتوا لإيالة سيدنا المولى ويبيعوا ويشتروا في جميع المراسي، ولا يلزمهم في الداخل

---

[1] – ويشمل ذلك البلاد المغربية التي تمتد إلى الساحل الأطلسي غربا، وإلى وادي أم الربيع جنوبا وعاصمتها طنجة. أنظر إلى: حسين مؤنس، معالم تاريخ المغرب والأندلس، ط2، دار الرشاد، القاهرة، 1997، ص (62،61).

[2]– عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880، ط 1، المطبعة الملكية، الرباط، 1985، ص (9-8).

[3]– إبراهيم كريديه، الحماية أصلها وتطورها، د ط، منشورات زاوية زتقتي فوزيي وبوزانسي، الدار البيضاء، 2013، ص5.

[4]– المرجع نفسه، ص 5.

[5]– عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 10.

والخارج أكثر مما يلزم غيرهم من أجناس النصارى، كما جاءت في معاهدة أخرى بين مراكش وألمانيا الحقوق والإمتيازات الكائنة التي ستكون في المستقبل لرعايا الدولة الأكثر تفضيلا[1]، أي السماح للتجار الأجانب بكراء وبناء المخازن لسلعهم بالموانئ والمدن وأعفى لهم على جميع الضرائب، وإستطاعت إنجلترا على أن تحصل عبر معاهدة سنة 1856م على مجموعة من الإمتيازات [2]التي لم تكن إلا بداية إنهيارات مماثلة سيعرفها المغرب أمام الضغط الأوربي فإعترف المخزن بالحرية التجارية بما يعنيه نهاية إحتكاره لها[3]. وأبرمت أيضا المغرب معاهدات تجارية مع عدد من الدول الأجنبية مثل إنجلترا 1895م وإسبانيا 1861م وألمانيا 1890م وفرنسا 1892م وقد حددت تلك الإتفاقيات المواد المصدرة من المغرب والمستوردة إليه وبينت نوع ومقدار الرسوم المستخلصة عنها، كما أنبأت عن المواد والبضائع المحتكرة وإلقاء النظرة على التشريع الجمركي المغربي، وهذه الإتفاقيات الأجنبية أدخلت المغرب في مشاكل وأزمات داخلية مثل أزمة سنوات 1856م – 1859مالتي أدت إلى نقص التصدير بنسبة 56% وفي الإستيراد بنسبة80 % وإبتداءا من سنة 1878 بدأت حصيلة التصدير من الإستيراد تتقلص حتى صارت صفرا سنة 1882م، وهذا بسبب الزيادة في الإستهلاك الذي أدى إلى نقص عرفت فيه المصدرات المغربية منافسة كبرى في الأسولق وإنهيار شديد في الأثمان خصوصا بعد سنة 1891م، فكان لهذا الخلل التجاري الذي هو غلبة الإستيراد على التصدير عواقب وخيمة [4]وبهذه الإتفاقية وما سيتبعها من إتفاقيات [5]مشابهة أصبح من حق التجار الأجانب من نهب خيرات المغرب السطحية والباطنية ليغرقوهم في المجاعة والأوبئة والفقر وإدخاله في أزمة خانقة[6].

2. حق الإقامة والتنقل والعبادة: كان الأوربيين محرومين من هذا الحق بإعتبارهم من أعداء هذه البلاد حتى الذين لم يكونوا في حرب واقعية معها، وذلك بناءا على قواعد القانون العام الإسلامي[7] الذي يقسم العالم

---

[1]– أمحمد أحمد بن عبود، مركز الأجانب في المغرب "دراسات قانونية لوضعية الأجانب في المغرب قبل عهد الحماية وخلاله"، ط3، منشورات عكاظ، الرباط، 1988، ص 92.

[2]– إبراهيم كريديه، المرجع السابق، ص 5.

[3]– حمادي هرنان، السلطة المركزية في مغرب مطلع القرن العشرين بين التفكك وإعادة الإنتاج، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، ص 121.

[4]– مصطفى بوشعراء، الإستيطان والحماية بالمغرب، تق: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1994، ص 298.

[5]– هي حصول الرضا على أمر أو تدبير يتناول بعض التعهدات والإجراءات، ويطلق عليها أيضا بالوثيقة أو الموافقة أو المعاقدة والمعاهدة، وتستعمل كلمة الإتفاقية بصورة عامة في العلاقات الدولية التي تستهدف تنظيم علاقات متعددة بين الطرفين نتيجة الاتصالات والإجتماعات، وقد تتناول الإتفاقية الحقوق العامة أو العلاقات السياسية بين الدول منها في المسائل الاقتصادية والعسكرية. للمزيد ينظر إلى: فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج 1، د ط، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 55.

[6] - إبراهيم كريديه، المرجع السابق، ص 5.

[7]– أمحمد أحمد بن عبود، المرجع السابق، ص 88.

الإسلامي " إلى دار الإسلام ودار الحرب" ومع ذلك سمح للأوربيين بالإقامة في طنجة والصويرة لأغراض إنسانية وتجارية، ومنذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر أبرمت جملة من المعاهدات منها الأمن والتجارة بين المغرب والدول الأوربية والتي أجازت للأجانب[1] حق الإقامة والتنقل وحرمة السكن[2].

حيث حصلت بريطانيا العظمى في معاهدة 1856 مع المغرب على إمتياز جديد كحق البريطانيين في السفر والإستقرار والسكن حيث يشاؤا من المغرب دون تعرض ولا منع من أحد وإعفائهم من الضرائب وإحترام ديارهم ومنازلهم ومتاجرهم وعد تفتيش سجلاتهم التجارية ورسائلهم إلا بإذن القناصل وموافقتهم[3]، علاوة على حقهم في إمتلاك الأراضي والديار وجاء في المعاهدة أيضا أنه يمكن للحكومة البريطانية أن تلح على حقها في إرسال أحد قناصلها للإقامة في مراكش أو في فاس أو غيرها من المدن المغربية[4]، وهذه الإمتيازات ترجع للقرون الوسطى حيث أقدمت الدول الإسلامية المطلة على البحر الأبيض المتوسط على إبرام معاهدات وإتفاقيات مع الدول المسيحية بهدف تسهيل المعاملات التجارية حيث نصت على الضمانات الأساسية الممنوحة للتجار لطمأنتهم على أرواحهم وممتلكاتهم وحرية التنقل وإقامتهم وحرية ممارسة شعائرهم الدينية[5]، ولكن هؤلاء الأجانب إستغلوا هذه الحقوق ليقترفوا بحق المخزن مجموعة من الأعمال التعسفية التي لا تجيزها القوانين المحلية والمعاهدات الدولية ومن بينها:

- ✓ أن حرية التنقل والتجوال الأجنبي الذي مكنته من إستطلاعات تحسيسية لصالح دولته المتحفزة بالمغرب والتي كانت تهم كل الميادين العسكرية والإقتصادية والإجتماعية[6].

---

[1] ينصب هذا الوصف في المغرب على الأعلاج والغربيين عامة، كسكان هولندا وبلجيكا وإسبانيا وخاصة منهم اليهود التي إحتظنتهم المغرب، وعاشوا متمتعين بكامل المغرب. للمزيد أنظر إلى: عبد العزيز بن عبد الله، الموسوعة المغربية للأعلام البشرية والحضارية، ج3، د ط، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، د م، 1976م، ص 77.

[2]- إبراهيم كريديه، المرجع السابق، ص 5.

[3]- عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 14.

[4]- خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856-1886)، ط 2، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997، ص 101.

[5]- محمد كنبيب، المحميون، ط 1، دار أبي الرقراق، الرباط، 2011، ص 30.

[6]- إبراهيم كريديه، المرجع السابق، ص 6.

حرية المسكن التي جعلت الأجنبي يأوي المحرومين والخارجين عن القانون من رعايا المغاربة ويتخذ من منزله وكرا لتهريب الأشياء المحرم بيعها، وتهريب الأسلحة والذخائر التي كانت توزع على القبائل لإثارة الإضطرابات الداخلية في البلاد[1].

أما حق العبادة الذي سُجل في العديد من المعاهدات والإتفاقيات التي أبرمتها المغرب مع الدول الأجنبية على أساس المثُل فكان الأجانب يباشرون شؤؤن عبادتهم أول الأمر في دور قناصلهم، ثم أنشاؤا لذلك مؤسسات خاصة تمتعت هي بكثير من الإمتيازات، على أن هؤلاء الأجانب قد أساءوا إستعمال هذا الحق في حرياتهم الدينية وبدأوا ينشرون بدينهم بين المراكشين أي المغاربة كما لو كانت مراكش مجموعة من قبائل متوحشة لا دين لها[2].

3. حق تملك العقار: كان التشريع المغربي ومنذ عهود قديمة حريص كل الحرص على منع الأوربيين لتملك العقارات بالبلاد، ولكن الدول الإستعمارية المجتمعة في المغرب بفضل العديد من الإتفاقيات نجحت في إنتزاع إمتياز خطير من الحكومة المغربية أجاز لها إمتلاك العقار[3]، حيث رخصت المادة الخامسة للإتفاقية المبرمة سنة 1861 بين المغرب وإسبانيا للرعايا الإسبانيين بأن يشتروا في المغرب وبموافقة ولاتها عقارات ويتصرفوا فيها تصرفا مطلقا بعد الشراء سواء كانت منزلا للسكن أو دكان للتجارة أو أرضا للحراثة، وبحكم هذه المادة صار للأجانب من كل الأجناس الحق في تملك العقارات بالمغرب لأن جميع ما يعترفوا به لدولة من الدول من إمتياز يستفيد منه سائرها ولو لم يكن منصوص عليه في المعاهدات والإتفاقيات الخاصة المعقودة بينه وبينها لإعتبار كل واحدة منها من الأمم أكثر تفضيلا ، وقد نص في المادة الحادية عشرة من معاهدة مدريد 1880 على ما يأتي: "حقوق الأملاك العقارية لرغبة الأجناس بالمغرب معترف بها وشراء هذه الأملاك يكون بتقديم إذن للدولة المراكشية." وقد نقلت هذه المادة إلى المادة الستين من عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء المبرم سنة 1906 حيث نص فيها على نقطتين:

- ✓ أعطى للسلطان إذنا عاما للأجانب لتملك العقار في الموانئ المفتوحة على إمتداد 10 كلم في ضواحي تلك الموانئ من غير لزوم إذن خاص[4].

---

[1] -إبراهيم كريديه، المرجع السابق، ص 6.

[2]- أمحمد أحمد بن عبود، الرجع السابق، ص 88.

[3]- إبراهيم كريديه، المرجع السابق، ص 8.

[4]- عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص (41،99).

- ✓ أُبيح للأجانب حق تملك العقار بشرط الحصول على إذن خاصة من الحكومة المراكشية وبشرط أن تخضع جميع المنازعات المتعلقة بالعقار لمحاكم وطنية شرعية دون سواها كما نص على ذلك في معاهدة مدريد ثم أدخلت عليه معاهدة الجزيرة التعديل السابق وهي أن هؤلاء الأجانب حصلوا على تملك العقار بدون حاجة إلى إذن حاص للموانئ المفتوحة للتجارة[1].

وبهذا الأسلوب الذي إمتزج فيه الطمع الأجنبي بالتفريط المغربي وتفاعلت فيه نباهة الدخيل بغفلة الأصيل، تمكن الأجانب والمحميون من الإستيلاء بالباطل على أراضي شاسعة وأملاك واسعة، وتحويل ملاكها الأصليين إلى زُراع لحبوبهم ورعاة لأغنامهم وأبقارهم ومربين لدواجنهم وحتى ما أذنوا في تربيته من خنزير[2].

4. حق القضاء: كان القضاء المغربي يستمد أحكامه من مصدرين أساسين هما القرآن والسنة وبذلك كان قانون المغرب قانونا دينيا، يهتم بكل مجالات الحياة البشرية ويتصف بالتسامح مع الذميين من أهل البلاد والأجانب والأوربيين، ولذلك أباح لليهود المغاربة إتخاد حكم لهم من بني ملتهم يفصل في قضاياهم وخصوماتهم[3]، لكن بعد قيام الأجانب بعقد إتفاقيات مع المغاربة حصلوا على إمتياز جديد وهو حق القضاء للأجانب مثل المعاهدة المغربية البرتغالية 1773 والتي أقرت أن بإستطاعة التجار البرتغاليين المجيء إلى المغرب والإستقرار في أي الموانئ يريدون، وبإنفراد القناصل البرتغاليين بالحكم بين رعاياهم في الخصومات التي تحدث بينهم من غير أن يدخل أي قاضي مغربي للفصل بينهم، وإذا حدث الخصام بينهم وبين المغاربة تولى الحكم بينهم أحد قضاة القصر الملكي يعاونه والي المدينة التي حدث فيها الخصام وبدأ النظر فيه[4].

وقد ألحق الإمتياز التشريعي إلى الإمتياز القضائي ثم أضيف إلى ذلك إمتيازات أخرى كان من شأنها إحتجاب السيادة المراكشية في القضاء والتشريع أمام سيادة القانون الأجنبي، وقد إتسعت المحاكم القنصلية في نهاية الأمر إتساعا كبيرا فصارت يشمل تحديد الحالة المدنية للأجانب التابعيين لها وتشرف على شؤونهم الدينية وتوزيع ما يتعلق بها من خدمات ويتولى شؤون المقابر الخاصة بهم، وكان القنصل الأجنبي يعتبر رئيس الشرطة في المسائل التي كان يتولاها في موضوع الشرطة، وكان له الحق في إلقاء القبض على الفارين من الخدمة العسكرية من رعايا دولته وأن يصدر أمره بنفي ما يشاء منهم إذا رأى في وجوده ما يخالف مصالحها[5]، وهذا ما طُبق سنة 1797 عندما

---

[1]- عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص (41،99).

[2]- المرجع نفسه، ص 44.

[3]- إبراهيم كريديه، المرجع السابق، ص 7.

[4]- عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 13.

[5] -أمحمد أحمد بن عبود، المرجع السابق، ص 95.

قبل السلطان مولاي سليمان (1792-1822) بمنح إمتياز قضائي للإسبان الذي ستستفيد منه دول أجنبية أخرى جوهرة "أن المدعى يتبع المدعى عليه إلى محكمته"، ومعناه إذا كان المدعي مغربيا والمدعى عليه إسبانيا فالفصل في نزاعهما يكون من إختصاص القنصل الإسباني[1].

وإعترفت المادة الثامنة من المعاهدة المغربية البريطانية 1856 بقضاء قنصلي في ما إذا كانت الأطراف المنازعة كلها بريطانية بحيث لا دخل لأحد قائدا أو قاضيا أو غيرهما من ولاة المغرب، أما إذا أحد الأطراف مغربيا والآخر بريطانيا فالقضاء حينئذ يكون مشتركا ويستأنف محاكم الولاة المغاربة والقناصل الأوربيين لدى نائب السلطان في الشؤون الخارجية أو لدى وزير بريطانيا المفوض[2]، وبذلك أصيب المغرب في واحد من أهم دعائم سيادته وعزته الأمر الذي بات يُنذر بإنقسام البلاد وسقوطها في التبعية الإستعمارية[3].

5. حق حماية الرعايا المغاربة: ويعد من أخطر إمتياز ظفرت به الدول الإستعمارية المرتبطة بالمغرب، وقد سخرته في ضرب وحدة الأمة المغربية بتحويل ولاء جزء من المغاربة لخدمة أغراضها التغلغلية الإستعمارية، ومن هنا يمكن تعريف معنى الحماية القنصلية والتي هي هوضوع بحثنا على أنها:

في التعريف الإصطلاحي الدبلوماسي: على صعيد العلاقات بين الدول بمعنى تفويض يمنح من طرف دولة إلى دولة صديقة لها حتى تحمي مواطنيها العاملين أو المستوطنين بدولة لا تربطها بها علاقات دبلوماسية بسبب نزاع عسكري أو خلاف إديولوجي.

كما تستعمل في الميدان الإستعماري للتعريف بنظام الاحتلال والهيمنة: الذي يقوم على معاهدة ثنائية بين دولة إستعمارية ودولة متهالكة مستضعفة، بحيث تجيز للدولة الأولى التسلط على الثانية وإخضاعها للإحتلال، بدعوة بذبل كل المساعدات الكفيلة بترقية شؤون الدولة المحمية في كافة النواحي الإدارية والإقتصادية والإجتماعية[4].

مع المحافظة على مؤسساتها السياسية والدينية والتقليدية، وتحت قناع هذه الحماية أخضعت كل من المغرب وتونس والهند الصينية للإستعمار الفرنسي[5].

ويعرف محمد العربي معريش الحماية الدبلوماسية والقنصلية: "على أنه نظام يمنح بمقتضاه الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون المعتمدون في حماية دولهم لرعاياه، فيصيرون يحملون جنسية ويقيمون بإستقرار فوق أرضه غير

---

[1]- إبراهيم كريديه، المرجع السابق، ص 8.

[2]- عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 14.

[3]- إبراهيم كريديه، المرجع السابق، ص 8.

[4]- المرجع نفسه، ص 8.

[5]- إبراهيم كريديه، المرجع السابق، ص (8،11).

خاضعين لقوانينه، ولا ملزمين بآداء ما يجب على سائر مواطنهم أداؤه من ضرائب والقيام بما يقومون به من خدمات وطنية"[1].

وتعرف أيضا الحماية القنصلية: على أنها الحماية الدبلوماسية أو الحماية الفَرْندية فهي إمتياز غريب منح لعدد من الدول الأوربية وللولايات المتحدة والبرازيل، يسمح لممثليها في المغرب من وزراء مفوضين وقناصل وتجار بإصفاء حماية دولهم على من يستخدمونه من الرعايا المغاربة، ليصبح هؤلاء خاضعين لسلطانهم السياسي والقانوني ويعفيهم المخزن من كافة الضرائب والإلتزامات المفروضة على غيرهم من المواطنين[2].

ومن مميزات الحماية أنها تُحمل الدولة المحمية نفقات الاحتلال وجميع ما يترتب على إصلاحاتها الإدارية والإقتصادية المفروض إدخالها بواسطة الدولة الحامية، ومن الواضح أن هذا النظام يتماشى مع أهداف القوى العامة من الإستعمار، وأن فكرة الحماية منذ نشأتها كانت تقوم فعلا على مبدأ أن الدولة الحامية تشرف فقط إشرافا فنيا على الإدارة الوطنية وتوجهها دون أن تحل محلها وأن الاحتلال العسكري يكون مؤقتا، ولعل أبرز النتائج المترتبة على نظام الحماية هو تولي الدولة الحامية الشؤون الخارجية والدفاع[3].

أما عبد الوهاب بن منصور فيقول على نظام الحماية: " أنه نظام شاذ عجيب لا يقبله طبع قويم ولا يسلم به منطق سليم لأنه يتنافى مع سيادة الدولة، وإنبساط سلطاتها وقوة قوانينها وأحكامها التي يجب أن تطبق على جميع المقيمين فوق أرضها سواء كانوا وطنيين أُصلاء أو أجانب دخلاء[4].

حيث كانت أكثر العناصر المغربية تسابقا للإستظلال بمظلة الحماية الدبلوماسية والقنصلية عنصر اليهود[5]، فقد إستغل القناصل والتجار الأوربيين نقاط الضعف العديدة المتوفرة فيهم لجلبهم إلى ساحتهم وتقوية نفوذهم بهم، وأظهر اليهود من جهتهم إستعدادا فائقا للسير في ركابهم وخدمة مآربهم وأعراضهم ضد الأمة التي حمتهم من مذابح أوربا ومنحنهم الأمن والسكن وضد السلاطين الذين أعطاهم ذمة الإسلام وحافظوا على ديانتهم وثقافتهم

---

[1]- محمد العربي معريش، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول 1873-1894، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1989، ص 40.

[2]- إبراهيم كريديه، المرجع السابق، ص 11.

[3]- صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر. تونس. المغرب الأقصى، ط 6، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1993، ص 190.

[4]- عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 5.

[5]- اليهود: كانوا يؤلفون مجتمعا صغيرا على هامش المجتمع الإسلامي قاطنين في حارات معينة من مركزي سلا البالي والحديد، منشئين بها مرافقهم الخاصة مستفدين من حرية ممارسة شعائرهم الدينية مقابل أداء الذمة، وكان قسم منهم ينحدر من اليهود الأندلسيين اللاجئين في نهاية القرن 15م على غرار ما شهدته المدن الجهادية الأخرى، وكانوا يلقون معاملة حسنة متسمة بالتسامح وكان لهم دور أساسي في التبادل الخارجي تصديرا وإستيرادا. للمزيد ينظر إلى: حسن الميلي، الجهاد البحري بمصب أبي رقراق خلال القرن 17م، ط 1، دار أبي الرقراق، الرباط، 2006، ص (301-300).

وأسكنوهم بجوار قصورهم[1]، وهذا النظام هو السبب الذي جعل أهل الذمة واليهود يتجرأون على تجاوز حدودهم، وأذهَب من نفوسهم هيبة الحكم وزين لهم التطاول على الناس، فإن هذا النظام ذاته هو ما قاد المسلمين واليهود على حد سواء إلى الإمتناع من آداء أي نوع من الضرائ ب وتزوير الأوراق[2].

أما ثاني العناصر التي أسرعت إلى الإحتماء الأجنبي هي فئة التجار وتأتي بعدهم فئة الرعايا المسلمين، لأن الحماية تقبض أيديهم من كل عطاء أي إعفاهم من آداء الضرائب والقيام بالتكاليف وتعفيهم من أي مغرم[3]، وهذا ما أكدته كل الإتفاقيات والمعاهدات التي أبرمت مع المغاربة حيث جاء في المادة السادسة من معاهدة مدريد 1880م أن أهل المحمى داخلون في الحماية أيضا[4].

إذا نستنتج أن بعد 1856 لم تعد الحماية الأجنبية مقصورة على شريعة محدودة لا تتعدى دائرة كبار التجار اليهود والمسلمين والأهالي المستخدمين في المفوضات الدبلوماسية القنصلية، خدم في بيوت الممثلين الأجانب لأن نماء الواردات والصادرات إستلزم اللجوء إلى أعداد وافرة من الوكلاء والسماسرة، وذلك للعمل إلى تسويق السلع المستوردة من أوربا وبتجميع المنتوجات المغربية الخام قصد تصديرها[5].

❖ أصناف المحميين: وهو خمسة أصناف يمكن حصرها فيما يلي:

- المحميون: هم في الأصل مغاربة إكتسبوا جنسية أجنبية حفظا لمصالحهم المادية بالولادة أو بالزواج بالخارج، ولم يكن المخزن يعترف لهم بذلك، فإذا عادوا إلى الوطن فهم مغاربة كامل الحقوق وأغرب هؤلاء كانوا من اليهود[6].
- المحميون[7] القنصليون: يقصد بهم المغاربة المستخدمون بمفوضات (لسفارات) والقنصليات كالكتاب والتراجمة والخدم والأعوان والحرس والجواسيس.

---

[1]- عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص (31-30).

[2]- الطيب بياض، المخزن والضريبة والإستعمار "ضريبة الترتيب 1880-1915"، د ط، إفريقيا الشرق، المغرب، 2011، ص 184.

[3]- أمحمد أحمد بن عبود، المرجع السابق، ص 108.

[4]- المرجع نفسه، ص 108.

[5]- محمد كنبيب، المصدر السابق، ص (77-76).

[6]- مصطفى بوشعراء، المصدر السابق، ص 421.

[7] - المحميون: هم الذين تمنحهم الدولة الأجنبية هم وأسرهم حمايتها لخدمة السفراء والوزراء المفوضون والقناصل ونوابهم والوكلاء القنصليين كالكتاب والجواسيس. للمزيد ينظر إلى: عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 9.

- المحميون التعسقيون أو الإستثنائيون: هم مجرد تجار كانوا في الغالب من اليهود المغاربة لا علاقة لهم بالعمل مع الوزراء والقناصل[1].
- المخالطين: المخالط وهو من يشترك مع الأجنبي أو يجعل معه في الأمور الفلاحية، واللفظ الفصيح هو الخليط جزء من الخلطاء التي وردت في القرآن الكريم[2].
- السماسرة أو السمسار: ظهرت بظهور الحمايات القنصلية بالمغرب وهي كل من يخدم القناصل والتجار، ويمشي في أغراضهم ويسعى في حاجياتهم ويعفيهم من التكاليف التي يفرضها المخزن وهم الوسطاء بن القناصل والرعايا[3]. وقد كان من نتيجة هذا الإمتياز أنها شلت يد الدولة المراكشية تشريعيا وقضائيا في مباشرة سيادتها والقيام بأي إصلاح في النواحي السياسية والقانونية والإقتصادية[4].

يمكن القول أن هذه الإمتيازات التي ظفرت بها الدول الأجنبية خاصة فرنسا وإسبانيا فتحت لها باب التدخل في شؤون المغرب خاصة الاقتصادية، وهذا ما أدى إلى نهب خيرات البلاد وحقوق المواطنين وتحديد صلاحيات السلطان والمخزن.[5]

[1]- إبراهيم كريديه، المرجع السابق، ص 18.

[2]- عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 9.

[3]- مجبر إلهام وسلطاني ربيعة، إصلاحات السلطان الحسن الأول في المغرب الأقصى، شهادة ماستر، جامعة بونعامة، 2016-2017، ص 31.

[4]- أمحمد أحمد بن عبود، المرجع السابق، ص 109.

# الفصل الأول:

**الفصل الأول: الضغوط الأوروبية على المغرب الأقصى ونتائجها.**

**المبحث الأول:** الضغوط السياسية والعسكرية.

- الحرب المغربية الفرنسية (معركة إيسلي 1844).
- الحرب المغربية الإسبانية (معركة تطوان 1860).

**المبحث الثاني:** الضغوط الاقتصادية

- الإتفاقية المغربية البريطانية 1856.
- الإتفاقية المغربية الإسبانية 1861.
- الإتفاقية المغربية الفرنسية 1863.

**المبحث الثالث: نتائج الضغوطات الأوروبية على المغرب الأقصى.**

- مؤتمر طنجة 1877.
- مؤتمر مدريد 1880.

لقد تعرض المغرب الأقصى في القرن 19 لضغوطات الدول الأوروبية الإستعمارية، وهذه الضغوطات إتخذت جانبين إحداهما عسكري والثاني مجموعة من الإجراءلات الدبلوماسية والإقتصادية، والتي إستهدفت بها إنتزاع أجزاء ترابية مغربية والتقليل من مكانة المغرب.

## المبحث الأول: الضغوط السياسية والعسكرية

### 1- الحرب المغربية الفرنسية (معركة إيسلي[1] 14-08-1844)[2].

كان الضغط الفرنسي على الأمير عبد القادر في المرحلة الثانية من مقاومته الأثر الكبير في تراجعه إلى الحدود الشرقية المغربية في ضواحي وجدة، فإستغل هذا الوضع في جعل هذه المناطق قاعدة خلفية في مواجهة الفرنسيين، الأمر الذي أدى إلى تدهور العلاقات المغربية الفرنسية، حيث طالبت هذه الأخيرة طرد الأمير من التراب المغربي، إلا أن عدم إستجابة السلطان لمطالب فرنسا أدى لمواجهة عسكرية فرنسية مغربية تمثلت في معركة إيسلي.

***أسبابها:*** يمكن حصر أسباب هذه المعركة في:

- ✓ بدأت بوادر الأزمة في العلاقات المغربية الفرنسية خلال عهد السلطان عبد الرحمان[3](1822-1859)[4]، إذ أنه منذ أن إستقرت فرنسا في عاصمة الجزائر آخر محرم 1246هـ/ 5 يوليوز 1830 بدأ الحكم التركي بالإنهيار ولم تتجاوز الفيالق الفرنسية أول الأمر السواحل، فأجمع أهل تلمسان على مبايعة المولى عبد الرحمان ووجهوا له وفدا بذلك[5]، وقد نهج المولى عبد الرحمان في البداية سياسة المماطلة لأنه كان يخشى التورط في أزمة دولية لم يكن بإمكانه الخروج منها، لكن أمام إلحاح التلمسانيين والتأكيد الذي قدموه في ردهم على جواب علماء فاس للسلطان وما قدموه من حجج لمعارضة هذه البيعة أنهم إذ كانوا قد نكثوا بيعة الخليفة العثماني فإن ذلك لم يكن مجرد نزوة عابرة، وإنما لأن هذا الأخير كان بعيدا عنهم ولم يكن بإستطاعته الدفاع حتى عن نفسه ، وهكذا إنتهي الأمر إلى قبول السلطان بيعتهم وترشيحه إبن عمه عليا إبن سليمان لولاية تلمسان.

---

[1]- أنظر الملحق رقم01 ، ص 87.

[2]-عبد اللطيف أكنوش، تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية بالمغرب، د ط، إفريقيا الشرق، د م، د ت، ص 127.

[3]-السلطان عبد الرحمان بن هشام: أمير المؤمنين عبد الرحمان بن هشام بن محمد بن عبد الله بن إسماعيل، ولد عام 1204هـ وبويع بفاس في 15 ربيع الأول 1238هـ بعد وفاة عمه السلطان مولاي سليمان، وكانت وفاته بمكناس يوم الإثنين 29 محرم 1276هـ، ودفن بضريح جده السلطان مولاي إسماعيل. للمزيد أنظر إلى: مولاي عبد الرحمان بن زيدان، العز والصولة في معالم نظم الدولة، ج 1، د ط، المطبعة الملكية، الرباط، 1961، ص 10.

[4]-فادية عبد العزيز القطعاني، الحركة الوطنية المغربية (1912-1937)، مج 1، ع 16، جامعة بنغازي، د م، 2014، ص 38.

[5]-عبد العزيز بن عبد الله، تاريخ المغرب في العصر الحديث والفترة المعاصرة، ج2، د ط، دار البيضاء، الرباط، ص 56.

حطت الحماية المغربية المكونة من جيش الوداية رحالها بتلمسان، وإستعانت ببعض الزوايا مثل الزاوية الطيبية ذات الأصل المغربي للنهوض بشؤون المقاومة، لكن العسكر سرعان ما دخل في صراع مع كراغلة تلمسان[1].

إلا أن فرنسا لم تبقى مكتوفة الأيدي حيث ردت على هذا بتهديدات تكلف بها نائب قنصله بطنجة "دو لبورط" الذي أحاط السلطان علما بأن الوسيلة التي تمكنه بها أن يحافظ على العلاقات الودية التي جمعته إلى ذلك الحين بفرنسا هي الإخلاء العاجل لتلمسان والوعد القاطع بالإمتناع مستقبلا عن كل هجوم جديد على الممتلكات التي سقطت في أيدي فرنسا[2].

هذا كما بدا واضحا الدخول القوي للدبلوماسية الإنجليزية في القضية الجزائرية منذ الوهلة الأولى، ويعود ذلك إلى جملة من الإعتبارات، فقد أدركت إنجلترا أن التوسع الفرنسي في المتوسط يعني القضاء على مصالحها التجارية والسياسية والإستراتيجية في المنطقة، وبالتالي تتعرض مناطق نفوذها وإرتكازها للحظر وفقدانها لمناطق تمركزها في المتوسط سيؤثر تأثيرا كبيرا على طريقها المؤدي إلى الهند، كما يؤثر على تجارتها الخارجية[3]، هذا ما أوجب على المولى عبد الرحمان طلب من القنصل العام البريطاني هاي[4] تقديم النصيحة له، حيث حذر هذا الأخير المولى عبد الرحمان من أنه سيواجه كارثة إذا ما تحدى فرنسا بسبب تفوقها الساحق في السلاح، وفي حالة قرر السلطان أن يناضل الفرنسيين فإن بريطانيا لا تستطيع الإعتراض على هذا الحق وإنما عليه ألا يعتمد على المعونة البريطانية، وقد صرح هاي للمغربيين بتسجيل ما قال وأصر على أن سياسة السلام سوف تحقق أفضل المصالح المغربية[5].

بالنظر إلى هذه الضغوط الفرنسية وكذا الإنجليزية هذا بالإضافة إلى سوء تصرف العسكر بتلمسان، مما جعل السلطان يقتنع بسحب الجنود ومعاقبة قوادهم[6].

---

[1]-محمد القبلي، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، ط 1، دار عكاظ الجديدة، الرباط، 2011، ص 463.

[2]-إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج 3، ط 2، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1994، ص 189.

[3]-فهيمة بوسيلت، التنافس الأوربي على المغرب الأقصى (1880-1912)رسالة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص 13.

[4]- السير جون ديرموند هاي: (1816-1893) ولد في مدينة قالانسيين بفرنسا في يونيه 1816، هو سفير إنجلترا في المغرب لمدة 4 عقود، إذ أقام مفوضا ساميا لبلده في طنجة من مارس 1845 إلى يونيه 1886، عاش الثلث الأخير من عهد المولى عبد الرحمان وعهد خليفة سيدي محمد الرابع بكامله وأزيد من نصف عهد مولاي الحسن الأول. ينظر إلى: إبراهيم بوطالب، دجون درمندهاي، معلمة المغرب، ج 22، د ط، مطابع سلا، د م، 2005، ص (7489- 7490).

[5]-ب. ج روجرز، تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية حتى عام 1900، تر: يونان لبيب رزق، ط 1، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1981، ص 191.



[6]-محمد القبلي، المرجع السابق، ص464.

- ✓ الدعم اللوجستيكي الذي كان يتلقاه الأمير عبد القادر من السلطان شخصيا وفي هذا الصدد يذكر الكولونيل أسكون بإعتباره شاهد على كيفية الإمداد بالسلاح، والدعم الذي كان يتلقاه الأمير من السلطان عبد الرحمان " في الفاتح من سبتمبر بدأ هذا الشهر بوصول قافلة من فاس تتكون من ستين بغلا مثقلة بالأقمشة للجيش، وبمائة برميل من البارود من نفس المصدر الذي جاءت منه مواد أخرى منذ بضعة أيام[1]،

وقد رافق هذه القافلة إبن الحاج طالب بن جلول (ابن رئيس وزراء المغرب) نفسه" إذ أن الأراضي المغربية بمثابة قاعدة إستراتيجية يلجأ إليها الأمير كلما دعت ضرورة الحرب إلى ذلك، خاصة بعد سقوط عاصمته المتنقلة، فكانت منطقة الحدود الشرقية للمغرب الملاذ الآمن للأمير ليستريح ويعيد ترتيب جيوشه والإستعداد للمواجهات القادمة، فبالإضافة إلى هذا فقد وجد الأمير الدعم الكافي المادي والبشري من القبائل المغربية[2].

- ✓ إحتلال لالا مغنية حيث كانت الحدود الجزائرية المغربية غير واضحة، فهناك جزء غير محدد بوضوح إستغله الفرنسيون في إثارة الفتن مع المغاربة قصد إحتلال بعض المناطق هناك بحجة ملاحقة الأمير عبد القادر[3] والتصدي له، فقام الفرنسيون بالتوغل داخل الأراضي المغربية، حيث أنشأوا بقيادة لا مورسير معسكرا في منطقة تسمى لالا مغنية[4] في ماي 1944 بخمسة آلاف جندي معززين بثمانية مدافع محصنة بخنادق عرضها أربع أمتار وعمقها مترات على بعد 30كلم من وجدة لمراقبة التحركات المغربية[5]، حيث نجد أن الفرنسيون دنسوا المكان وإنتهكوا قداسته الدينية عن طريق حفر الخنادق وتدمير المكان وتدخين غيلانهم والقيام بالغناء والتمتع أمام أعين المغاربة[6].

أثار هذا الفعل حفيظة المغاربة وإنطلقت صرخات الغضب عبر كامل المناطق الشرقية التي أيقظت السلطان عبد الرحمان من تردده في مواجهة الفرنسيين فقام بإرسال طلب مع القناوى إلى الفرنسيين بالجلاء عن المنطقة إلا أن

---

[1] – عز الدين بن سيفي، العلاقات الجزائرية المغربية (1246-1330هـ/1912-1830م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018، ص 113.

[2]-عز الدين بن سيفي، المرجع السابق، ص 113.

[3]-هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، تر: أبو القاسم سعد الله، د ط، الدار التونسية للنشر، تونس، د ت، ص 222.

[4]-لالا مغنية: هي زاوية أطلق عليها إسم لالا مغنية عسكر بها الفرنسيون عند دخولهم الحدود المغربية ولا تزال هذه الزاوية تعرف بهذا الإسم إلى اليوم. ينظر إلى: سنيم بونويرة، معركة إيسلي 1844م وإنعكاساتها على العلاقات الجزائرية المغربية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015-2016، ص 9.

[5]-إسماعيل مولاي عبد الحميد العلوي، تاريخ وجدة وأنكاد في دوحة الأمجاد، ج1، ط1، د د، د م، 1985، ص 114.

[6]-هنري تشرشل، المصدر السابق، ص (222-223).

الفرنسيين سخروا من هذا الطلب، الأمر لذي أدى إلى الإشتباك بالفرنسيين في 30 ماي 1844 في معركة قصيرة أرغمت المغاربة على الانسحاب إلى وجدة[1].

- ✓ نتيجة الدعم المتواصل الذي كان يتلقاه الأمير عبد القادر هذا ما منح الفرنسيين ذريعة التدخل في شؤون المغرب وإختراق حدوده من حين إلى آخر، وذلك بدعوى حق المطاردة لمتمرد، وإزاء ذلك أرسل السطان قواته إلى الحدود مع الجزائر وكأنه يستعد لمحاربة الفرنسيين، فما كان من بيجو القائد الفرنسي في الجزائر إلا أن أرسل إنذار لحاكم وجدة طالبا منه طرد الأمير عبد القادر وتسريح الجيش المغربي المرابط على الحدود[2]،

لكن هذا الإنذار تم رفضه من طرف السلطان المغربي، وكرد فعل على هذا الرفض قام الجنرال بيجو بإحتلال وجدة في 19 جوان 1844.[3]

- ✓ قصف طنجة بعد توجيه القنصل الفرنسي دي نيون من طنجة رسالة بتاريخ 23 جويلية إلى السلطان المغربي يطلب منه جوابا محددا حول الشروط التي طرحت في لقاء 11 جوان معطيا إياه مهلة 8 أيام للرد على مطالبه[4]، إلا أنه لم يجب على رسالته فكان نتيجة ذلك قصف طنجة يوم 6 أوت 1844 من قبل الدوق "دوجوا نفيل" [5]هنا تأكد المغاربة بأن الدول الأوروبية بما فيها الصديقة كبريطانيا لا تنوي حمايتها أو التدخل في هذا الصراع [6]الأمر الذي أدى بالسلطان عبد الرحمان إلى تصعيد الموقف المغربي إلى المواجهة العسكرية في واد إيسلي.

---

[1]-نسيم بونويرة، المرجع السابق، ص 10.

[2]-فهيمة بوسيلت، المرجع السابق، ص 17.

[3] -محمد عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، ج1، د ط، المطبعة التجارية، الإسكندرية، 1903، ص 291.

[4]-إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 201.

[5]-علي بن عبد السلام التسولي، رسالة في أجوبة على أسئلة الأمير عبد القادر في الجهاد، تح: عبد اللطيف أحمد الشيخ محمد صالح، ط 1، دار الغرب الإسلامي، 1996، ص52.

[6]- ثريا براءة، الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر، د ط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997، ص 197.

## أحداث المعركة:

إضطر السلطان عبد الرحمان[1] إلى تجهيز جيش بقيادة ولي عهد محمد لمواجهة الفرنسيين بالرغم من أنه أراد تجنب ذلك، لكن حماس الرأي العام المغربي شرقا نحو شقيقه الشعب الجزائري خاصة أهل فجيج ولعمور وقبائل لمهابة وبنو يزناس[2] عزموا على المشاركة فيها بأنفسهم وأموالهم حيث عملوا على صنع المفرقعات وحفر الخنادق الجوفية التي برع فيها أهل فجيج[3]، لما نزل الخليفة سيدي محمد بن عبد الرحمان[4] بوادي إيسلي[5].

كان الحاج عبد القادر مارا في تلك الناحية ومعه خمسمائة فارس بعدما آل إلى أمره الإنحطاط والتراجع وإنقلب نفعه ضررا فتقابل الأمير وسيدي محمد بوادي إيسلي فجرى بينهما اجتماع وتدخل الأمير من خلالها برأيه لصالح ولي العهد حول كيفية تخطيط المعركة قائلا: "إن هذه الفرش والآثاث والستارة التي جئتم بها حتى وضعتموها بباب جيش العدو ليس من الرأي في شيء، ومهما سيتم فلا تنسو أن تلاقوا العدو إلا وأنتم متحملون منكمشون بحيث لا يبقى لكم خباء مضروب على الأرض وإلا فإن العدو رأيه مضروبة لم ينته دون الوصول إليها ولو أفنى عليها عساكره"[6].

لكن تلك النصائح المقدمة من الأمير عبد القادر ضربت عرض الحائط بسبب إنتهاز بعض حاشية الخليفة التفحص بمحضره والإشارة عليه قبل إستشاره.

---

[1] - أنظر الملحق رقم 02، ص 88.

[2]-بنو يزناس: هذه الكلمة محرفة عن كلمة بني يزناسن أي زناتة، وتطلق على مجموعة كبرى من القبائل الزناتية المستقرة بين نهري ملوية وكيس بالمغرب الشرقي. ينظر إلى: الصديق بن العربي، كتاب المغرب، ط 3، دار الغرب الإسلامي، د ب، 1984، ص 86.

[3]-محمد الشريف الساحلي، علاقة الأمير عبد القادر بالسلطة المغربية (1832- 1847)، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016- 2017، ص 111.

[4]-محمد بن عبد الرحمان: هو أمير المؤمنين محمد الرابع بن عبد الرحمان بن هشام بن محمد بن عبد الله بن إسماعيل، إستخلفه أبوه بفاس على حداثة سنة 1255هـ، وتولى قيادة الجيش المغربي الذي حارب فرنسا بوادي إيسلي قرب وجدة 1260هـ/ 1844م، ولما توفي والده عام 1276هـ بويع بمكناس ملكا، وبعد شهرين من جلوسه على العرش أعلنت إسبانيا الحرب على المغرب وكانت وفاته بمراكش بعد زوال يوم الخميس 18 رجب 1290هـ ودفن بضريح جده المولى علي الشريف. للمزيد أنظر إلى: مولاي عبد الرحمان بن زيدان، المصدر السابق، ص 16.

[5] إيسلي: هو حصن تحيط به الأسوار في سهل يقع بين مفازة أنكاد وإقليم تلمسان، يؤكد المؤرخون أنه من تأسيس الأفارقة القدامى، ليكون بمثابة حدود لهذه المملكة، كان آهلا جدا بالسكان في دولة بني عبد الواد الذين كانوا يقيمون به، توجد به حامية قوية ضد أعراب الصحراء لكن الأمير المريني يوسف خربه، وبقي خاليا لمدة طويلة إلى أن جاء بعض النساك وسكنوا فيه. للمزيد أنظر إلى: مارمول كربخال، إفريقيا، تر: محمد حجي وآخرون، ج 2، د ط، دار المعرفة، الرباط، 1988-1989م، ص (293-294).

[6] -أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، الإستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى الدولة العلوية، تح: جعفر الناصري ومحمد الناصري، ج 9، د ط، دار الكتاب، 1997، ص 51.

تجمعت القوات المغربية إلى أن وصلت حوالي 30ألف جندي[1] بقيادة عبد الرحمان أما بالنسبة للقوات الفرنسية فقد بلغت حوالي 11500جندي بقيادة الجنرال بيجو[2]،

وفي يوم 14 أوت 1844 [3]إلتقى الجمعان في واد إيسلي ونشبت الحرب رصد العدو والخليفة وقصده بالرمي مرات عديدة، هذا الأخير الذي عرف بسبب لباسه فقام بتبديله حتى لا يعرف، إلا أنه كان لهذا الفعل أثر كبير على سير أحداث المعركة، حيث أشيعت فكرة هلاك ولي العهد محمد بن عبد الرحمان فعمت الفوضى في الجيش المغربي وتسارع الجند إلى محلة الملك فنبهوها وصاروا يتقاتلون فيما بينهم من أجل المال[4].

تمكن بعد ذلك الكولونيل يوسف الذي كان يقود ست فرق من الصبايحية معززة بثلاث فرق من القناصة بهجوم مكثف على محلة الأمير محمد التي أطلقت مدفعيتها[5] عدة طلقات قبل أن تسقط بما فيها في يد الفرنسيين[6]، وفي نفس الوقت كان الكولونيل موريس الذي كان يقود ست فرق من الفرسان يواجه هجوم الفرسان المغاربة على الجانب الأيمن للجيش الفرنسي كاد فيها أن ينسحب لولا نجدة الجنرال بيدو بثلاث فيالق، بينما كانت بعض القوات المغربية تسعى لإسترجاع محلة الأمير محمد[7].

إلا أن الدفعية الفرنسية التي وضعت على الضفة اليمنى لواد إيسلي شتت هجومهم، وبدأ المغاربة بالفرار وقام الكولونيل بانيو بإقتفاء أثرهم قرابة الميل ثم رجع إلى محلة المغربية التي إستولوا عليها للإستراحة، وبذلك إنهزم المغاربة في هذه المعركة هزيمة نكراء رغم تفوقهم في العدد[8].

وفي 15 أوت ضرب الأسطول الفرنسي الصويرة[9]، وإستيلائه على جزيرتها وعلى 120 مدفعا نصفها إسباني والنصف الآخر إنجليزي، لكن الفرنسيون إكتفوا بأخذ بعضها وإلقاء الباقي في البحر[10]، وقد كانت فرنسا قادرة على الإستمرار في التقدم، ولكن إنذارا بالحرب من إنجلترا جعلها تتراجع، وتقف عند إجراء مفاوضات وقد تم

---

[1] –عبد الحق المريني، الجيش المغربي عبر التاريخ، ط 5، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1997، ص 123

[2] – إسماعيل مولاي عبد الحميد العلوي، المصدر السابق، ص 131.

[3]–إيتين برونو، الأمير عبد القادر الجزائري، تر: ميشيل نوري، ط 1، دار عطية للنشر، لبنان، 1997، ص 233.

[4]– أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، المصدر السابق، ص 52.

[5] – أنظر الملحق رقم 3، ص 89..

[6]– نسيم نويوة، المرجع السابق، ص 17.

[7]– إسماعيل مولاي عبد الحميد العلوي، المصدر السابق،، ص 138.

[8]– نسيم نويوة، المرجع السابق، ص 18.

[9] – محمود السيد، تاريخ دول المغرب العربي ليبيا–تونس– الجزائر– المغرب– موريتانيا، د ط، مؤسسة ضباب الجامعة، الإسكندرية، 2000. ص 250.

[10]– إبراهيم حركات، المرجع السابق، ج 3، ص 204.

تحديد العلاقات بين السلطان وفرنسا بإتفاقيتان موقعتان بين فرنسا والمغرب وهم الإتفاقيتان اللتان وضعتا حدا لعزم بيجو في التقدم نحو فاس لولا تهديد بريطانيا بالتدخل[1].

❖ ***نتائج المعركة:***

- ✓ خسر الجيش المغربي عدد كبير من الجنود حيث بلغ عدد القتلى 800 شخص ومن 1500إلى 2000 جريح و1200 أسير لدى الجيش الفرنسي[2].
- ✓ تمكن الفرنسيون بعد فرار المغاربة من الإستلاء على 11 مدفعا وكمية كبيرة من الذخيرة و16 راية مغربية، بالإضافة إلى خيمة الأمير محمد بن عبد الرحمان الجميلة وأكثر من 1000 خيمة وكل الأمتعة الموجودة هناك.
- ✓ بالنسبة للفرنسيين بلغ عدد القتلى 27 قتيلا وإصابة 96 جندي[3].
- ✓ أظهرت موقعة إيسلي حاجة المغرب الماسة لجيش مدرب على الأساليب البحرية الحديثة، وقد كشفت هذه المعركة نواحي الضعف والخلل في الجيش المغربي آنذاك[4].

❖ ***معاهدة طنجة 10-09-1844/ 26 شعبان 1260هـ:*** لقد نصت هذه المعاهدة على الشروط الآتية

- ✓ إن المحلة المغربية التي سترابط بمدينة وجدة لا ينبغي أن تتعدى ألفي رجل، وأن القواد المغاربة الذين تسببوا في الأحداث الأخيرة سيعاقبون على فعلهم، وأنه لا يمكن لعبد القادر الجزائري أن يواصل حربه ضد فرنسا من التراب المغربي، وأنه لا بد من الاتفاق على الحدود بين الدولتين في أقرب الآجال، على أساس الحدود التي كانت موجودة بين المملكة المغربية والإيالة الجزائرية أثناء حكم الأتراك لها قبل الاحتلال الفرنسي[5].

❖ ***معاهدة لالا مغنية:***

جاءت لتنفيذ ما جاء في المعاهدة الأولى، وتم توقيعها بين الطرفين يوم 18 مارس 1845 وجاءت للبث في مسألة الحدود التي أشارت إليها الإتفاقية الأولى وقد قسمت الحدود بمقتضى هذه الإتفاقية إلى ثلاثة أقسام وهي كالتالي:

---

[1] -عبد العزيز بن عبد الله، المرجع السابق، ص 57.

[2]- ثريا برادة، المرجع السابق، ص 204.

[3]- نسيم نويرة، المرجع السابق، ص 8.

[4]- شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث ( ليبيا- تونس- الجزائر- المغرب)، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977، ص 239.

[5]- إسماعيل مولاي عبد الحميد العلوي، المصدر السابق، ص 143.

- القسم الأول: تم تحديده من مصب وادي كيس في البحر الأبيض المتوسط إلى ثنية الساسي على بعد 150 كلم جنوبا، وقد رسمت الحدود في هذه المنطقة على شكل خط مستقيم تقريبا وبهذا التحديد فقّد المغرب أراضيه الواقعة غرب واد تافنة.
- القسم الثاني: يمتد من ثنية الساسي إلى فكيك بالصحراء لم تعين حدوده بدقة، وفيه تم تعيين القبائل والقرى التابعة لكلا الطرفين، فأصبح أكثر الأقسام إثارة للنزاعات لأن بعض القبائل التي تتألف من جماعات كبيرة، كانت بطونها موزعة بين المنطقة المغربية والمنطقة الفرنسية مثل قبائل ولد سيدي الشيخ وبني يزناسن وفي هذا القسم إغتصب الطرف الفرنسي كثيرا من القرى والقبائل المغربية وضمها إلى الجزائر.
- القسم الثالث: يقع جنوب فكيك، أصر الطرف الفرنسي على ألا يحدد حدوده وقبائله بدعوى أن الصحراء لا حياة فيها، وأشبه ببحر وبذلك فهو يعتبر أرض مشاعة الطرفين وليست تابعة لأحد[1].

إرتكب المفوض المغربي خطأ فادحا حين ترك المناطق الجنوبية الواقعة بين ثنية الساسي وواحة فكيك كأنها جزء من الصحراء المترامية الأطراف التي يصعب تحديدها، وبذلك فتح باب للغزوات الفرنسية في المستقبل لتطويق المغرب تدريجيا ثم لإستكمال المخطط التوسعي بالإحتلال العسكري والسياسي .

وإن الثغرات التي وضعت عمدا في إتفاق لالا مغنية تبرهن عن الدهاء السياسي للمفوضين الفرنسيين الذين سيخلقون مشاكل لا حصر لها للإدارة المخزنية بوجدة متذرعين بكل حالة طارئة أو مختلفة، مثلا: أنهم قرروا إعفاء القبائل التي ضمت إلى مستعمرتهم من الضرائب السنوية لضرب عصفورين بحجر واحد، أولا تأليف قلوب الأهالي المجاورين لها، ثانيا الإحتجاج على السلطات المغربية التي كانت تطالب تلك القبائل بآداء الزكوات والأعشار لأنها تعتبرها تابعة لها، ومن هذا الباب فتح سجل القضايا المستعصية إذ لم تمر سنة دون حدوث نزاع أو إشتباك عسكري أو تقديم إحتجاجات من جانب واحد أو من الجانبين معا بسبب وضعية القبائل التي خيل للناس أنها لا تنتمي إلى نفوذ هؤلاء ولا إلى هؤلاء[2].

**2- *الحرب المغربية الإسبانية (معركة تطوان[3] 186*** شكلت معركة إيسلي منعطفا في تاريخ العلاقات المغربية الأوربية فبدءا من هذه الفترة أصبحت العلاقات المغربية الإسبانية عرضة إلى أنواع مختلفة من

---

[1]- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 207.

[2]- إسماعيل مولاي عبد الحميد العلوي، المصدر السابق، ص (145-146).

[3]- أنظر الملحق رقم 04، ص 90.

التوتر، فالإنعكاسات التي أفرزتها معركة إيسلي كانت ثقيلة بالنسبة للمغرب وساهمت كثيرا في إضعاف الدولة مما شكل عاملا إيجابيا هاما بالنسبة للإسبان بل للأوربيين من أجل التدخل.

وقد أعطت إسبانيا[1] لنفسها حق الأسبقية من أجل أن تدخل في المغرب[2]، ويعود ذلك إلى التاريخ والجوار ووجود إسبانيا في سبتة ومليلة فبدأت دبلوماسيتها تتحرك وإنطلقت تصيغ جملة من الأساليب تستخدمها كمبرر للتدخل المشروع في المغرب مبررة ذلك بعامل الجوار والتاريخ المشترك[3]، وكان للرأي العام الإسباني آنذاك دور فعال في تأكيد فكرة التدخل، بل إن " إزابيل الكاثوليكية " نفسها كانت قد حثت على القيام بهذا العمل الذي أسمته بالعمل النبيل، وذهبت إلى أبعد من ذلك لكي تصرح في وصيتها بأنها مستعدة لبيع جميع مجوهراتها وأملاكها من أجل تحقيق هذا الهدف السامي[4].

ويرى أيضا الكاتب السياسي " فالديسبينو سانتياغو ألفانسو " بأن التدخل العسكري في المغرب هو عمل يجب على إسبانيا أن لا تغفله قائلا: " إنه لمن العيب على الشعب الإسباني أن لا يحقق الحضارة في بلاد المغرب، وسيعتبر (الشعب الإسباني) حقيرا إن لم تيحمل إستمرار تواجد إنجليزي في المغرب". وفي نفس الإتجاه كتب " جوسي مارك دوباردو " فيقول: " إذا نحن إعترفنا بالأهمية القصوى التي تكتسيها مدينة سبتة والمستقبل الزاهر الذي تمنحه لإسبانيا كقاعدة عسكرية وتجارية وبحرية في آن واحد يشرف على القارة الإفريقية، فإنه يجب علينا ومهما كلف من تضحيات أن نعمل على ترسيخ حدودنا هناك (يعني التقدم إلى الأمام إنطلاقا من سبتة[5]ويضيف قائلا:" في هذا الوقت يجب أن تنطلق حدودنا من بليونس وتمتد إلى الرأس الأسود"[6].

---

[1] إسبانيا: تقع في جنوب غربي أوربا وهي دولة مشهورة بتاريخها السياسي والثقافي العريق وهي نقطة إتصال بين شعوب وحضارات مختلفة، وتحتل المرتبة الثالثة في المساحة بعد روسيا وفرنسا، وتحتل حوالي خمسة أسداس من شبه الجزيرة الإيبيرية وتضم إسبانيا أيضا جزر البليار في البحر الأبيض المتوسط وجزر الكناري في المحيط الأطلسي وعاصمتها مدريد وكانت تتبع نظام الحكم الملكي. للمزيد أنظر إلى: محمد عبد الخالق محمد الفضل وآخرون، الموسوعة العربية العالمية، ط2، مؤسسة الأعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، 1999م، ص 616.

[2]-جمال عاطف، ملاحظات حول العلاقات المغربية الإسبانية قبيل حرب تطوان، أعمال ندوة تطوان قبل الحماية 1860-1912 أيام 12،13،14 نوفمبر 1992، تطوان، 1994، ص 74.

[3]-فهيمة بوسيلت، المرجع السابق، ص 24.

[4]- جمال عاطف، المرجع السابق، ص 75.

[5]- سبتة: تقع مدينة سبتة السليلة على الطرف الجنوبي لبوغاز جبل طارق، فهي تطل على البحر المتوسط وتمثل أقصى نقطة في نهاية شمال المغرب، كما أنها تقابل الطرف الجنوبي للقارة الأوروبية، حيث أصبحت سبتة تحت السيادة الإسلامية منذ فتح المغرب على يد موسى بن نصير، وفي سنة 1580م سيطر عليها الإسبان في معركة وادي المخازن وحاول ملوك المغرب إسترجاعها غير أنهم عجزوا عن ذلك، فقد حاصرها السلطان المولى إسماعيل حوالي ثلاثة وثلاثين سنة ولكنه فشل، ومازالت سبتة لوقتنا الحالي تحت سيطرة الإسبان. للمزيد ينظر إلى: محمد الضعيف الرباطي، تاريخ الضعيف (تاريخ الدولة السعيدة)، تح أحمد العلوي، ط 1، دار المأثورات، 1986، ص (219-220).

[6] -المرجع نفسه، ص 75.

نستنتج إذا من هذه المقالات وسواها أن فكرة التدخل الإسباني في المغرب إنطلاقا من سبتة كانت واردة وإقتنع بها الرأي العام الإسباني بسنوات قبل الإصطدام العسكري في حرب تطوان، غير أن الهدف الذي ركزت عليه إسبانيا كان يتطلب منها تخطيطا محكما[1] من أجل خلق أحداث وذرائع من شأنها أن تبرر إعلان الحرب وتساهم في تحقيق أطماعهم الترابية بالمغرب[2]، لذلك قامت إسبانيا بإختراق هذه الذرائع والأسباب والمتمثلة في:

- كانت حالة البحر على الساحل الافريقي تساعد على الاحتلال، بحيث أنها تستطيع السيطرة عليه قبل وصول الفيالق لإنقاذها[3].
- إنشاء بعض القلاع الصغيرة خارج حدود سبتة حيث جرى إشتباك أهل قبيلة أنجرة مع جنود حامية سبتة عقب إقدام حاكم هذه المدينة المحتلة على بناء برج جديد خارج الحدود المعتادة، ولشن الحرب وجدت الحكومة الإسبانية فرصة سانحة في رفض السلطان الجديد سيدي محمد بن عبد الرحمان 1859-1873 الإنصياع لمطالبها وتدشين عهده بإعدام أعيان أنجرة الذين حملتهم إسبانيا مسؤولية الهجوم على عساكرها وتمزيق علمها[4].
- وفاة مولاي عبد الرحمان بن هشام فور إندلاع الأحداث[5] الذي زاد من إستفزازات ضد قبيلة أنجرة، كما جعل المغاربة في نظر حكومة مدريد أكثر إنشغالا بمسألة ولاية العرش مما زاد في ضعفهم[6].
- تذرعت بعملية الإختطاف التي قام بها سكان قبيلة قليعة سنة 1858 بإختطافهم سبعة أشخاص إسبانيين من مدينة مليلة وعملوا على إلقاء بعض القنابل وسط المدينة[7].

لقد إتضحت النوايا التوسعية الإسبانية من خلال التقرير الذي حرره رئيس الحكومة الإسبانية في 30 ديسمبر 1858 الذي إستعرض فيه هجمات قليعة[8] ووضعية مليلة، وأكد من خلاله أن المحادثات الدبلوماسية لن تكون

---

[1]-جمال عاطف، المرجع السابق، ص 75.

[2]-بهيجة سيمو، الإصلاحات العسكرية بالمغرب 1844-1912، د ط، منشورات اللجنة المغربية للتاريخ العسكري، الرباط، 2000، ص 90.

[3] - Henri charles-la vauzelle ,la guerre au maroc, librarie militaire, paris, p 94 .

[4]-محمد كنبيب، المصدر السابق، ص 87.

[5] -إدريس بوهليلة، الجزائريون في تطوان خلال القرن 13هـ/19م "مساهمة طنجة في التاريخ الاجتماعي المغربي، ط 1، منشورات الشباك، المغرب، 2012، ص 51.

[6]-بهيجة سيمو، المرجع السابق، ص 90.

[7]-فهيمة بوسيلت، المرجع السابق، ص 25.

[8]-قليعة: قبيلة ريفية زناتية وهي موطن مدينة الناظور وتشمل مجلات الرأس الساحلي للبحر المتوسط. للمزيد ينظر إلى: فهيمة بوسيلت، المرجع السابق، ص 25.

مجدية إذا لم تكن معززة بالدعم العسكري فقال بصريح العبارة: " لا يجب أن يكون الهدف واضحا أمام أعيننا ألا وهو الإستيلاء على الأراضي المجاورة لمليلة"[1].

وعموما فإن الصراع بين سكان أنجرة وإسبانيا الحدود إحتدم بشدة خلال فترة 1859 وهو الأمر الذي جعل القنصل العام الإسباني يقدم عريضة يضع فيها لائحة المطالب التي تؤكد عليها حكومة مدريد:

- معاقبة الأشخاص المتهمين في مدينة سبتة وأمام أعين الإسبان.
- أن يقوم المغاربة بإرجاع ما إستحوذ عليه من أسلحة.
- أن يتعهد المغرب بإتخاذ جميع الإجراءات في سبيل الحفاظ على الأمن في المنطقة وقد منع juan Blanco أجلا مدته 15 يوما من أجل تسوية المطالب.

ويفهم إذا من جملة هذه النصوص المأخوذة من المراسلات الإسبانية أن إسبانيا كانت معتزمة على دخول الحرب مع المغرب، وما أحداث سبتة والمفاوضات التي تلتها إلا أسلوبا من أساليب الضغط[2]، فتسارعت الأحداث بعد رفض السلطان عبد الرحمان طلب رئيس الحكومة الإسبانية " المارشال أودونيل" معاقبة القبائل الريفية التي قامت مجابهة البنايات، وقد صيغ ذلك في رسالة إلى النائب السلطاني " محمد الخطيب " مؤكدا أنه: من الضروري[3] والضروري جدا أن يقاد الأشخاص المتهمين إلى مدينة سبتة ليعاقبوا هناك أمام أعين الإسبان غير أن الحالة الصحية لسلطان سيدي محمد عبد الرحمان [4]كانت متدهورة مما صعب على الجانب المغربي إتخاذ القرارات الحاسمة وهذا ما أدى إلى إحتدام الصراع بين الطرفين والذي إنتهى بإنهزام الجيش المغربي هزيمة قاسية في معركة تطوان[5].

حيث في سنة 1859 نشبت حوادث بحدود سبتة وهي حصن منيع محتل من طرف إسبانيا منذ القديم وهو لايزال إلى الآن في قبضة يدها بشاطئ الريف وإنتهزت مدريد فرصة نشوب هذه الحوادث لتنزل فرقة عسكرية قوية بالشواطئ[6]، فأرسل السلطان المغربي المولى عبد الرحمان جيوشا بإتجاه تطوان لا يتجاوز عددها 600جندي

---

[1]- فهيمة بوسيلت، المرجع السابق، ص 25.

[2]- جمال عاطف، المرجع السابق، ص 81.

[3] - جمال عاطف، المرجع السابق، ص 27.

[4]- عبد اللطيف حسني، العالم والسلطة في المغرب خلال القرن التاسع عشر، ندوة الحركة العلمية في عصر الدولة العلوية إلى أواخر القرن التاسع عشر 9-10-11 ديسمبر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، 1993م، ص 305.

[5]- جمال عاطف، المرجع السابق، ص 27. -24-

[6]- جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب، ط 1، الشركة المغربية للناشرين المتحدثين، الدار البيضاء، 1986، ص 81.

وأمدها بالمال والعتاد، بالإضافة إلى خمسة آلاف جندي إنظموا إليهم من أنجرة [1]والقبائل المجاورة وأطراف البلاد، وواجهوا 50000 جندي إسباني تحت قيادة الجنرال " أودونيل وبريم " وبعد 25 يوما كلها مناوشات قام الإسبان بهجوم عنيف صمدت له الكتائب المغربية، ولكن الجيش الإسباني الذي كان معززا بالأسطول زحف عن طريق الساحل إلى الفنيدق فتقهقر مولى عباس في غير ترتيب وإنضباط، كما ساهم سوء الأحوال الجوية في تقهقر وتأزم الوضع، هذا ما شبع الخصم فإتجه نحو تطوان كما فتحت الإمتدادات التي كانت تأتي إليهم من سبتة برا من الأسطول بحرا المجال لإحتلال برج مريتيل ثم الإغارة على تطوان بفرقتين، كما إستغل الإنتهازيون من القبائل المجاورة هذا الإضطراب فقاموا بعمليات النهب والسلب، فإضطر أهل تطوان أمام هذا الوضع المتردي للأوضاع إلى فتح الأبواب المدينة في وجه الجنرال الإسباني[2] بعد أربعة أشهر من المعارك ثم إحتلال تطوان[3].

ويعود فشل معركة تطوان سنة 1860 إلى الأسباب التالية:

- غياب تخطيط مسبق للتنسيق بين تحركات الجنود النظاميين والمتطوعين المرابطين في المنطقة الممتدة بين سبتة وتطوان، يضاف أيضا إلى الحالة المعنوية التي كان عليها "مولاي العباس"[4] .
- لحظة تسليمه زمام القيادة العسكرية، بالإضافة إلى نقص العتاد الحربي فلم تكن الإمدادات الهزيلة المبعوثة إلى تطوان تستجيب إلى المتطلبات الضرورية، فعلاوة على النقص في أعداد الجنود لم يأمر بإقتناء الحبوب والمأكولات الأخرى الضرورية للخيل والرجال إضافة إلى سوء أحوال الطقس[5].

***نتائج حرب تطوان:***

✓ عقد صلح[6] في يوم الأحد 2 رمضان 1876/ 25 مارس 1860 حيث حاول نائب بريطانيا العظمى بطنجة " جون درمندهاي " إقناع النائب السلطاني محمد الخطيب بقبول شروط الصلح التي أملاها الإسبان

---

[1]– أنجرة: قبيلة تمتد شرقي الفحص وطنجة تتألف من ستة فروع " الأزرق، ربوع الوسطى، القصر، الخميس، الفحاصة، العزايب". للمزيد أكثر ينظر إلى: محمد بن محمد بن مصطفى المشرقي، الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية "وعد بعض مفاخرها غير المتناهية" تح إدريس بوهليلة، ج 2، ط 1، دار أبي الرقراق، د م، 2005، ص 94.

[2] –فهيمة بوسيلت، المرجع السابق، ص 27.

[3] –جرمان عياش، المرجع السابق، ص 82.

[4] –مولاي العباس: هو مولاي العباس بن السلطان مولاي عبد الرحمان توجه سفيرا لمدريد فعقد مع الحكومة المعاهدة التجارية في أكتوبر 1861 وهو أول سفير مغربي في إسبانيا، كما قابل ملكة إسبانيا ولعله حصل على تأجيل أداء القسطين الأولين من مبلغ الغرامة. للمزيد ينظر إلى: عب الوهاب بن منصور، الإستيطان والحماية، المرجع السابق، ص 368.



[5] –بهيجة سيمو، المرجع السابق، ص (93-92-91).

[6] –صلح: وهي الإتفاقية التي عقدها المولى عبد الرحمان مع إيزابيلا ملكة إسبانيا في تطوان بتاريخ 1859 وهي إتفاقية تتعلق بحدود مليلية المحتلة، ومن أجل ضمان أمن الرعايا الإسبان بالمنطقة الشمالية بالمغرب. للمزيد ينظر إلى: محمد بن محمد بن مصطفى المشرقي، المصدر السابق، ص 92.

غداة إنتصارهم على القواة المغربية وذلك بعد إحتلالهم تطوان وفي هذا يقول هاي: " وأنتم في هذا الوقت ليس عندكم حركة ولا علم لتحاصروا المدينة، والشجاعة والزعامة وكثرة الآدمي لا تنفع مع حركة الحرب، ولهذا لابد من التوصل إلى الصلح والصبر على ما كتب الله في هذا الوقت"[1]. وهكذا في هذا اليوم المذكور تم اجتماع الأمير مولاي العباس بالقائد الإسباني الأعلى " أودونيل " بحضور أركان حربهما وكانت هذه ثاني مرة يجتمع فيها القائدان وقبل المفاوض المغربي على الفور الشروط الأساسية للصلح[2]، وتمثلت الشروط التي إحتوتها معاهدة الصلح[3] ما يلي:

- توسيع محدود لتراب سبتة ومليلة[4] وحصول إسبانيا على مركز تجاري بساحل السوس.
- أما البندان 4-5 فهما تعويضات الحرب وهي عشرون مليون ريال تؤدى للطرف الإسباني الذي يحتفظ بتطوان إلى تمام أداء المبلغ، وينص البند 6 على إلتزام المغرب بعقد معاهدة تجارية مع إسبانيا، أما البندان 7-8 فيتعلقان بالترخيص لإسبانيا بإنشاء بعثة قنصلية لها بفاس، ونص مشروع المعاهدة على أن إسبانيا تحتفظ بحق إنشاء تمثيلية لها في أية مدينة مغربية يمكنها أن تتولى بها حماية مصالحها، كما سمح بفتح الباب على مصرعيه للمبشرين الإسبانيين حتى يُؤيدوا مهمتهم في عموم أرجاء المملكة[5].

وظل الإسبان محتلين لتطوان مدة سنة دفع السلطان خلالها نصف الغرامة وأقيم مندوبون إسبان في المراسي لإقتضاء الباقي من موارد الديوانة فتم الجلاء عن تطوان في ماي 1862 بعد إحتلال إستمر أزيد من سبعة وعشرين شهرا[6].

وبعدها وقع المغرب في تعثر في جمع المليونين وهدد النائب الإسباني بأن أسطول بلاد سيهاجم الصويرة إذا لم يتسلم من باشاها المبلغ وتقاضى الطرف الإسباني المليونين، وبهما فرغت خزينة الدولة وعندئذ لجأ المخزن إلى فكرة الإقتراض من الأجانب للحصول على الأموال والعويضات، ففي أكتوبر 1860 بدأت المفاوضات مع أبناك

---

[1] -بهيجة سيمو، المرج السابق، ص 89.

[2] -إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 243.

[3] - أنظر الملحق رقم 05، ص 91.

[4] -مليلة: من البلدان التي الفينيقيون والقرطاجيون أسموها روسدار فإستولى عليها الرومان ثم القوط في القرن الخامس ميلادي ثم العرب في الفتح الأول فأطلقوا عليها إسم مليلة على وزن السفينة، ولكنها حرفت وصارت ميلية ومليلية وقد بلغ عدد سكانها في جهد العرب سنة 1850 ثلاثة آلاف شخص واليوم سبعين ألف شخص منهم ألفان مسلمين وثمانية آلاف من اليهود وقليل من الأوربيين غير الإسبان. للمزيد ينظر إلى: أمين الريحاني، المغرب الأقصى، د ط، دار الهنداوي، المملكة المتحدة، 2017، ص (357-356).

[5] -إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 244.

[6] -فهيمة بوسيلت، المرجع السابق، ص (32-31).

الإنجليزية وهذا يقتضي بطبع حضور ممثلين عن الحكومة الإنجليزية لضمان تسديد المبلغ في عين المكان، وإستمرت المفاوضات عدة شهور وتكللت بالنجاح وهكذا تسلم المغرب عشرة ملايين بسيطة في مارس 1862 وتمكن بذلك من تسديد بقية نصف المبلغ التعويضات، وبعدها إنسحب الجيش وسلمت المدينة إلى عاملها الجديد عبد القادر أشعاش في 10 ماي1862 بعد أن بقيت تحت الاحتلال سنتين وربعا[1].

وكانت آثار هذه الهزيمة أبلغ لأنها كشفت عجز القوات المغربية عن مقاومة دولة أوربية تعتبر أقل قوة من فرنسا وبريطانيا[2]، حيث يقول جرمان عياش على حرب تطوان: " أنه الحادث الذي زعزع الأركان في نظر المغاربة أنفسهم وقع في سنة 1859- 1860 وهو الغزو الإسباني الذي أدى إلى إحتلال تطوان مؤقتا"[3].

أما المؤرخ الناصري يقول: " وقعة تطوان هذه هي التي أزالت حجاب الهيبة عن بلاد المغرب وإستطال النصارى بها وإنكسر المسلمون إنكسارا لم يعهد لهم مثله وكثرت الحمايات ونشأ عن ذلك ضرر كبير ونسأل الله تعالى العفو والعافية في الدين والدنيا والآخرة"[4].

ومن النتائج الأخرى لحرب تطوان نذكر:

- ✓ خسائر إسبانية في القتلى والجرحى 1800.
- ✓ حصول أكثر من 300 من الرعايا المغاربة جلهم من اليهود على إمتياز الحماية الأجنبية.
- ✓ عواقب إقتصادية وإفلاس خزينة الدولة حيث لخص القنصل الأمريكي حصيلة حرب تطوان الاقتصادية في التقرير المؤرخ في 14 فيفري 1860 خسارة حوالي 15000000 دولار وخسارة مابين 12000و 13000 من أجود جنودها[5].

---

[1] -إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 245.

[2] -فهيمة بوسيلت، المرجع السابق، ص 32.

[3] - جرمان عياش، المرجع السابق، ص 80.

[4] -أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، المصدر السابق، ص 101.

[5] -محمد بن عبود، ملاحظات حول العلاقات المغربية الإسبانية قبيل حرب تطوان، أعمال ندوة تطوان قبل الحماية 1860-1912 أيام 12،13،14 نوفمبر 1992، تطوان، 1994، ص91.

## المبحث الثاني: الضغوط الاقتصادية.

### 1- الإتفاقية المغربية البريطانية 1856م[1].

لجأت القوى الأوروبية إتجاه المغرب إلى وسائل وتدابير متشابهة على العموم، ولو بدرجات متفاوتة ومتفرقة أو متتالية، منها الإعتماد على المعاهدات والإتفاقيات القديمة والعمل على تحيين بنودها وتجاوز ما هو متقادم فيها، التأكيد على أولوية نصوص المعاهدات في صيغتها باللغات الأوروبية في حالة بروز مشكل أو مشاكل في تأويل بعض بنودها، الحرص على إحترام المخزن لمبدأ الدولة المفضلة أو الأكثر تفضيلا، التجسس على السلطان [2]لمعرفة مواقفه تجاه كل دولة على حدة، التجسس على المنافسين لمعرفة نوعية مطالبهم ومقترحاتهم وما كانوا يدفعونه أو ينوون دفعه للمخزن في المقابل، التهديد بإستعمال القوة، إستقدام البوارج الحربية...إلخ[3]

إن الصيرورة العامة لتطورات البلاد فيما بين معركة إيسلي 1844 ومعاهدة 1856 جسدت وكشفت بكل وضوح الأساليب الرئيسية الثلاثة المشار إليها أعلاه، وقد تجلى ذلك في خلفيات وظروف فوز المفوض البريطاني جون درموند هاي بمعاهدة ملاحية وتجارية مثلت منعطفا أساسيا في تاريخ المغرب المعاصر[4].

فالوساطة البريطانية وما حققته من تفادي الحرب على المغرب في وضع جد حرج، قد زاد من رصيد البريطانيين لدى المخزن، وإعتبروهم أصدقاء مخلصين بل أن قنصلها العام هاي أصبح مستشارا مقربا للسلطان، ولا شك أن الدور الذي لعبته بريطانيا يدخل ضمن إستراتيجيتها الخارجية الرامية للحفاظ على حالة الاستقرار والتوازن القوي داخل المغرب، فقد كانت بريطانيا مدركة أن أي خلخلة للوضع سيكون للدول منفعة (فرنسا- إسبانيا) وأنه بذلك ستفقد بلا شك هيمنتها التجارية على السوق المغربية الواعدة، وهيمنتها السياسية والعسكرية على المدخل الغربي للمتوسط، كلها مبررات كافية لفهم التدخل البريطاني مرة أخرى في دور الوساطة بين المغرب والآخرين[5].

---

[1] - بلقاسم الحناشي، الحركات التبشيرية في المغرب الأقصى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، د ط، مركز الدراسات والبحوث العثمانية والمورسكية والتوثيق والمعلومات، زغوان، 1989م، ص 68.

[2]- السلطان: هو أمير المؤمنين وسليل الرسول صلى الله عليه وسلم وكانت دائرة نفوذ السلطان تشمل كل أوجه حياة المجتمع، سواء دينية أم دنيوية فهو يشرف على الجهاز المخزني وقيادة الجيش وتسير الجهاز المالي والجبائي وإدارة الجهات والقبائل والعلاقات مع الدول الأجنبية، ومن أهم وظائفه هو إقرار الشريعة الإسلامية وحماية العقيدة من كل أنواع الإنحراف. للمزيد أنظر إلى: محمد المنصور، المغرب قبل الإستعمار والمجتمع والدولة والدين 1792-1822 تر: محمد حبيدة، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2006، ص 48.

[3] -محمد كنبيب، المصدر السابق، ص 78.

[4]-المرجع نفسه، ص 78.

[5] -ب، ج، روجرز، المرجع السابق، ص 215.

بالرغم من تفوق بريطانيا على غيرها من الدول الأوروبية التي كانت لها مبادلات مع المغرب، فإن بريطانيا إعتبرت حجم مبادلاتها ضعيفا وسعت إلى تحقيق المزيد من الإنتشار والتغلغل في السوق المغربية، خاصة بعد إحتجاجات قدمها تجار جبل طارق إلى وزارة الخارجية البريطانية لحثها على الضغط على المخزن وإبرام معاهدة تجارية لتحرير التجارة من الأساليب التي كانت تحول دون تحقيق البريطانيين لأرباح أكبر[1].

إختار هاي أسلوب الإقناع بالدرجة الأولى فوجه عدة رسائل ومذكرات للسلطان المولى عبد الرحمان بن هشام لإقناعه بفضائل تحرير المبادلات البحرية وتكيف المغرب مع مستجدات السوق العالمية، وقد تكررت في خطاب الممثل الإنجليزي عبارات ومصطلحات كلها إشارات إلى حسن نوايا بريطانيا تجاه المغرب وإلى الآفاق المشرقة التي كان من المفروض أن تقدم عليها البلاد في حالة قبولها فتح كل أبوابها في وجه التجار الأوربيين[2].

بدأ المفوض الإنجليزي جون دارموند هاي المفاوضات مع المفوض المغربي، نائب السلطان في طنجة محمد الخطيب، وتم الاتفاق على تحديد[3] 19 فيفري [4]1856 للشروع في المفاوضات حول معاهدة الإتفاقية التجارية وذلك من أجل تعاون البلدين في ميدان التجارة والتعامل[5]، فبدأت المفاوضات حول بنود الإتفاقية في 19 فيفري [6]1856 بمعدل إجتماعين أو ثلاثة في كل أسبوع وكان النائب البريطاني هو من حرر مسودتها، وقد تناولا ممثلا الطرفين بالدراسة والتحليل كل شرط على حدة حتى يتم قبوله أو رفضه أو تعديله وقد وافق محمد الخطيب تقريبا على كل الشروط المقترحة في الإتفاقية، وحتى يضمن النائب البريطاني عدم تراجع الخطيب عن تلك الموافقة، ألزمه التوقيع على هوامش المسودة إلا أن محمد الخطيب وإستجابة للأوامر السلطانية، كان حريصا على أن يضيف أمام كل شرط: تمت الموافقة المبدئية عليه عبارة الخطيب ويوافق على هذا الشرط إذا ما قبله السلطان[7].

رفض المولى عبد الرحمان المصادقة على المعاهدة في صيغتها الأصلية نظرا لخطورة مضامينها وما كان ينتظر أن يقطعه المخزن من إلتزامات على نفسه بمقتضاها، إلا أن تهديد المدافع وأمام خطر إستفحال توتر العلاقات مع إنجلترا والعواقب الوخيمة المترتبة عن ذلك دبلوماسيا وسياسيا، لم يتسن للسلطان سوى الرضوخ والإدلاء بموافقته

---

[1] –خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا...، المرجع السابق، ص 229.

[2] –محمد كنبيب، المصدر السابق، ص 79.

[3] –فهيمة بوسيلت، المرجع السابق، ص 39.

[4] –مصطفى الشابي، الجيش المغربي في القرن 19 (1830–1912)، ج 1، ط 1، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2008، ص 69.

[5] – فهيمة بوسيلت، المرجع السابق، ص 39.

[6] - أنظر الملحق رقم 06، ص 95.

[7] – ب، ج، روجرز، المرجع السابق، ص 221.

على معاهدة طالما تحفظ عن بنودها، وطالب بإعادة صياغتها، وقد قبل في واقع الأمر معاهدتين: إحداهما عامة والثانية خاصة بالتجارة والملاحة[1].

حصلت بريطانيا على إمتيازات لنفسها كدولة ولرعاياها المقيمين بالمغرب بنص عليها في أكثر من مادة من مواد تلك المعاهدة، فالمادة الثالثة تنص على أن "نائب ملكة بريطانيا العظمى له الحق في إختيار من يترجم عنه ويخدمه من المسلمين وغيرهم، ولا يلزم تراجمته وخدامه شيء من المغرام" سواء كانت ضريبة بالنسبة للمسلمين أو جزية بالنسبة لليهود ومثل هذا الإمتياز منح لمن يستخدمه من القناصل البريطانيون المستقرون بالمدن الساحلية من المسلمين أو من غيرهم أي من المغاربة، هؤلاء المغاربة الذين حصر عددهم في ترجمان واحد وبواب واحد وخادمين إثنين بالنسبة للقناصل ولم يحصر عددهم بالنسبة للمستخدمين لدى السفير المعبر عنه بالنائب "وإذ أنيطت مهام القنصلية البريطانية بمغربي فإن الحماية القنصلية تنسحب عليه وعلى أهله المقيمين معه بمنزله، كما أنه يعفى من أداء الضرائب كيفما كان العنوان الذي تؤخذ به والجهة التي تصرف فيها[2].

تزايد تدفق الأوربيين على المغرب تدفقا واضحا، حيث إحتل البريطانيون الصدارة في ذلك، ثم جلب هؤلاء رساميلهم لإستثمارهم والعمل على نمائها بأي ثمن كان، خاصة وأن بنود المعاهدة المذكورة هيأت لهم ولغيرهم من رعايا الدول الأوروبية كل الشروط الكفيلة بتحقيق ذلك[3].

كان إخضاع المخزن للبنود الخاصة بهذه الإمتيازات وإرغامه على إسقاط الكنطردات (الإحتكارات السلطانية) وإنهاء غلط الأعشار والإكتفاء برسوم جمركية لا تتعدى 10 بالمئة من قيمة البضائع المستوردة، كان ذلك بمثابة إنتصار باهر للإنجليز ولكل الدول الأوروبية الأخرى المتعاملة مع المغرب، وكان تخفيض الرسوم إلى 10% فقط يعني في واقع الأمر تجريد السلطان من السلاح الجمركي الذي كان عماد التجارة البحرية والمتحكم فيها[4].

### 2- الإتفاقية المغربية الإسبانية 1861م:

لقد وضعت حرب تطوان الخاسرة حدا لهيبة المغرب الأمر الذي شجع إسبانيا على فرض شروطها سنة 1861م[5]، حيث واجه المغرب ضغوطا إقتصادية قوية إنتهت بتوقيعه على معاهدات وإتفاقيات تجارية كانت

---

[1]- محمد كنبيب، المصدر السابق، ص 84.

[2] - عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 14.

[3] - خالد بن الصغير، المغرب و بريطانيا ...، المرجع السابق ص 228.

[4] -محمد كنبيب، المصدر السابق، ص 85.

[5]-فهيمة بوسيلت، المرجع السابق، ص 36.

بنودها لصالح إسبانيا والإقتصاد الأجنبي[1]، من أبرزها الإتفاقية التجارية 1861 التي وقعتها مع إسبانيا إعتمادا على شروط معاهدة 1856 مع بريطانيا، وقد حصلت إسبانيا بموجب هذه الإتفاقية على نفس الإمتيازات الممنوحة لبريطانيا[2].

كما يقول الناصري في الإستسقاء: " ومن قراءة ديباجتها نستكشف ما ستتضمنه موادها الأربع والستون من إعتراف لإسبانيا وقناصلها ورعلياها القاطنين في المغرب من فوائد وإمتيازات ، وبإستقصاء تلك المواد وتحليلها ومقارنة ما فيها بما في المعاهدات والإتفاقيات المبرمة بين المغرب وبين غيره من الدول من قبل، يظهر أن إسبانيا حذت حذو إنجلترا في كل ما طلبته وإعترف لها به في معاهدة وإتفاقية سنة 1856". فهي مثلها صارت تتمتع بحق حماية الرعايا المغاربة مع ما يتبع تلك الحماية من إعفاء من التكاليف المالية والبدنية[3]، كما حصلت أيضا على بعض الحقوق كحق إمتلاك العقارات لرعاياها وحق صيد السمك على السواحل المغربية، ومنح إسبانيا إستيراد المواد الأولية وبضائع المغرب[4] والتي إستهدفت أيضا إنتزاع أجزاء ترابية مغربية وتقليل من مكانة[5] المخزن[6]، وتزيد عليها بتنازلات أخرى مذلة للمغرب مجحفة بحقوقه كتوقف حركة السفن المغربية بسواحل الريف على إذن السلطات الإسبانية المستقرة في البحر والموانئ المغربية المحتلة به، وترخيص لهم بقطع أخشاب الغابات المغربية وتصديرها، وللأسطول الإسباني بصيد السمك وقطع الإسفنج والمرجان بشواطئه لقاء ضريبة سنوية رمزية[7].

وهذا ما أكده خالد بن صغير في كتاب" طنجة في التاريخ المعاصر" أن بعد نهاية الحرب المغربية سنة 1861 إستعادت الحركة التجارية البحرية نشاطها بصفة تدريجية، لكن الطابع الذي تميزت به المبادلات التجارية بين طنجة

---

[1] –خولة بن سالم، المغرب الأقصى في عهد الملك الحسن الثاني (1999-1961)، شهادة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص 8.

[2] –فهيمة بوسيلت، المرجع السابق، ص 36.

[3] –عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 17.

[4] –فهيمة بوسيلت، المرجع السابق، ص 36.

[5] –خولة بن سالم، المرجع السابق، ص 8.

[6] –المخزن: كلمة مخزن تدل في أصلها اللغوي على المستودع أي مكان تخزين المؤونة والسلاح، وقد إستعملت منذ عدة قرون ويردها البعض إلى عهد المرابطين، حيث كان يرتبط هذا الإستعمال مع مقتضيات جباية الضرائب، وقد تطورت تدريجيا ليحيل إلى حكم السلطان وأجهزته ولا زالت تستعمل في القاموس السياسي المغربي للفت إنتباه الجانب القمعي والشمولي في النظام المغربي. للمزيد ينظر إلى: محمد بوشيخي، المسار الحداثي في المغرب "الدين والسياسة والهوية الوطنية"، د ط، مؤسسة مؤمنو بلا حدود، الرباط، ص 2.

[7] – عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 17.

والخارج، هو وجود عجز سنوي مزمن في ميزانها التجاري[1]، وهكذا صارت إسبانيا ثالث دولة أجنبية تنال من سيادة دولة المغرب وكرامة شعبه[2].

### 3- الإتفاقية المغربية الفرنسية 1863م:

على الرغم من أن فرنسا وصفت بالدولة الأكثر تميزا في حصولها على الإمتيازات القنصلية من طرف المغرب، إلا أنها كانت متحرقة إلى الحصول على إمتيازات إقتصادية أوسع وأشمل مثل التي ظفرت بها غريماتها بريطانيا وإسبانيا في معاهدتي 1856و1861 هذا الأمر الذي جعل السلطان يولي أهمية خاصة على محادثاته مع نائب فرنسا[3].

لقد ظل عدد الرعايا المغاربة المحميين محدودا حتى حدوث حرب تطوان التي إحتوت مبدأ الإنفتاح المغربي على أوروبا أي فتح أبواب المغرب على مصرعيها للإنتشار الأوروبي والإحتكارات الأوروبية وإمتيازاتها على حساب أهل البلاد، وهكذا في أقل من سنة بعد الحرب المذكورة إرتفعت أعداد المحميين بالنسبة للبلاد الرئيسية من بضع عشرات إلى عدة مئات[4]، بحيث أصبحت تتوافر على جيش كامل من الأعوان والحواش المسلمين اليهود[5].

ولم تكن هذه الكثرة وهذا الإزدياد يعنيان شيئا غير كثرة عدد المتمردين على السلطة الشرعية وإزدياد عدد المتهربين من القيام بالخدمات الوطنية وآداء التكاليف المفروضة على الرعية، الشيء الذي بدأ يعطل الأحكام ويضعف سلطة الولاة ويهدد الأمن ويقلل من مداخيل بيت المال الذي أفرغه ما كان يخرج منه لأداء الغرامة الحربية التي فرضتها إسبانيا والتوفية بالسلف الذي قدمته بريطانيا[6].

وقد إستغل القائم بأعمال المفوضية بيكلار[7] Béclard بدهاء مخاوف المخزن إزاء إنشاء الحماية، ولا سيما في البوادي حيث تكاثرت المخالطات في مجالي الزراعة وتربية المواشي وإنعكست سلبا على مستوى إيرادات بيت المال الجبائية، وبفعل هذه الأوضاع المزرية لم يكن للسلطان محمد بن عبد الرحمان إلا أن ينخدع بالتفهم الذي تظاهر

---

[1] – خالد بن الصغير، الحركة التجارية بمرسى طنجة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، طنجة في التاريخ المعاصر 1800-1956، د ط، النشر العربي الإفريقي، الرباط، 1991، ص 84.

[2] – عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 17.

[3] –كريديه إبراهيم، المرجع السابق، ص 30.

[4] –إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 249.

[5] –محمد كنبيب، المصدر السابق، ص 92.

[6] –عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص (18-19).

[7] – بيكلار: عين السيد بيكلار وزيرا مفوضا لفرنسا بالمغرب في نهاية سنة 1862، ولكنه لم يلتحق بمنصبه إلا يوم 30 ماي 1863 فلم يمكث فيه طويلا إذ توفي في أول مارس 1864، وكان عمله بالمغرب مهما رغم قصر المدة التي قضاها فيه. للمزيد أنظر إلى: عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 21.

به، فالدبلوماسي الفرنسي هاي والإستعداد الذي أبداه لإدخال تعديل يقضي التمييز بين الحماية والمخالطة[1]، هذا كله حدث بعد أن أفاد السلطان إدريس بن إدريس العمراوي [2]إلى طنجة ليتولى مع نائب السلطان محمد بركاش المحادثات مع رؤساء البعثات الدبلوماسية[3]، وبعد إتصالات مغربية فرنسية دامت شهرين، وقعت تسوية بين الجانبين في 19 غشت 1863 أمضاها عن الجانب المغربي كاتب السلطان وعن الجانب الفرنسي نائبها بالمغرب بيكلار[4]، وقد سميت هذه المعاهدة بمعاهدة بكلار Béclard.[5]

ومن خلال قراءة نصوص هذه التسوية التي حاولت ضبط عملية منح الحمايات بأكثر ما يمكن التبسيط والتدقيق فقد نصت على:

- أن الحماية القنصلية تكون فردية ومؤقتة، يتفق أن يستفيد منها الفرد مدى حياته ولكن إذا ما إنقطعت فلا تورث لأعقابه وبني عمومته.
- ينتفع بالحماية القنصلية المحمي وأفراد أسرته الذين يعيشون في كنفه.
- لا تمنح الحماية القنصلية إلا للمغاربة الذين يقدمون خدمات فعلية للنواب أو القناصل أو التجار الكبار.
- أن الحماية القنصلية تسقط على المخالطين من أهل البوادي.
- يجب على المفوضية الأجنبية أن تسلم لائحة بأسماء محمييها.
- يجب أن يزود كل مغربي محمي بشهادة حماية تحمل إمضاء النائب المفوض المقيم بطنجة[6].

---

[1] – محمد كنبيب، المرجع السابق، ص (92-94).

[2] –إدريس بن إدريس العمراوي: أمير وسياسي شهير إستكتبه السلطان مولاي عبد الرحمان فلما مات وتولى الملك إبنه السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان أرسله سفير إلى فرنسا، فكتب عن سفارته رحلة سماها (تحفة الملك العزيز بمملكة باريس)، ثم أرسله سفيرا لإسبانيا وكلفه بالشؤون الخارجية من غير إستقلال. للمزيد أنظر إلى: عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 19.

[3] –إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 249.

[4] –كريديه إبراهيم، المرجع السابق، ص 30.

[5] –عمر آفا، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر البنيات والتحولات 1830-1912، ط1، دار الأمان، الرباط، 2006، ص 77.

[6] –كريديه إبراهيم، المرجع السابق، ص 31.

## المبحث الثالث: نتائج الضغوطات الأوربية على المغرب الأقصى.

**1- *مؤتمر طنجة 1877:*** تولى السلطان " الحسن الأول"[1] العرش كانت قضية الحمايات القنصلية في مقدمة القضايا التي إستثارت إهتمامه وشغلت باله والذي كان يراها المنبع الفياض للخلافات بينه وبين الدول الأجنبية[2]، فالسلطان الحسن الأول الذي كان عليه أن يفي بشروط البيعة من أجل تكريس شرعية السياسة الدينية الحديثة العهد، فوجد إرثا ثقيلا خلفه السلطان المتوفي " محمد بن عبد الرحمان" خلال العقد الثاني من القرن التاسع عشر ويدعم الإنجليز[3]، لذلك عندما إعتلى سدة الحكم في المغرب السلطان "مولاي الحسن" (1873-1894) كان من بين السياسات التي إختطها ورأى التعجيل بتحقيقها هو تطويق داء الحماية، والذي أصاب الكثير من رعاياها وشل إدارة الدولة وقوانينها والذي يمثل في نظره "سوسا" :" سيؤدي إن إستمر حتما إلى خراب المغرب وإنه العقبة الكبرى التي تحول، دون نهوضه وتقدمه" وكان أول محاولة أقدم عليها السلطان مولاي الحسن للحد من أضرار الحماية الأجنبية هو مباشرة الإتصال بالدول المعنية بواسطة سفير متجول هو وأمينه "محمد الزيدي" الذي تنقل في صيف 1877 بين عواصم فرنسا وبلجيكا وبريطانيا وإيطاليا، وأجرى محادثات مع حكومتها من أجل وضع حد في الإسراف في منح الحماية القنصلية، والإلتزام بالشروط المنصوص عليها في الإتفاقيات السابقة وجاء في رسالة المبعوث السلطان "وحاصل ما نطلب أن يكون أمرها محصورا في الخدمة المستخدمين بدار القنصو والسماسرة المعنيين لدور التجار الكبار، بحيث يكون سمساران لكل تاجر ولا يزاد عليهم ويكونون من أهل المراسي وتسقط الحماية عن أهلها"[4]

---

[1]-الحسن الأول: ولد الحسن الأول بن محمد بن عبد الرحمان بن هشام عام 1247هـ ويبدوا أن هناك إختلاف كبير حول تاريخ ميلاده، يذهب البعض إلى أنه ولد عام 1836م والبعض الآخر يقول 1831م، ينتمي السلطان إلى الأسرة العلوية نشأ الحسن الأول في حجر جده عبد الرحمان الذي إعتنى بتربيته منذ ولادته وفي 20 سبتمبر 1873 جلس الحسن على كرسي العرش، وكان المولى الحسن كثير الحركة دائم التنقل بين أجزاء مملكته يستطلع بنفسه أحوال الرعية، ويدرس المشاكل ويعاين مناطق الضعف ويضع الحلول السريعة، وكان عقب كل رحلة يصدر تقريرا يتضمن مشاهدته وتعليقاته وتوجيهاته والأوامر التي أصدرها أثناء الرحلة، وكان السلطان يطوف بالثغور لتفقد أبراجها ويساهم في الرماية المدفعية ومراقبة منه وتشجيعا، وقد زار السلطان منذ السنة الثانية من ولايته مراسي الجديدة وأزمور وأنفا أو العدوتين في مصب أبي رقراق. للمزيد أنظر إلى: محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص 61. وشوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 244. وعبد العزيز بن عبد الله، المصدر السابق، ص 67.

[2] -مجبر إلهام وسلطاني ربيعة، المرجع السابق، ص 37.

[3]-محمادي هرنان، المرجع السابق، ص 121.

[4]- إبراهيم كريديه، المرجع السابق، ص 33.

فالسفرة الحسينية بمطالبها المحدودة هذه لم تقم إلا بواجب تنبيه حكومات الدول الأوروبية المعنية بكيفية رئيسية، إلى ما يرتكبه نوابها من الشطط بتجاوزهم للشروط المتفق عليها وإرتكابهم لتعسفات تضر بأمن وعدالة ومالية البلاد المغربية[1].

ومع ذلك لم تظفر هذه السفارة بطائل وعادت أدراجها خائبة وقد ترسخ في أذهانها "أنه لا فائدة تُرجى من التفاوض مع كل حكومة على إنفراد" وقد إقتنع السلطان بدوره بهذا الرأي، وعليه بين محاولة أخرى ثانية التي تقوم على عقد مؤتمر بدار النيابة بطنجة[2]، يجتمع فيه وزير الخارجية "محمد بركاش" بجميع نواب الدول الأجنبية ليعرض عليهم مذكرة مخزنية تضم تسعة عشر مطلبا، حتى يناقشوها بكيفية جماعية فيوافقوا عليها أو يعدلوها بما يخدم سيادة المخزن يؤدي إلى القضاء على الحمايات غير قانونية[3]، وقد ساهم دار موندهايإلى جانب بركاش في تحرير المذكرة التي تضمنت إعترافات المخزن في 19 نقطة في موضوع الحمايات، بالإضافة إلى المقترحات الكفيلة بإصلاح نظامها[4]، لكي يخففون على الأقل من المخالفات التي طالما مست بالسيادة الترابية للدولة المغربية وأضرت بمواردها المالية وعرقلت سير العدالة وتنفيذ الأحكام بها[5].

---

[1]- إبراهيم كريديه، المرجع السابق، ص 33.

[2]- طنجة: هي مدينة على الساحل المغربي تقع على الضفة المقابلة لجبل طارق، تبلغ مساحتها 225 ميلا مربعا، ويسكنها حوالي مائة ألف نسمة أكثرهم من المسلمين ومنهم حوالي 64 ألف إسباني و8 آلاف يهودي، وإزدادت أهمية المدينة حينما إشتبكت المصالح المغربية بالمصالح الأجنبية وأصبحت من الضروري أن تنظم علاقاتها، فنشأ التمثيل السياسي فيها وأصبحت مدينة طنجة التي عرفوها مركز للحياة الدبلوماسية وبعد أن إشتد التكالب والتنافس الإستعماري عليها أصبحت طنجة مركزا للقنصليات الأجنبية وأصبح القناصل يجتمعون فيها على هيئة مجلس تنفيذي. للمزيد ينظر إلى: محمود الشرقاوي، المغرب الأقصى مراكش، د ط، دار القاهرة، القاهرة، د ت، ص (32-31).

[3]- إبراهيم كريديه، المرجع السابق، ص 33.

[4]- خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا ...، المرجع السابق، ص 330.

[5]- عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 63.

إذا فالمذكرة المغربية كانت تستهدف فقط إيقاف الدول الأجنبية عند حدود المعاهدات والإتفاقيات وعدم السماح لها بتجاوزها، فالمذكرة التي جاء بها محمد بركاش[1] في طنجة[2] وقدمها يوم 10 مارس 1877 أعادت في الأذهان أن الشروط التي يمكن بها منح الحماية هي المنصوص عليها في المعاهدتين المعقودتين مع بريطانيا وإسبانيا، والتسوية التي تم الوصول إليها مع فرنسا وإنخرطت فيها سائر الدول سنة 1863 (هذه النقطة الأولى) أن الفصل الثالث من المعاهدتين المشار إليهما ينصان على أن ممثل الدولة الأجنبية يمكنه أن يختار من بين رعايا السلطان عربا كانوا أو غير عرب ترجمانة ومستخدمين من بين الرعايا المغاربة هربا كانوا أو سواهم، وأن هؤلاء التراجمة والمستخدمين معفون من آداء أي مغرم أما النقطة الثالثة أن القناصل والمقيمين بالمدن الساحلية لا يستطيعون أن يستخدموا أكثر من ترجمان واحد وحارس واحد وخادمين إثنين لكل واحد منهم ، المهم أن هذه أهم النقاط للنظر أكثر ينظر إلى إبراهيم كريديه، الحماية أصلها وتطورها، الملحق ص35.

ومن هذه النظرة الفاحصة على نقاط المذكرة المغربية أو ملاحظاتها يتبين جليا أن الحكومة المغربية لم تطلب إلغاء نظام الحماية بالمرة، وإنما طالبت بالكف عن المخالفات وتجاوز حدود المعاهدات والإتفاقيات ولم يكن في وسع المغرب أن يطالب بأكثر من ذلك، كما لم يكن في مقدوره أن يلغي بجرة قلم كل أمر أبرم من قبل يتنافى مع سيادته وحرية تصرفه بأن يطالب بإلغائها دفعة واحدة وحسبك من أمرين أحلاهما مرا"[3].

---

[1]- محمد بركاش: هو محمد بن عبد الرحمان بركاش ولد سنة 1225هـ/ 1810م بالرباط وهو ينتمي إلى أسرة أندلسية الأصل، إشتغل في صغره بالتجارة في مدينة جبل طارق وتقلد فيها عدة مناصب، وظف أمينا بمدينة الدار البيضاء على الخصوص، تولى أشغال النيابة بعد محمد الخطيب وتميز بقوة الشخصية ثم أصبح نائب السلطان بطنجة، وكان شخصية ذات وزن داخل المخزن وأصبح لا يمكن أن يبرم أمر مع الأجانب دون إستشارته. للمزيد ينظر إلى: ذهبية سعيداوي، الأوضاع السياسية للمغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول (1873-1894)،مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ المعاصر،جامعة محمد الخيضر ،بسكرة،2016-2017، ص 31. مصطفى الشابي، النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر، ط 1، مطبعة الفضالة المحمدية، 1995م، ص 35. علال الخديمي، جوانب من التاريخ الدبلوماسي للمغرب خلال القرن التاسع عشر، طنجة في التاريخ المعاصر 1800-1956، د ط، النشر العربي الإفريقي، الرباط، 1991، ص (65،68).

[2] – أن مدينة طنجة من الموانئ الرئيسية للمغرب الأقصى سيطر عليها البرتغاليون في بادئ الأمر ثم تنازلو عنها لبريطانيا عام 1962م، إذ قُدمت كمهر من قبل كاثرين دوير شقيقة ملك البرتغال بعد زواجها من شارل الثاني ملك إنجلترا. للمزيد ينظر إلى: عبد الجليل مزعل بنيان، المغرب الأقصى في عهد السلطان عبد الحفيظ 1908-1912، جامعة المستنصرية، 2012، ص 4.

[3]- عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص (65،68).

لم يُبْد رؤساء البعثات الأجنبية المعتمدون بطنجة[1] إهتمامهم للنظر في المذكرة الموجهة إليهم من طرف النائب السلطاني السيد محمد بركاش يوم 10 مارس 1877 إلا في اليوم التاسع من شهر يوليوز التالي بسبب غيبة وزراء[2] ألمانيا وإسبانيا والبرتغال على السلطان عن طنجة، وخلال مدة شهر (9 يوليوز- 10غشت) عقدوا عشر إجتماعات نوقشت خلالها النقاط التي تضمنتها المذكرة المغربية[3]، وفي اليوم التاسع من شهر يوليوز 1877 عقد المؤتمر تحت رئاسة نائب بريطانيا "جون دار موندهاي"[4] حيث كان هذا الأخير وزير بريطانيا المفوض هو أبرز المتدخلين وأكثرهم حركة وحوارا في السلك الدبلوماسي، وطول إقامته بالمغرب وتعاطفه مع أهله وحسن إدراكه لظلمات حكومته ولتمثيله لدول وستريا (النمسا) وهنغاريا وهولندا والدنمارك زيادة على بريطانيا العظمى دولته[5]، وقد إستغرق تدارس المطالب المذكورة مدة ثلاث سنوات بقية سنة 1877 وطيلة سنة 1878، لتنتهي في 19 يوليوز 1879 عُقدت خلالها إجتماعات كثيرة، كانت جلساتها تتصل أحيانا وتتباعد أحيانا أخرى تارة تقتصر على نواب الدول الأجنبية وتارة أخرى يشترك فيها ممثل المغرب ووزير الخارجية مع الدول الأجنبية، وتعميما لفائدة ونظر الصعوبة العثور على محظر جلسات المؤتمر نُدرج فيما يلي خلاصة عنها مأخوذة من أحد ملحقات مراسلات النائب البريطاني إلى وزير خارجية بلاده، وتتضمن جميع مطالب المخزن وآراء النواب الأجانب وقد حضر هذا المؤتمر السيد وزير ألمانيا ووزير بلجيكا ممثلا أيضا للسويد والنرويج والسيد وزير إسبانيا والسيد القنصل العام للولايات المتحدة والسيد وزير فرنسا، والسيد طبعا وزير بريطانيا العظمى ممثلا أيضا النمسا والمجر والدنمارك والأراضي المنخفضة والسيد وزير إيطاليا والسيد القائم بأعمال البرتغال ممثلا أيضا للبرازيل[6]، ومن أبرز الجلسات نذكر بعضها:

- خصصت جلسة 18 يوليوز من أجل التفاهم على الإقتراح الأول في مذكرة 10 مارس الذي نص أن تمنح الحماية بناءا على الموارد المصادق عليها في الإتفاقية المغربية البريطانية لسنة 1856، والإتفاقية المغربية-الإسبانية لسنة 1861 علاوة على ماهو وارد في تسوية 1863 بين المغرب وإسبانيا إذا كان ممثلو ألمانيا

---

[1]- من المعلوم أن مدينة طنجة التي تعتبر العاصمة الدبلوماسية للمغرب على هذا العهد كانت تتوفر على تلغراف يربطها بأوربا منذ أواخر القرن التاسع عشر، وفي أوائل القرن العشرين شاع إستعمال الخطوط التلغرافية داخل المغرب ولا بد أن نذكر هنا أن محاضر مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906 كانت تصل ملخصاتها عبر التلغراف. للمزيد ينظر إلى: عبد الهادي التازي، الرموز السرية في المراسلات المغربية عبر التاريخ، د ط، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1983، ص 67.

[2]- عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص (69-68)

[3]- عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص (69-68).

[4]- إبراهيم كريديه، المرجع السابق، ص 34.

[5]- عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 69.

[6]- إبراهيم كريديه، المرجع السابق، ص 34.

وبلجيكا وإسبانيا وفرنسا قد أعلنوا موافقتهم على هذا المطلب الأول، فإن دار موندهاي أبدى تحفظه وذكر الحاضرين في الجلسة أنه كان خارج المغرب عند توقيع التسوية المغربية الفرنسية سنة 1863، وأنه بعد عودته رفض الطلب الذي تقدم إليه به بركاش لتبني بنود تلك التسوية من طرف بريطانيا العظمى والدول الأخرى التي كان مكلفا بحماية مصالحها، بدعوى أنها تحدد عدد السماسرة في شخص واحد لكل تاجر وأن ذلك تعارض مع بنود معاهدة 1856، وبعد هذا الإعتراف إقترح دار موندهاي على أعضاء الهيئة الدبلوماسية إلغاء تسوية 1863 المتعلقة بالسماسرة والإكتفاء فقط بتطبيق المادة الرابعة من معاهدة 1856[1].

التي لا تختلف في عمقها عن مضمون المادة السابعة من الإتفاقية المغربية الإسبانية، وبذلك أكد دار موندهاي على أعضاء الهيئة أنه لن يطالب السماسرة بإعفاء أولئك السماسرة من أداء الضرائب الشرعية، وإلزام المخزن بمعاقبة موظفيه بشدة في حالة ثبوت ممارستهم للعنف وإعتداء على حقوق التجار الأجانب[2]، وخلال الأيام العشرة التي أدار السيد هاي مداولاتها بمهارة أظهر جميع الممثلين إستعدادهم لإتخاذ بعض التدابير لترضية المغرب، وكان الممثل البريطاني أسبقهم إلى إتخاذها فعلا عندما أرسل دورية إلى قناصل بريطانيا بالموانئ المغربية بلغت بظرهم فيها بجزم إلى الحدود التي يجب عليهم أن لا يجتازوها في منح الحماية البريطانية لرعايا السلطان، فلم يكن من الممكن إتهامه أنه ينهي على خُلق ويأتي بمثله، ولكن بعض زملائه حسب أنه يريد أن يجعل نجاح الإجتماعات نجاحا شخصيا له فظل الممثل الفرنسي يعاكسه في كثير من وجهات النظر التي عبر عنها ولا سيما مسألة الضرائب، وتبين من مجرى المحادثات والمداولات أن الممثلين لا يتفقون على المسائل الجوهرية التي لفتت أنظارهم إليها مذكرة الحكومة المغربية كحق الحماية والشروط التي تُمارس بها، وأن ممثلي فرنسا وإيطاليا وإسبانيا كانوا يدافعون عن مبدأ حماية أوسع بكثير مما كان ينادي به السيد هاي وأنهم لا يتفقون إلا على المسائل الشكلية، والأخرى الهامشية كتربية الخنزير التي أصبحت محدودة في رأسين لكل أسرة أوروبية وحماية غابة طنجة التي نهب الأوربيون أشجارها نهبا وصدروها إلى الخارج حتى كادوا يجعلونها حصيدا كأن لم تعن بالأمس وتسليم قوائم المحميين مرة كل سنة[3].

المهم وبعد كل هذه الإجتماعات فاض صبر الحكومة المغربية وبدأت تدرك أنهم غير جادين في عملهم، وأنهم إنما يجتمون شكليا لتمديد الوقت وسير كل واحد منهم لإعانة سياسات الدول الأخرى ضد المغرب، فشرع بركاش

---

[1]- خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا، المرجع السابق، ص (337-336).

[2]- المرجع نفسه، ، ص (337-336).

[3]- عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص (70-69).

يكتب إليهم أفراد أو جماعة تارة بلهجة معتدلة وأخرى صارمة، يذكرهم بأن الحماية ومذايقتها تُضر بحقوق السلطان وإستقلاله ومخبرا لهم أنه ينتهز دائما أجوبة حكوماتهم على مذكرته كما يلفت نظرهم إلى الوساطات التي يقوم بها بعض الموظفين القنصليين لدى الولاة المغاربة، لفائدة الغير محميين وموقف القناصل من المحاكم المغربية ومحاولتهم إملاء الأحكام التي يريدونها حيث كانوا يعتبرون القضاة المغاربة مجرد أعوان لهم.

المهم من كان يؤازر ممثل بريطانيا في آرائه وتدخلاته هو السيد "ويبر" ممثل ألمانيا الذي أكد أنه لا يمكن للحضارة أن تزدهر بالمغرب ما دامت تعسفات الحماية قائمة، وكان "سكوفاسو" ممثل إيطاليا إكثر وقاعة ومغالطة في تدخلاته وقد عارض بشدة تحديد للحماية القنصلية منكرا أن تكون مصدر المتاعب التي تعاني منها حكومة المغرب[1].

ومن باب تحصيل حاصل أن هؤلاء الممثلون ودولهم لم يكونوا في يوم من الأيام صادقين في تجاوبهم مع الدولة المغربية إذا كان همهم الأول والأخير هو إرهاق أعصابها وإستفزازها بإنتظار الوعود الزئبقية (الزائفة)، حتى يحيل صبرها ويستبد بها اليأس فتظطر إلى التسليم والقبول بالأمر الواقع، وربما بسبب عجزها وعزلتها ستقبل إمتيازات تعسفية جديدة[2]، فدخلت المغرب في منعطف جديد أفضى بعد عدة مشاورات وبعد إتصالات على أعلى المستويات بين وزارات خارجية الدول المهتمة بالمغرب، إلى إنعقاد مؤتمر دولي في مدريد وكانت بريطانيا العظمى في شخص ممثلها دار موندهاي هي صاحبة الفكرة، غير أنه كان ملزما ببذل جهود كبيرة لإقناع حكومته والمخزن بقبول فكرة الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لمعالجة قضية الحماية[3]، إزاء هذه الكبوة الدبلوماسية وخيبة الأمل التي إنتابت السلطان مولي الحسن وطاقمه الدبلوماسي الذي لم يجد حل آخر إلا بقبول فكرة ممثل بريطانيا وهي عقد مؤتمر آخر خارج المغرب[4]

## 2- مؤتمر مدريد 1880:

### ❖ ظروف إنعقاد المؤتمر:

ورث المغرب في عهد الحسن الأول مشاكل عديدة كانت نتيجة للإمتيازات والتنازلات التي قدمها سلاطين المغرب منذ النصف الثاني من القرن 18م إلى الدول الأوروبية[5]، وقد تمخض عن هذه الإمتيازات نظام الحماية القنصلية،

---

[1]- عبد الوهاب بن منصور، لمرجع السابق، ص (71،73،74).

[2]- إبراهيم كريديه، المرجع السابق، ص 43.

[3]- خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا ...، المرجع السابق، ص 342.

[4]- إبراهيم كريديه، المرجع السابق، ص 44.

[5]- محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص 200.

هذا النظام الذي مكن الدول الأوروبية من تطبيق سياسة إستيطانية كان هدفها تحقيق الاستقرار التجاري والسياسي لجاليتها، كما أن المغاربة لجؤوا إلى هذا النظام للتخلص من إلتزامات السلطة المخزنية مع إستمرار الإحتفاظ بنفس الجنسية[1].

كان إمتياز الحماية قد سجل في معاهدة 1856م التي وقعها السلطان مولاي عبد الرحمان مع إنجلترا والذي وسع في معاهدة 1861م مع إسبانيا، وإتخذت بعدا جديدا وخطيرا في معاهدة 1863 مع فرنسا[2]، هذا بالإضافة إلى فشل مؤتمر طنجة لاحقا[3].

صار لنظام الحماية الدبلوماسية[4] أبعاد عميقة وأهداف واسعة، حيث لم تعد المطامع في المغرب مقتصرة على الدول الأوروبية الكبرى كإنجلترا وفرنسا وإسبانيا فحسب وإنما تعدتها إلى الولايات المتحدة وبلجيكا والسويد وسردينيا، علاوة على الدول التي نشأت بعد 1870 كألمانيا وإيطاليا[5].

لقد كانت السنوات السبع التي سبقت إتفاقية مدريد[6]، وبالأخص منذ 1876م فترة نشاط الدبلوماسية المغربية، حيث نشطت بشكل لم يكن معهودا فيما سبق من حيث توسيع الاتصالات مع كل الأطراف المهتمة ونقل الجزء الرئيسي من هذه الاتصالات إلى الدوائر العليا بأوروبا مباشرة[7]، وفي سنة 1879 أثار سلطان المغرب إنتباه نواب الدول إلى ما يلحق البلاد من أضرار نتيجة عدم آداء المحميين لواجباتهم المالية، وبسط الحماية على غير ما نصت عليهم المعاهدات والإستغلال التجاري الذي يمارسه على حساب الجمرك المغربي بعض المسؤولين القنصليين وخلطائهم وإمتهان القضاء المغربي والسلطة الإدارية، وقد إختلفت مواقف الدول بشأن هذه النقط وجرت العديد من الإجتماعات عبر النواب خلال أكثر من سنتين دون الوصول إلى إتفاق[8].

---

[1]- محمد العربي معريش ، المرجع السابق، ص 200.

[2]- علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894-1910 حادثة الدار البيضاء وإحتلال الشاوية، ط 2، إفريقيا الشرق، د م، 1994، ص 157.

[3]-محمد الأمين محمد، محمد علي الرحماني، المفيد في تاريخ المغرب، د ط، دار الكتاب، الدار البيضاء، د ت، ص 240.

[4] -الدبلوماسية: هي كلمة يونانية الأصل، وتطور معناها إلى علم وفن المفاوضة يتمثل عملها في ثلاثة أوجه من النشاط، مراقبة مجريات الأمور والحوادث، الدفاع عن مصالح الدولة وحمايتها في الخارج والمفاوضة مع الدول الأخرى في كل ما يهمها من قضايا مختلفة، وتستعمل كلمة دبلوماسية بمعنى آخر للدلالة على مهنة الممثلين الدبلوماسيين أو الوظيفة التي يمارسونها، أو إلى مجموع الأجهزة التي تتولى تصريف الشؤون الخارجية لدولة ما ووسائلها. أحمد سعيفان، المرجع السابق، ص 173.

[5]- محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص 201.

[6] - أنظر الملحق رقم 07، ص 96.

[7]- إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص (275-276).

[8]- إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 276.

ونتيجة للظروف السالفة الذكر وجه وزير الخارجية البريطانية مركيز سلزبوري[1] يوم 7أكتوبر 1879 رسائل إلى سفراء بريطانيا العظمى المعتمدين لدى الدول التي يهمها أمر الحماية الدبلوماسية والقنصلية بالمغرب[2]، وقد إختار مدريد كأصح مكان في نظره للبث في قضية الحماية القنصلية والأجنبية وبعض النقاط المالية التي أثارها المغرب[3]

❖ ***إنعقاد المؤتمر وأهم قراراته:***

عقد المؤتمر إجتماعا تمهيدا بقصر رئاسة الحكومة بمدريد يوم السبت 16 ماي 1880 كما كان مقررا بحضور ممثلي جميع الدول التي قبلت حضوره، كان المؤتمر قد عقد ستة عشر جلسة آخرها جلسة 3 جويلية[4]، وقد إشتركت في هذا المؤتمر 13 دولة وهي: (المغرب- بروسيا- فرنسا- النمسا- بلجيكا- الدانمارك- إسبانيا- الولايات المتحدة- بريطانيا- إيطاليا- هولندا- البرتغال- السويد).

مثل المغرب في هذا المؤتمر الحاج محمد بركاش والحاج عبد الكريم بريشة[5] وكانت مطالب المغرب تجمع بين نصوص المعاهدة المغربية الإنجليزية سنة 1856 والإتفاقية المغربية الإسبانية سنة 1861 والتسوية المحلية بين المغرب وفرنسا سنة 1863[6]، أما الطرف الثاني هو المندوب الفرنسي الفيس أميرال جوريس ممثل فرنسا الذي كان يهدف إلى المحافظة على الوضع الراهن في المغرب، وبالتالي الإبقاء على الإمتيازات[7].

إختتمت جلسات المؤتمر العديدة عن معاهدة وقع إمضاؤها يوم 3جويلية 1880 [8]تضمنت 18 فصلا، وبهذا يكون الصراع قد إنتهى برجحان الكفة الفرنسية لأن الوفد المغربي كان عاجزا عن الدفاع بسبب جهل بركاش وأعضاء الوفد للغات المشاركين[9].

---

[1]- مركز سلزبوري: شيخ الساسة البريطانيين في نهاية القرن الماضي، إسمه الحقيقي روبيرت كاسكوين سيبل Rober Gascoyne Ceeil ثالث شخص يلقب بهذا اللقب، ولد سنة 1830 وعين سكريتيرا لشؤون الهند في حكومة ديبري (7- 1868) وحكومة ديسرايلي (7- 1878) وبدأ يظهر على مسرح السياسة الدولية كسياسي لامع ويقوم بأكبر الأدوار عندما عين سنة 1877 مفوضا بريطانيا في مؤتمر إسطمبول،ثم عين وزير للخارجية ورافق ديسرايلي إلى مؤتمر برلين سنة 1878، ولما مات ديسرايلي سنة 1881 إنتخب رئيسا لحزب المحافظين ثم وزير أول سنة 1885 وهو المنصب الذي إستقال منه سنة 1902. ينظر إلى: عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 77.

[2] - المرجع نفسه، ص 77.

[3] -إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 276.

[4] -عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 94.

[5] -الصديق بن العربي، المرجع السابق، ص 26.

[6] -إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 277.

[7] -عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 79.

[8] -إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 277.

[9] -محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص 214.

وتتمثل أهم نقاط تلك المعاهدة في: أن الملكية بالمغرب الأقصى معترف بها لجميع الأجانب وعلى عدم منح أية حماية غير قانونية للرعايا المغاربة[1]، وأن لا يتجاوز عدد المغاربة المحميين إثني عشر شخصا لكل دولة[2]، وأن المغرب يعترف بمقام ممتاز لكل واحد من الدول الموقعة على المعاهدة[3].

إن مقررات هذا المؤتمر وإن لم تستجب لرغبة المغرب لكنها أفادته في حصر عدد المحميين وتقييدهم في دائرة خاصة، كما أنها منحت التجنس بالجنسيات الأجنبية على المغاربة، وأخيرا يمكن القول أن المؤتمر كان بمثابة اللبنة الأولى لتدويل المسألة المغربية[4].

يمكن القول بأن نتيجة للهزيمة العسكرية الأولى والثانية دفع المغرب ثمنا باهضا، هذا الذي جره إلى عقد العديد من الإتفاقيات والمؤتمرات، التي من خلالها ضربت السلطة المغربية في العمق وشلت مختلف هياكلها بإلتزامها بتنفيذ أوامرها.

---

[1] -الصديق بن العربي، المصدر السابق، ص 26.

[2] -حزب الإستقلال، المصدر السابق ، ص 40.

[3] -الصديق بن العربي، المصدر السابق، ص 26.

[4] -محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب، ج 1، ط 1، دار الأمنية، الرباط، 1973، ص 41.

# الفصل الثاني:

**الفصل االثاني: المؤتمرات الفرنسية مع الدول الأوروبية ضد المغرب الأقصى.**

**المبحث الأول:** الاتفاق الفرنسي الإيطالي 1902.

**المبحث الثاني:** الاتفاق الفرنسي البريطاني 1904.

**المبحث الثالث:** الاتفاق الفرنسي الإسباني 1904.

**المبحث الرابع:** أزمة أغادير الأولى 1905.

**المبحث الخامس:** مؤتمر الجزيرة الخضراء 1904

أمام تضارب مصالح الدول الأجنبية تمكنت فرنسا من عقد إتفاقيات ودية مع الدول الأجنبية والتي كانت في بنودها سرية وعلنية في مظاهرها تراعي المصالح المغربية وفي باطنها قضاء على مقومات وسيادة إستقلال المغرب.

## المبحث الأول: الاتفاق الفرنسي الإيطالي 1902.

منذ أن إحتلت فرنسا الجزائر سنة 1830 قوى التنافس بين فرنسا وإنجلترا في إمتلاك البلاد الشرقية، وإتجهت سياسة الفتح والتوسع الإستعماري إتجاها أوسع من ذي قبل، وكان الطليان ينظرون إلى هذا التنافس بعين القلق، فقويت الرغبة في نفوسهم في أن يكونوا أحد المستعمرين وثالث المتقاسمين فأخذوا يترقبون الفرص للحصول على حصتهم من هذه الغنائم المقسمة.

وقد وجدوا من الأسباب ما أغراهم بحصر تفكيرهم في إحتلال طرابلس منها أن وجود الإنجليز في مصر والهند وغيرها من البلاد الشرقية، وتفوق الأسطول الإنجليزي في البحار يحد من مطامعهم في إستعمار البلاد البعيدة عن شواطئ البحر الأبيض، وجود فرنسا في الجزائر ومطامعها في تونس ونفوذها في مراكش يحول دون تحقيق مطامعهم في بلاد المغرب، ولم يبقى بين حدود النفوذ الفرنساوي والنفوذ الإنجليزي إلا طرابلس الغرب فأخذت تُعد نفسها لإحتلالها في المستقبل القريب والبعيد[1]، خاصة بعد تحقيق وحدتها القومية حيث قال "المازيني" أحد زعماء الوحدة القومية "أن شمال إفريقيا يعود إلى إيطاليا"[2]، ولمل إجتمع الإمبراطور نابليون الثالث وهو زوج الملكة فكتوريا في أوربورن سنة 1857 وإقترح نابليون إعطاء جزء من طرابلس إلى حكومة سردينيا أيقظ فيهم هذا الإقتراح رغبة الإستعمار، وجاء إحتلال تونس سنة 1881 فأثار مخاوف الإيطاليين أن تمتد يد فرنسا إلى طرابلس وتضمها إلى تونس[3]، وبدأت العلاقات الإيطالية الفرنسية تتحسن خاصة في عهد خلفاء "ديلكاسيه"[4]

الذي تولى وزارة الخارجية 1899-1905 إتجاها ثالثا في سياسة فرنسا المراكشية فهو يحاول أن يستفيد من جميع الإتجاهات السابقة.

لكن بمراعاة وحذر وصبر ومن أجل تمهيد الطريق دوليا بواسطة إتفاقيات ثنائية يعقدها مع الدول التي لها مصالح في مراكش أو المعروفة بسياستها التوسعية[5] ومن أهمها:

- إتفاقية سبتمبر 1896 التي إعترفت بحقوق الإيطاليين في تونس[6].
- إتفاقية أكتوبر 1898 وقد أُثيرت خلالها محادثات بين ديلكاسيه ووزير المالية الإيطالي، وإنتهت بعقد إتفاق تجاري في 21 من عام 1896 وساهم منذ الإنفراج في تحمس ديلكاسيه في البحث في المسائل العالقة بين البلدين ومن أهمها المسألة المغربية. وقد إستمرت المفاوضات حول المسألة المغربية بين سفير فرنسا في روما

---

[1] -الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، ط 3، الناشرون دارف المحدودة لندن، المملكة المتحدة، 1984، ص 25.

[2] -فهيمة بوسيلت، المرجع السابق، ص 96.

[3] -الطاهر أحمد الزاوي، المرجع السابق، ص 26.

[4] -فهيمة بوسيلت، المرجع السابق، ص 96.

[5] -صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 219.

[6] - فهيمة بوسيلت، المرجع السابق، ص 97.

ووزير خارجية إيطاليا حوالي عام ونصف لتنتهي بإتفاق في شكل تبادل للرسائل، منها رسالة السفير الفرنسي المؤرخة في 14 ديسمبر 1900 التي جاء فيها أن إتفاق 1899 بين فرنسا وإنجلترا قد ترك منطقة طرابلس وبنغازي خارج حدود أقسام النفوذ[1]، حيث إستغل ديلكاسيه الأزمة الاقتصادية لإيطاليا وحاجتها إلى رأس مال فرنسا، ووقع معها إتفاقية تعتبر بداية إخراجها من الحلف الثلاثي وبمقتضى هذه الإتفاقية تعهدت الحكومة الفرنسية بإعتبار طرابلس وبرقة خارجة عن منطقة نفوذها، وإذا حدث تغيير في وضع مراكش مكن لإيطاليا التصرف بحرية في تلك المنطقة، وتعهدت إيطاليا بعدم إتخاذ موقف معادي لفرنسا عند تحديد الحلف الحلف الثلاثي والحلف الفرنسي الروسي على حد تعبير ساسة أوربا، ولذلك لم تلبث أن أعطت وعدا لفرنسا بإلتزام الحياد في الحرب التي نشبت بين المعسكرين، وذلك نظير إطلاق يدها في ليبيا دون الإرتباط بمسألة مراكش[2]، حيث مهد إتفاق 1900 لإتفاق 1902 حيث حصلت إيطاليا بموجبه في مقابل تنازلها لفرنسا عن المغرب على حرية العمل [3]في طرابلس الغرب ومقابل أيضا تنازل فرنسا لها عن أي إدعاء في طرابلس وليبيا[4]، وقد أبلغ هذان الإتفاقان إلى إنجلترا والنمسا فأقرتهما ولم تعارضا[5] وبهذا أزال ديلكاسيه أول عقبة دولية، فإيطاليا إذا كانت تستطيع التدخل في المسألة المراكشية إما بواسطة الحلف الثلاثي أو بواسطة إتفاقاتها مع بريطانيا وإسبانيا التي قامت على مبدأ المحافظة على الوضع الراهن المتوسط[6].

[1]–فهيمة بوسيلت، المرجع السابق، ص 97.

[2] –صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 219.

[3] –حزب الإستقلال، المغرب الأقصى مراكش قبل الحماية عهد الحماية إفلاس الحماية، د ط، مكتب المستندات والأنباء، المطبعة العربية، د ب، 1951، ص 43.

[4] –علال الفاسي، المصدر السابق، ص 105.

[5]–الطاهر أحمد الزاوي، المرجع السابق، ص 26.

[6] –صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 219.

## المبحث الثاني: الاتفاق الودي الفرنسي البريطاني 1904:

شهد القرن التاسع عشر صراعا مريرا بين القوتين إنجلترا وفرنسا[1] إذ نجد أن شدة التنافس الإستعماري بينهما أدى إلى وقوع عدة أزمات بين البلدين، كان أقربها أزمة فاشودة[2] سنة 1898[3].

كانت إنجلترا في بداية الأمر تتبع سياسة التباعد عن المحالفات الأوروبية، غير أن نهوض ألمانيا وإزدياد أسطولها ونزعتها إلى الفتح والإستعمار والتسلط على أسواق العالم حرك في إنجلترا شعور الخطر الداهم، فأسرعت إلى التقرب من فرنسا لتسوية خلافها معها[4]، ذلك من أجل تأمين حركتها في البحر المتوسط ومصر على وجه الخصوص، فقد كانت بريطانيا تدرك أن وجودها فيها تحديا صارخا للإتفاقات والقوانين الدولية، وكانت فرنسا لا تتوانى عن مضايقة بريطانيا وتذكيرها بعد شرعية وجودها في مصر ومطالبتها بتحديد موعد إنسحابها منها[5].

وقد ساعد على تهيئة الجو المناسب للتقارب بين إنجلترا وفرنسا أن تولى عرش إنجلترا عام 1901م الملك إدوارد السابع[6] Edwarad وكانت له ميول معروفة عن فرنسا، هذا بالإضافة إلى أن زيارة هذا الأخير الرسمية لباريس سنة 1903م أزالت العداوة بين البلدين وولدت الحماسة، ولكن (الاتفاق الودي) يعود إلى حقيقة أن الحكومتين الفرنسية والإنجليزية كانتا قد أدركتا أنهما في مركز يسمح لهما بإبرام صفقة إستعمارية رابحة لكلتيهما[7].

وهنا تكون ظروف التقارب بين البلدين قد تهيأت، حيث قامت مفاوضات بين الأطراف المعنية في البلدين حيث إشترك فيها كل من اللورد كرومر وكان خير من يدرك دقة موقف بلاده في مصر، واللورد لا نسدون وزير الخارجية

---

[1] –شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 317.

[2] –أزمة فاشودة: وقعت عام 1898 في ذروة التنافس الإستعماري الأوروبي بين بريطانيا وفرنسا في شرق إفريقيا، وكادت الحادثة أن تؤدي إلى نشوب حرب بينهما بالإنتصار الدبلوماسي لبريطانيا، ونتج عنها ظهور ما يسمى بمتلازمة فاشودة في السياسة الخارجية الفرنسية (التأكيد على النفوذ الفرنسي في الأراضي التي قد تصبح تحت النفوذ البريطانيà، ففي عام 1898 كان تسابق الجيشان البريطاني والفرنسي لتأكيد إدعاء كل من الدولتين لبلاد السودان والساحل، فقد دخل ج، ب مارشال فرنسي جنوب السودان يقود حملة من الجنود المغفاليين، وإستولى على فاشودة في جويلية 1898، فتسارع الجيش الإنجليزي المصري بقيادة كتشنزر إلى السودان لرده، وكادت تنشب حرب بين الدولتين لولا أن سويت المشكلة بمعاهدة السودان 1899، وإنسحب المارشال في 3 نوفمبر 1898 وتخلت فرنسا عن دعواها في أعالي النيل، وبعد الاتفاق الودي في 1904 بين فرنسا وبريطانيا تغير إسم البلدة من فاشودة إلى كادوك لمحو ذكرى الصدام من الذاكرة. ينظر إلى: فهيمة بوسيلت، المرجع السابق، ص 99.

[3] –صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 222.

[4] –محمد قاسم وحسن حسين، تاريخ القرن التاسع عشر في أوربا منذ عهد الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العظمى، ط 6، مطبعة الكتب المصرية، القاهرة، 1929، ص 254.

[5] –شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 317.

[6] –الملك إدوارد السابع، (1841– 1910) هو ملك بريطانيا من 1901– 1910 وهو الإبن الأكبر للملكة فكتوريا وخليفتها، بالغ الألمان في تقسيم دوره في السياسة الخارجية المعادية لهم رغم أنه لعب دورا غير أساسي في تثبيت عرى التحالف البريطاني الفرنسي أثناء زيارة له لباريس عام 1903 ولم يعرف عنه الاهتمام بالقضايا الداخلية. ينظر إلى: عبد الوهاب الكيلاني، المصدر السابق، ص 116. –46–

[7] – هربرت فشر، تاريخ أوربا في العصر الحديث، تر: أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، ط 3، دار المعارف، د م، 1958م، ص 491.

البريطانية في وزارة بلفور من الجانب البريطاني ودلسكاسي[1]، وبول كاميو السفير[2] الفرنسي في إنجلترا من الجانب الفرنسي[3].

بعد العديد من المفاوضات تم توقيع الاتفاق[4] الودي[5] في 8أفريل 1904[6] وبمقتضى هذا الاتفاق أعلنت إنجلترا أنها لا تنوي تغيير الوضع السياسي لمصر، وفي المقابل أعلنت فرنسا أنها لن تعطل عمل بريطانيا في مصر ومطالبتها بتحديد موعد للجلاء عنها، وبذلك أصبح الاحتلال الإنجليزي لمصر معترفا به من قبل الدول الأوروبية[7] وقد تناول في هذا الإتفاق تسعة مواد وألحق بها إتفاق سري من خمسة مواد[8].

أما بالنسبة للإتفاق العلني فنجمله في أبرز النقاط التالية:

- تعاقد الدولتين على التمسك بمبدأ حرية التجارة في مصر ومراكش وعدم فرض رسوم إستثنائية فيهما لمدة 30 سنة.
- تحفظ بريطانيا حول الحدود المحيطة بمضيق جبل طارق، بحيث تم الاتفاق على عدم إقامة تحصينات على الساحل الممتد من مليلة حتى المرتفعات الواقعة على الفرع الجنوبي لنهر سيبو.
- تم الاتفاق على مراعاة المصالح الإسبانية في المنطقة[9].

أما القسم السري فيصرح بالإحتمالات التي قد تنشأ عن تغيير الأوضاع الراهنة ففي حالة إضطرار الحكومتين لتغيير سياستها في مصر أو مراكش، تبقى بعض المبادىء التي إتفق عليها قائمة مثل حرية التجارة وحياد طنجة، كما تعهدت الدولتان أنه في حالة تغيير نظام الإمتيازات في مصر لفرنسا إتباع نفس الإجراءات في مراكش[10].

يتبين لنا من خلال هذه البنود أن الدولتين تهتمان بالجانب الاقتصادي وتراعي مصالح مصر والمغرب وتحترم سيادتهما، هذا من خلال عدم المساس بالوضع السياسي، لكن من خلال الملحق السري يتبين لنا عكس ذلك

---

[1] -شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص (317- 318).

[2] هو المبعوث الدبلوماسي الأعلى درجة في مراتب المبعوثين الدبلوماسيون، يرأس ويدير البعثة الدبلوماسية المسماة سفارة، يعين من قبل رئيس الدولة ويعتمد لدى رئيس دولة أجنبية، ويتولى تمثيل دولته وحماية الرعايا الوطنيين، وتنمية العلاقات الدبلوماسية والإقتصادية والثقافية والعلمية. للمزيد أنظر إلى: أحمد شعيفان، المصدر السابق، ص 202.

[3]- شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 318.

[4]- أنظر الملحق رقم 08،ص 97.

[5]-الاتفاق الودي: هو كل إتفاق يحصل بين الفرقاء لحل خلافاتهم ونزاعاتهم بطريقة حبية دون اللجوء إلى القوة أو الأصول القانونية وبعيدا عن النصوص الملزمة. ينظر إلى: عبد الوهاب الكيلاني، المصدر السابق، ص 60.

[6]-أحمد العلوي، تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي، ط 1، مطبعة القرويين، الدار البيضاء، 2009، ص 10.

[7] -سليمان صالح، الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن، ج 2، د ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د م، 1997، ص (13- 14).

[8] -عمر بن عبد العزيز، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، د ط، دار المعرفة الجامعية، د م، 2000، ص (234-235).

[9]- سناء بوجلال، ثورة الريف المغربي 1925 (دراسة تاريخية)، رسالة الماستر أكاديمي في التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018، ص 10.

[10] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص (225-226).

تماما حيث تم الاتفاق على أنه بإمكان كل من فرنسا وبريطانيا بتعديل الوضع السياسي في مصر والمغرب مع الإلتزام بما جاء في المادة 4 و6 و7 من المواد العلنية[1].

[1] شوقي عطا الله، المرجع السابق، ص (319-320).

## المبحث الثالث: الاتفاق الفرنسي الإسباني 1904.

كان على فرنسا بعد إتفاقها مع الإنجليز أن تسعى لعقد إتفاق مع إسبانيا في ضوء الاتفاق الإنجليزي الفرنسي لتحديد وضع إسبانيا في المغرب بصفة أدق بإتفاق دولتين، وكانت قد جرت مفاوضات سابقة بين فرنسا وإسبانيا في عام 1902 من أجل هذا الهدف لكن لم تنته هذه المحادثات بين الدولتين بتوقيع إتفاقية[1] بينهما، وكانت الدولتان تدركان أن أي إتفاق بينهما لا يحظى برضى إنجلترا عديم الجدوى، ولذا كان الجو مهيئا بعد الاتفاق الإنجليزي الفرنسي في أفريل 1904 بين الاتفاق بين فرنسا وإسبانيا[2].

حيث تواصلت المفاوضات بين فرنسا وإسبانيا على على مدار سنة 1902 وحدد ديلكاسيه الذي هو وزير خارجية فرنسا وسفير إسبانيا في باريس في نظره نصيب إسبانيا [3]في المغرب في حالة تفكيك، بحيث يكون شمال المغرب ناقض طنجة منطقة النفوذ الإسباني وتبدوا نظرة ديلكاسيه متوافقة إلى حد ما مع ما صرحت به المملكة الإسبانية الوصية على العرش، حينما حلت بباريس في سبتمبر 1902 حيث كان طلبها فيما يخص نصيب بلادها واضح في قولها: "الخلاصة تهب لنا الريف مع فاس كعاصمة" ولذلك فالصياغة النهائية لمشروع المعاهدة الفرنسية الإسبانية في 11 نوفمبر 1902 منحت لإسبانيا منطقتي نفوذ إحداهما في الشمال تمتد من وادي سيبو[4] على الأطلس حتى ملوية على البحر المتوسط وتشمل منطقة الريف كلها ومدن تطوان وأصيلا والعرائش[5] والقصر الكبير وتازة وفاس، بالإضافة إلى منطقة ثانية في الجنوب المغربي[6] تلحق بالممتلكات الإسبانية في وادي الذهب[7]

---

[1]- أ نظر الملحق رقم 09، ص98.

[2]-شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 321.

[3] – الأطماع الإسبانية في المغرب قديمة وقد إحتل الإسبان مليلة عام 1546م وإستولوا على جزيرة باديس عام 1508 وإنتزعوا سبتة من البرتغال، وهكذا كانوا قد وضعوا أقدامهم على عتبة المغرب وأصبحوا يتطلعون للدخول وقد تناولنا ذلك بالتفصيل في الفصل السابق. للمزيد ينظر إلى: شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 321.

[4] – نهر سيبو: هو نهر مغربي ينبع من الأطلس، ويسير في خوانق جبلية ليدخل بعدها منطقة جنوب الريف، ثم يمر قرب مدينة فاس وهو نهر يصب في المحيط الأطلسي عند المهدية، يصلح النهر للملاحة في مجراء الأدنى مسافة 17 كلم، متوسط غزارته 35 م بالثانية. للمزيد أنظر إلى: كمال موريس شريل، الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، ط1، دار الجيل، د م، 1998م، ص 266.

[5] – العرائش : هي مدينة ومحيط تقع ببلاد الهبط على الجانب الأيسر لمصب واد اللوكوس في أقصى شمال أولاد عكيان، يتميز موقعها بخصوصيات طبيعية جيدة ومناسبة للتنمية الاقتصادية، حيث في بداية القرن التاسع عشر، إستولت عليها إسبانيا وإشتق إسمها "العريشة" أي البيت من النبات وحطام الأشجار. للمزيد أنظر: بوشتى الفلاح وعبد المالك سلوي، العرائش، معلمة المغرب، ج 18، المرجع السابق، ص 6014.

[6]-الجنوب المغربي: عرفت هذه المنطقة تنافسا حادا بين المؤسسات الألمانية والإنجليزية والفرنسية مقابل هذا النهب، كانت العلاقات السياسية بين المغرب وفرنسا شديدة التوتر في حين كان المخزن الحفيظي يعاني من أزمة مالية. للمزيد ينظر إلى: علال الخديمي ، أعمال ندوة التجارة في علاقاتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، ج 1، د ط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، 1989، ص 206. -49-

[7]-وادي الذهب: يعرف هذا الإقليم في الوقت الراهن بإسمه الإسباني وادي الذهب Rio de oro وإسمه العربي الداخلة، وهو يمتد جنوب المنطقة السابقة على مسافة 690 كلم على المحيط الأطلسي، وتبلغ مساحته 185400 كلم مربع إحتلته إسبانيا وحددت حدوده بإتفاق مع فرنسا أثناء تفاهمهما على توزيع (الغنيمة المغربية). للمزيد ينظر إلى: عبد الوهاب بن منصور، قبائل المغرب، ج 1، د ط، المطبعة الملكية، الرباط، 1968، ص 86.

وتضم إلى جانب رأس جُوبي ميناء أغادير وخليج إيفني وأحواض وادي الدرعة ووادي سوس[1]، بينما بقيت طنجة خارج مناطق نفوذ الدولتين وإتُفِق على حيادها[2].

كانت الخطوة التالية بعد الاتفاق الودي هي التفاهم مع إسبانيا حول مناطق النفوذ[3]، وبدأت المفاوضات بهذا الشأن منذ 18 أفريل 1904 وصادفت عدة صعوبات فإحتجت إسبانيا أولا على صغر منطقة النفوذ التي تعرضها فرنسا بالقياس إلى مشروع[4] 1902، خاصة وأن التقسيم الجديد يخرج فاس وتازة[5] من منطقتهم[6] وأجاب ديلكاسيه[7] بأن فرنسا قد ضحت بمصالح أخرى للوصول إلى مراكش ومن حقها أن تحصل على نصيب أكبر، ثم أن الاتفاق الودي لا يشير إلى حقوق إسبانيا في المنطقة الجنوبية وفرنسا مستعدة مع ذلك لإعطاء إسبانيا جزءا صغيرا في الجنوب ولكن بدون إقليم السوس الكبير، ثم تساهل ديلكاسيه قليلا في توسيع منطقة الريف رغم إحتجاجات العسكريين الفرنسيين، وأصبحت منطقة نفوذ مبدئية حسب إتفاقية 1904 توازي تقريبا واحد على خمسة من المنطقة الفرنسية[8].

---

[1]–سوس: كان المخزن يقصد به القبائل المستقرة فيما يعرف اليوم جغرافيا بسهل سوس، وسوس أقصى إستعمل في الوثائق المخزنية أثناء القرن الماضي بمعنى الأراضي الواقعة بين واد ماسة والمجرى الأدنى لواد درعة. للمزيد ينظر إلى: علي المحمدي، السلطة والمجتمع في المغرب نموذج آيت يا عمران، ط 1، المعرفة التاريخية، الدار البيضاء، 1989، ص (85،138).

أهل سوس: كانوا يحتلون مكانة مرموقة ضمن من كانت تُتاح لهم فرصة تبوء بمنصب خليفة السلطان بسوس، وكان المخزن يعتمد على أمر من قبائل سوس كأسرة القائد عبد الملك بن الحاجي الذي كان ممتد الإيالة من صويرة إلى غاية سوس منذ أوائل عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله. للمزيد ينظر إلى: علي المحمدي، المرجع السابق، ص 85.

[2] –فهيمة بوسيلت، المرجع السابق، ص 107.

[3] محمود شاكر، التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر في بلاد المغرب، ج14، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996م، ص 411.

[4] –صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 226.

[5] – تازة: تقع هذه المدينة بين الأطلس المتوسط والريف، على بعد نحو 230 كلم شرق مدينة فاس، تتمتع بموقع إستراتيجي مهم جعل منها قاعدة حربية، وحصنا منيعا لصد كل هجوم يأتي من الشرق، لذلك سنجد مولاي رشيد يتخذها منطلقا لتوسيع دولته. أبو القاسم الزياني، القسم الأول من النشأة إلى نهاية محمد سيدي بن عبد الله، تح: رشيد الزاوية، ط1، مطبعة المعارف، الرباط، 1992م، ص 110.

[6] –ميقل مرتين، جريدة المناضل–ة، الإستعمار الإسباني في المغرب (1956–1860)، ص 11.

[7] ثيو فيل دولكاسيه: (1852–1923) هو وزير الخارجية الفرنسي. للمزيد أنظر إلى: أندري شوفريون، رحلة إلى المغرب، تر: فريد الزاهي، ط1، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، 2010م، ص 117.

[8] –صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 226.

أما نقطة الخلاف الثانية بالإصلاحات وحسب الاتفاق الودي تأخذ فرنسا منذ التوقيع على عاتقها الإصلاحات المالية والإدارية...ومن المفروض أن تترك إسبانيا تولي هذه الشؤون في منطقتها، غير أن الإسبان فضلوا على ذلك المشاركة مع فرنسا في كوند منيوم الاقتصادي أو "سيطرة ثنائية" على إقتصاد البلاد كلها، فأبدى الوفد الفرنسي إستعدادا للتساهل في هذه المسألة ولكن الخلاف إحتدم حول نقطة أخرى وهي إصرار فرنسا على سرية الاتفاق

فتساءل الوفد الإسباني كيف تستطيع الحكومة مواجهة الكورتيز المتحمس في مراكش؟ واعترض ديلكاسيه بأن إعلان الاتفاق سيثير مشاكل دولية، وفضلا عن ذلك لا يمكن التصريح بتقسيم بلد ما يزال مستقلا رسميا إلى مناطق الاحتلال، وإقترح أن يطلع رؤساء الأحزاب بصورة ودية على الاتفاق وأخيرا حل الخلاف بتجزئة الإتفاقية بين تصريح علني وبنود سرية ، فلقد وقعت الإتفاقية في 3 أكتوبر 1904 [1]وبموجبها تم الاتفاق بين الدولتين على تعيين مناطق نفوذ الدولتين في الشمال والجنوب وحرية الدولتين في القيام بما تقتضيه المحافظة على مصالحها في المغرب[2]، ورغم محاولة سلطان مراكش إستغلال معارضة ألمانيا لمشروعات فرنسا الإستعمارية في مراكش[3]. وجاء القسم العلني مقتضبا فهو يشير إلى إتفاق الحكومتين على تحديد مدى حقوق كل الدولتين في مراكش، تلك الحقوق الناجمة عن ممتلكلت فرنسا في الجزائر وإسبانيا في الساحل وأعلنت إسبانيا تأييدها للإتفاق الودي بما في ذلك البند الخاص بإحترام سيادة السلطان وسلامة أراضيه ومن أجل ضمان المرور الحر لمضيق جبل طارق تتفق الحمومتان على عدم ترك التحصينات أو أي أعمال إستراتيجية على جزء من الساحل المغربي بين مليلة والإرتفاع الذي يهيمن على مضيق جبل طارق، تتفق الحكومتان أو أي أعمال إستراتيجية على جزء من الساحل المغربي بين مليلة والإرتفاع الذي يهيمن على الضفة اليمنى من نهر سيبو[4].

أما القسم السري فيفصل معنى تلك الحقوق وذلك بتقسيم مراكش إلى منطقتي نفوذ وتخطيط حدود كل منطقة وتعهد إسبانيا بعدم التصرف في منطقتها خلال 15 سنة إلا بموافقة فرنسا، وإذا أصبحت المحافظة على الوضع الراهن في مراكش أمرا مستحيلا أمكن لإسبانيا إستعمال حقها في العمل طبقا لهذا (المادة3)، وتحيد بنود الاتفاق الأخرى كثيرا على مبادئ الاتفاق الودي كتعهد إسبانيا بعدم التنازل عن جزء من منطقتها لطرف ثالث[5].

---

[1]-محمد الشيخ الطالب أخيار ماء العينين، صفحات من دفاع المغاربة عن السيادة والوحدة الترابية مابين 1900-1913، ندوة المقاومة المغربية ضد الإستعمار 1904-1955 جذور وتجليات، أعمال الندوة العامة 13، 14، 15 نوفمبر 1991، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1997، ص 134.

[2]- الصديق بن العربي، المصدر السابق، ص 28.

[3]- رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، د ط، الدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، مصر، 1996، ص 151.

[4] - Couillieaux , le programme de la France au maroc l'organisation du portectorat les affaires aux maroc, paris ,1912,p 313 .

[5] - صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 227.

والإعتراف بوضع طنجة الخاص وتحديد المنطقة المحايدة، فتمتد عن نقطة تقع على بعد 30 كلم جنوب شرق مليلة ، كما نص الاتفاق على إشتراك البلدين في المشاريع الاقتصادية وعلى حرية إنشاء المدارس وتداول العملة الفرنسية والإسبانية في المنطقتين، وأكدت المادة السادسة عشرة صفة الاتفاق السرية فلا يجوز نشرها إلا بعد التشاور أو إنقضاء 15 عاما[1].

كان هذا الاتفاق نقطة ثالثة أحرزها دلكاسيه في سياسته الرامية إلى إحاطة مراكش[2] بالإتفاقيات الثنائية مع الدول الإستعمارية، وقد إستعد بعد ذلك للضغط على حكومة فاس[3] حتى ترضخ لساسة التدخل، لولا أن ظهر عنصر دولي جديد وهو تدخل ألمانيا في المشكلة، ورغم أن الأهداف الحقيقية لسياسة كل من فرنسا وإسبانيا ظلت سرا في الإتفاقيات السابقة إلا أن التصريحات العلنية قد أثارت الشكوك في المجال الدولي، وفي مراكش ذاتها شعر الوطنيون بوجود مؤامرة لا يعرفون مداها بالضبط ولذلك رحبوا بظهور ألمانيا في الميدان[4] .

---

[1]- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 227.

[2]- مراكش: من المدن الرئيسية في المغرب الأقصى يتوسط موقعها مناطق الجنوب والشمال، وتعد عاصمة البلاد الجنوبية أسسها الأمير يوسف بن تاشفين عام 445م وإتخذها عاصمة لحكمه، كان لها دورا تاريخيا كبيرا في عهد الدولة العلوية، وتقع على الجانب الغربي من قارة إفريقيا والبحر المتوسط والمحيط الأطلنطي التجاري مساحتها 172556 ميل مربع، وعدد سكانها سنة 1962 كان حوالي عشرة ملايين، أما مساحتها حسب الحكومة فصي 458730 كلم مربع، وبلغ عدد سكانها في 1971 إلى 15379259.للمزيد ينظر إلى: أبو الحسن علي الحسني الندوي، أسبوعان في المغرب، د ط، مطبعة الرسالة، د م، د ت، ص 15. ومزعل بنيان، المرجع السابق، ص 4.

[3]- فاس: تأسست مدينة فاس في بداية القرن التاسع ميلادي في عهد إدريس الثاني إبن إدريس الأول حفيد سيدنا علي إبن أبي طالب رضي الله عنه، وتعتبر فاس هي مدينة المخزن أي مدينة السلطة الملكية، الرمز الإمبراطوري مازال حاثما عليها وعلى سكانها الذين يتكونون من بربر وعرب وأندلسيين ومهاجرين من قرطبة إبتداءا من القرن التاسع الميلادي، فمنهم مسلمين ويهود الذين أعطوا صيغة لسكان مدينة فاس، ومدينة فاس هذه هي حاضرة المغرب وموضع العلم إجتمع فيها علم القريوان وقرطبة. للمزيد ينظر إلى: عبد الرحيم الورديغي، فاس في عهد الإستعمار الفرنسي 1912-1956، ط1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1992، ص (7،11). وعبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب [من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين][مع ما يتصل بتاريخ هذه الفترة من أخبار الشعراء وأعيان الكتاب]، تع وتق: محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي، ط 1، مطبعة الإستقامة، القاهرة، 1949، ص 357.

[4]- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 227.

## المبحث الرابع: أزمة أغادير الأولى 1905.

منذ أن دشنت فرنسا سياسة التدخل السلمي في المغرب بإتفاقيات 1904- 1901 مع المغرب (1901-1902) وإيطاليا 1902 وإنجلترا 1904، وإسبانيا في أكتوبر 1904، منذ ذلك الوقت دخلت ألمانيا مسرح السياسة المغربية بقوة وبدأت ملامح سياسة ألمانيا الجديدة إتجاه المغرب تترسخ وتتأكد، من مميزات هذه السياسة العمل على إستغلال كل خلاف بين المغاربة والفرنسيين لتوسيع النفوذ الألماني الذي تجاهلته فرنسا وتطوير المصالح الألمانية بالبلاد[1].

حيث نجد أنه في المفاوضات الفرنسية الإسبانية حاولت ألمانيا عرقلة التواصل على إتفاق دون أن تحقق هدفها في نفس الوقت لم تستجب لرغبة السلطان حينما وصل وفد مراكش إلى برلين سنة 1904، بل إنتظرت حتى لاحت الفرصة المناسبة وكانت هذه الفرصة هي هزيمة روسيا أكبر حليف لفرنسا في الحرب مع اليابان أوائل سنة 1905[2].

وحدث خلال الأزمة المغربية الفرنسية 1904-1905 حين حاولت فرنسا فرض الحماية مبكرة على المغرب، لم يتصور الألمان حينها عملهم بوضوح إلا بعد أن شاهدوا معارضة المغاربة القوية للمشروع الفرنسي[3].

وقد كانت لألمانيا مصالح إقتصادية في المغرب، كما كانت تطمع في أن يكون لها مركز على المحيط الأطلسي يخدم أغراضها التجارية والحربية، لذا فقد رأت ألمانيا في الإتفاقيات الثنائية التي عقدت بشأن المسألة المغربية تجاهلا لمصالحها.

وكتعبير عن موقف ألمانيا من هذه الإتفاقيات[4] قام الإمبراطور الألماني غيوم في 31 مارس 1905 بإلغاء خطاب أمام مندوب السلطان الذي جاء لإستقباله، هذا الخطاب الذي إعتبرته الحكومة الفرنسية تهديدا خطيرا للمكاسب التي أحرزتها، فقد جاء في الخطاب "أن هذه الزيارة موجهة إلى السلطان صاحب السيادة والإستقلال التام في بلاده، وإني آمل أن تفتح مراكش في ظل سيادته الكاملة للمنافسة التجارية السلمية الحرة لجميع الأمم دون إحتكار أو إستثناء، ثم أعلن أن ألمانيا مصممة على أن تحمي مصالحها"[5].

هكذا رفضت ألمانيا الإعتراف لفرنسا بما تدعيه من حقوق مدعية هي االأخرى حقوقا جديدة، بينما وقفت السياسة المراكشية موقف عدم الإعتراف بمصلحة الطرفين كي لا ترجح دولة على أخرى[6].

كان خطاب طنجة مؤذنا بتجول جوهري في السياسة الألمانية، لكن ديلكاسيه قام بالمضي في سياسته دون مبالاة بتصلب ألمانيا، فأخذ يعد لإرسال الأساطيل إلى سواحل مراكش، من أجل إجبار السلطان على قبول

---

[1]- علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851-1947، د ط، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2006، ص 94.

[2]- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 229.

[3]- علال الخديمي، المغرب في مواجهة، المرجع السابق، ص 95.

[4]- شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 322.

[5]- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 229.

[6]- علال الفاسي، الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية، ط 1، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948، ص 11.

الإصلاحات التي أصبح من حق فرنسا الإشراف عليها حسب الاتفاق الودي، وقد واجهه السلطان بالمقاومة خاصة لما لقي تشجيعا من ألمانيا[1].

هذا بالإضافة إلى الخلاف الذي ظهر في فرنسا بين رئيس مجلس وزراء روفييه وعدد من زملائه من جهة وديلكاسيه من جهة ثانية، خوفا من الحرب نتيجة تشدد في المسألة المغربية، أدى هذا إلى إستقالة ديلكاسيه وهذا كله راجع إلى الضغط الألماني، خلال شهر مايو أبلغت حكومة مراكش فرنسا رفضها وضع جميع الإصلاحات المقترحة تحت إشرافها، معتذرة بأن مجلس الأعيان لم يعطي السلطان الحق في منح هذه الإمتيازات ولا يستطيع السلطان مخالفة رغبات المجلس[2].

وهكذا بدأ المراقبين سنة 1905 أن المغرب قد وجد حليفا أوروبيا قويا لموازنة ومقاومة نفوذ الفرنسيين، وتأكد ذلك من خلال الدعوة لإنعقاد مؤتمر دولي، للنظر في مسألة الإصلاحات التي ينبغي إدخالها للمغرب والبحث في وسائل تمويلها[3].

---

[1]- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 230.

[2]- المرجع نفسه، ص 230.

[3]- علال الخديمي، المغرب في مواجهة، المرجع السابق، ص 95.

## المبحث الخامس: مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906.

أمام تضارب مصالح الدول الأجنبية في الإستيلاء على خيرات المغرب وأمام تدخل السافر لهذه الدول في شؤون البلاد[1]، والظروف السياسية والداخلية والدولية التي صاحبت ولاية السلطان عبد العزيز[2] والتي لم تكن توحي بإنعقاد مؤتمر دولي كبير يعتبر بندا لمؤتمر مدريد الذي عقد في عهد والده، وقد كان إيجابيا بالنسبة للدول التي حضرت له أكثر مما كان بالنسبة للمغرب، الفكرة في عقد المؤتمر كانت ثلاثية المنبع فقد كان الوضع الدولي بالنسبة للمغرب وخاصة بين ألمانيا وفرنسا ينذر بتوتر خطير يخشى منه أن يصل إلى حرب بين الدولتين الجارتين من أجل قضية إستعمارية، وقد كان هذا الإنذار يشير إلى حرب السبعين التي إنهزمت فيها فرنسا أمام ألمانيا، وحينما إشتد التوتر بين فرنسا وألمانيا من أجل المغرب أوحت ألمانيا للولايات المتحدة الأمريكية على عهد "تيودور روزفلت" للتدخل دوليا لإنقاذ المغرب من سيطرة فرنسا، حتى لا تصبح هذه الدولة المهيمن الأكبر على إمبراطورية تمتد من حدود طرابلس حتى المحيط، وكل هذا التوتر شجع تيودور روزفلت على إقناع السلطان عبد العزيز بأن يدعوا إلى مؤتمر دولي يحاول فيه أن ينقذ دولته من أن تقع ضحية هذا التوتر، هكذا إذا إلتقت رغبة ألمانيا والولايات المتحدة والمغرب في الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي يحل كل المشاكل والتوترات[3].

إعتبرت ألمانيا إنعقاد المؤتمر نجاحا كبيرا لسياستها لأن ما يعنيها ليس هو المحافظة على إستقلال مراكش بل توطيد مركزها الدبلوماسي في أوربا[4]، ووجد مولاي عبد العزيز في إنعقاد مؤتمر دولي الوسيلة الناجعة لفك طوق الحصار التي سعت الدبلوماسية الفرنسية إلى ضربه حول المغرب فبتلك الوسيلة سيأخذ المغرب الضمانات الكافية من جميع الدول وهذا هو الأهم، وإن التعهدات ستكون جماعية وبذلك سيحترم إستقلال البلاد وتضمن سيادتها من طرف جميع الدول المعنية، وفي ذلك تدويل المسألة المغربية وهو الهدف المتوخي من طرف المغاربة ليبعدوا شبح السيطرة الفرنسية عليهم[5].

وبهذا إنتهزت الحكومة المغربية فرصة مساندة ألمانيا وإعلانها عن أنها ستدافع عن سيادة السلطان وإستقلاله وعن الحرية الاقتصادية في المغرب، وستقف في وجه إستشارة أية دولة بنفوذ خاص فيها، فوجهت في 30 ماي 1903

---

[1]- محمد رياض، شيخ الإسلام أبو شعيب الدكالي الصديقي وجهوده في العلم والإصلاح والوطنية مع ذكر ثلة من تلامذته وآثاره، د ط، دار النجاح، الدار البيضاء، 2005، ص 35.

[2] -السلطان المولى عبد العزيز: هو السلطان المولى عبد العزيز بن الحسن ولد عام 1298هـ/1881م بويع بالخلافة بعد وفاة والده المولى الحسن الأول عام 1311هـ/1894م، ونظرا لغر سنه آنذاك فإن الذي تولى إدارة شؤون البلاد هو صدر الوزراء الحاجب أحمد بن موسى الملقب ب "أبا حماد"، نفاه الفرنسيون عام 1333هـ ثم عاد إلى المغرب وإستوطن في مدينة طنجة إلى أن توفي بها عام 1363هـ/1944م. للمزيد أنظر إلى: محمد رياض، المرجع نفسه، ص 33.

[3] -عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر، ج03، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص 146.

[4]- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 231.



[5] -علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894-1910 حادثة الدار البيضاء وإحتلال الضاوية، المرجع السابق، ص 73.

دعوة للدول الموقعة على إتفاق مدريد عام 1880 إلى عقد مؤتمر دولي للنظر في شؤون المغرب، وقبلت ألمانيا الدعوة فورا وضغطت على فرنسا لقبولها وحضور هذا المؤتمر[1]، إلا أن معارضتهما إنتهت بإنتهاء المعارضة الفرنسية وذلك على فكرة أساسها السائد وهي أن فرنسا هي الطرف المعني الأول في المسألة المراكشية، وطبقا لمذكرة 8 يوليو 1905[2] التي تبادلت بين السفير الألماني بباريس ووزير الخارجية الفرنسية Delcasse وقع إتفاق بينهما في 28 سبتمبر 1905 للتفاهم على جدول أعمال المؤتمر والإتفاق حول أهم النقاط التي ستدرس في المؤتمر[3] فبحثت مسائل الخلاف الرئيسية وهي:

- ❖ أولا: موضوع المحافظة على الأمن وبهذا أصرت فرنسا على إخراج مسألة الحدود الجزائرية المراكشية بإعتبارها مسألة خاصة إنتهت تسويتها مع مراكش.
- ❖ ثانيا: موضوع المصرف المكلف بمنح القروض والإصلاح النقدي وإتفق على أن يكون دوليا.
- ❖ ثالثا: مكان عقد المؤتمر وقد إقترح السلطان طنجة وأيدته ألمانيا وإعترفت كل من فرنسا وإسبانيا بحجة عدم توفر الأمن وإستقر الرأي على الجزيرة الخضراء وهي مدينة صغيرة على ساحل إسبانيا الجنوبي[4]، لأنها قريبة من كل الأطراف المهتمة مباشرة إسبانيا وهي جزء من ترابها جنوبا، وإنجلترا (جبل طارق) وفرنسا والمغرب[5].

وهكذا إنعقد مؤتمر الجزيرة الخضراء في 15 يناير إلى 16 يونيه سنة 1916 من ممثلي ثلاثة عشر دولة:[6] ( المغرب- ألمانيا- النمسا- بلجيكا- إسبانيا- الولايات المتحدة- فرنسا- إنجلترا- إيطاليا- هولندا- البرتغال- روسيا- السويد)[7].

---

[1]- شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 323.

[2]- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 231.

[3]- علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة ، المرجع السابق، ص 74.

[4]- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص (232-231).

[5]-إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 321.

[6] -علال الفاسي، المصدر السابق، ص 107.

[7] -الصديق بن العربي، المصدر السابق، ص 28.

ومثّل المغرب في مؤتمر الجزيرة الخضراء الذي أمضى ميثاقه[1] في 7 أفريل 1907 كل من:

1. محمد بن الطريس نائب السلطان[2] بطنجة وهو الذي ترأس وفد مراكش.
2. محمد بن عبد السلام المقري وزير الخراج.
3. محمد الصفار.
4. عبد الرحمان بنيس[3].

أما الميثاق الذي خرج به المؤتمر فيقع في صفحات كثيرة ويتضمن سبعة أبواب وهي كالتالي:

- الباب الأول: عن إجراء تنظيم الشرطة.
- الباب الثاني: في تنظيم مراقبة تهريب الأسلحة وزجر التهريب.
- الباب الثالث: في إحداث بنك مخزني (بنك الدولة).
- الباب الرابع: في تحسين مردودية الضرائب وإحداث موارد مالية جديدة.
- الباب الخامس: عن نظام الجمارك وزجر الغش والتهريب التجاري.
- الباب السادس: حول المصالح العامة والأشغال العمومية.
- الباب السابع: مقتضيات عامة. [4]

أما أهم المشاكل التي أثارت جدلا حادا بين الدول الرئيسية ومحاولة التوفيق بين الدول الثانوية فإنها قضية الشرطة في المغرب، فقد إختلفت الدول الرئيسية وكان الإختلاف قويا وحادا بين فرنسا ومن ولاها وبين ألمانيا وتساندها النمسا، وقد إرتأت الأولى أن تكون الشرطة في المغرب بمعرفتها وتحت قيادتها، وكان الحل المعتدل الذي تنازلت إليه فرنسا وهو أن تشرف هي على الشرطة بمساندة إسبانيا بإعتبارهما أقرب الجيران إلى المغرب، ومن أغرب الإقتراحات التي عرضت أن يقسم المغرب إلى عدة مناطق في كل منطقة شرطة تشرف عليها دولة من المؤتمر وكانت ألمانيا تتجه إلى أن تكون الشرطة تحت سلطة السلطان، وأن يختار من الضباط من أي دولة شاء لتدريبها[5].

---

[1]- أنظر الملحق رقم 10، ص. 100.

[2] -نائب السلطان: هو الشخصية السياسية الدبلوماسية التي تتحدث باسم الحكومة مع السلك السياسي والقنصلي المقيم بطنجة بمساعدة مستشارين. للمزيد ينظر إلى: عبد الهادي التازي، المصدر السابق، ص 70.

[3]- إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 322.

[4]- شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 430.

[5]- عبد الكريم غلاب، المصدر السابق، ص 148.

وقد إنتهى المؤتمر إلى قرارات أغلبها في صالح الأجانب وخاصة فرنسا ومن أهم تلك القرارات:

- إعتراف الدول الحاضرة بإستقلال المغرب الأقصى كما قرر سياسة الباب المفتوح من الوجهة التجارية، وذلك بالطبع ما نزع من فرنسا الإحتكار الاقتصادي التي ظفرت به بعد معاهدة مدريد[1].
- الإعتراف بسيادة سلطان المغرب ووحدة مملكته والمساومات التجارية بين الدول الممثلة في المؤتمر.
- وضع برنامج إصلاحات مختلفة في الضرائب والجباية وتنظيم الشرطة وتأسيس بنك مخزني وإصلاح المالية والموانئ والأشغال العامة ومراقبة الشواطئ[2].
- حق الأجانب في شراء الممتلكات دون ترخيص من المخزن.

وقد أسندت المعاهدة للحكومة الشريفة وللسلك الدبلوماسي بطنجة مهمة تُهيئ برنامج للأشغال العمومية، وترتيب الأولويات على أن يتم إنجاز هذه الأعمال بالمزاد العلني العمومي[3].

- وكذلك نصت المعاهدة على مراقبة تهريب الأسلحة ومنع وضعها في أيدي السكان ونصت كذلك بنود الميثاق على تنظيم الضرائب ومداخيل الجمارك وإنشاء بنك للدولة[4]...للتوسع أكثر ينظر إلى شوقي عطا الله المرجع السابق.

ويبدوا من هذه المواد أن المقصود بها هو التمهيد لعقد الحماية على المغرب ولذلك تردد المولى عبد العزيز رحمه الله في توقيع هذه المعاهدة، ولكن الأمر كان فوق ما يتصور فإضطر في النهاية إلى التوقيع بتاريخ 18 يونيو 1906 ومع الأسف لم تطبق هذه البنود لأن الأحداث كانت تسير بسرعة وتتوالى لتصل إلى عهد الحماية البغيض عام 1912[5]، وأيضا فإن أول ما يلاحظ على هذا المشروع أن جميع فصوله ذات صيغة مالية أو إقتصادية ما عدا الفصل الأول الذي خصص للمحافظة على أمن السكان الأوربيين حتى يمارسوا نشاطهم الاقتصادي والمالي في إطمئنان وراحة بال، فليس هناك ولا بند عن الإصلاحات الاجتماعية من سكن وصحة وتعليم لفائدة المغاربة[6].
وهكذا خيب المؤتمر آمال المغاربة في الموقف الألماني خاصة وفي موقف الدول الأخرى بصفة عامة، فقد إهتم دبلوماسيو أوربا بحل الخلاف الألماني الفرنسي ولم يبحثوا في الوسائل الكفيلة بمساعدة المغرب، بل أكثر من ذلك دفعوا المغاربة إلى التعاون مع الدولتين الطامعتين في إحتلال بلادهم وهما فرنسا وإسبانيا[7].

---

[1] -علال الفاسي، الحماية في مراكش، المصدر السابق، ص (12-11).

[2]- الصديق بن العربي، المصدر السابق، ص 28.

[3] -ألبير عياش، المغرب والإستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، تر عبد القادر الشاوي وآخرون، دار الخطابي، د ط، د م، 1985، ص 56.

[4]- عبد الكريم غلاب، المصدر السابق، ص (149-148).

[5] -محمد رياض، المرجع السابق، ص 35.



[6] -إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 322.

[7]- علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية، المرجع السابق، ص 95.

وأيضا لقد قضى في هذا المؤتمر على إمتيازات التي إعترف بها مؤتمر مدريد لفرنسا وقضى على كل معاهدة سرية بينهما وبين غيرها من الدول، وإعترف بحرية المغرب وإستقلاله ولكنه وضع فرنسا في موقف ممتاز من جهة تكليفها ببعض الإصلاحات البوليسية وغيرها، ولكن هذه الإصلاحات أصبحت تعتبر مهمة دولية كُلفت بها فرنسا من طرف دول المؤتمر وهي مسؤولة عنها أمامها، فوضعية البلاد بهذا الإعتبار أصبحت وضعية دولية لا ثنائية بين المغرب وفرنسا كما كانت تريد ذلك هي[1]. ولقد صرح وزير خارجية إنجلترا لفرنسا: "بأن عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء يلغى إلغاءا تاما كل المعاهدات السرية التي سبقت" ، وأن الدبلوماسية المغربية والحركة الشعبية نجحتا إلى حد ما في مقاومة الدسائس الفرنسية، فقد أصبحت الدول ومن بينها فرنسا وإسبانيا وإنجلترا وإيطاليا ملتزمة بالمحافظة على وحدة المغرب وضمان إستقلاله[2].

نستنتج إذا أن مؤتمر الجزيرة الخضراء [3]الذي دعا إليه المغاربة ليحتكموا إليه والذي نتج عنه الأزمة الألمانية الفرنسية، لم يفعل شيئا للمسألة المغربية، وإنما زاد في تعقيدها أي إهتم بحل الخلاف الألماني الفرنسي الذي نشب بعد الاتفاق الودي، وعَقّد الأزمة المغربية التي نشأت عن الصراع المغربي الفرنسي[4].

يمكن القول أن فرنسا نجحت في الرهان الدبلوماسي من خلال هذه الإتفاقيات الودية في إقتطاع الجزء الأكبر من المغرب، وتحقيق الدول الأوروبية لمطامعها، وبقي أمامها العقبة الألمانية هذه الأخيرة التي حلت في مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906 الذي كان تمهيدا لغرض الحماية الفرنسية الإسبانية على المغرب.

---

[1] –علال الفاسي، الحركات الإستقلالية، المصدر السابق، ص 108.

[2] – المصدر نفسه، ص 108.

[3]– الجزيرة الخضراء: مقصود بها هي تلك الجزيرة الخضراء التي تقع على مضيق جبل طارق والمسماة باللاتينية Algesiras والتي إستولى عليها المسلمون عام 93 من الهجرة عند فتحهم لبلاد الأندلس وسقطت عام 743هـ بيد الفرس وفي موسوعة "معجم البلدان" قال عنها: هي مدينة مشهورة بالأندلس وقبالتها من البر بلاد البربر: سبتة وأعمالها متصلة بأعمال شذونة وقبلي قرطبة وهي هي مدينة مدينة الأندلس وتوجد في إسبانية. للمزيد ينظر إلى: ناجي النجار، الجزيرة الخضراء وقضية مثلث برمودا، ط 1، دار المرتضي، بيروت، 1979، ص (228–227).

[4]– علال الخديمي، التدخل الأجنبي، المرجع السابق، ص 78.

# الفصل الثالث:

**الفصل الثالث: التدخل الأوروبي وفرض الحماية على المغرب.**

**المبحث الأول:** إحتلال وجدة والدار البيضاء 1907.

**المبحث الثاني:** التدخل الإسباني في الشمال المغربي 1909.

**المبحث الثالث:** أزمة أغادير الثانية 1911.

**المبحث الرابع:** فرض الحماية المزدوحة على المغرب (الفرنسية –الإسبانية).

**المبحث الخامس:** ردود الفعل المغربية على فرض الحماية المزدوجة

عاش المغرب فترة حرجة إزاء التغلغل الفرنسي الذي فرض وجوده بإحتلال وجدة والدار البيضاء، والتغلغل الإسباني الذي فرض وجوده في منطقة الريف، وما زاد في تأزم الوضع توقيع معاهدة الحماية 1912 والتي سمحت للدولتين ببسط سيطرتهما على كامل المغرب الأقصى، مما أدى إلى تصاعد غضب المغاربة وإشتداد المقاومة المسلحة في المنطقتين الجنوب والشمال بقيادة زعماء واجهوا العدوان ببسالة من أجل تحقيق الإستقلال.

## المبحث الأول: إحتلال وجدة والدار البيضاء

### أ- أسباب إحتلال وجدة:

إعتقدت الحكومة الفرنسية أن من أنجع وسائل التدخل السلمي إستخدام المستوصفات، ومراكز تقديم الدواء لهذا الغرض وهكذا أسس مستوصف بمراكش في أواخر 1907، وأسندت مهمته للطبيب Mauchamp الذي كان عمله في حقيقة الأمر يتلخص في القيام بقليل من الطب وكثير من السياسة، تبعا لتوجيهات وزارة الخارجية التي كان تابعا لها[1].

وفي 1907 حاول موشان أن يوسع نشاطه السياسي، فذهب لفرنسا وإلتقى بوزير الخارجية وطلب منه القيام بعمل عاجل وحازم ضد المغرب، لإرغام المغاربة على قبول النفوذ الفرنسي وتدعيم الهيبة الفرنسية، وصحب معه في عودته هدايا كثيرة لبعض الشخصيات بالمدينة ضمنها زربية مطوية على أدوات للتلغراف اللاسلكي، وجاء بصحبته Louis gentil للقيام بدراسات تهدف للتعرف على الأرض المغربية[2].

عمد سكان مراكش في 19 مارس 1907[3] إلى قتل الطبيب الفرنسي موشامب الذي إعتبروه جاسوسا فرنسيا في مراكش[4]، وذلك لأنه كان يحاول نصب جهاز تلغراف بسطح منزله لمخابرة بلاده وإطلاعاها على ما يجري بالمنطقة، هذا ما أكده القنصل الألماني وما ذكره الدكتور أرنو، ومن جهة أخرى فقد رفع علم بلاده فوق سطح منزله ومع أنه لا ينتمي رسميا إلى الهيئة الدبلوماسية، ولذلك إغتاله السكان رميا بالحجارة[5].

---

[1]- علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات، المرجع السابق، ص 88.

[2]- المرجع نفسه، ص 88.

[3] -إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 326.

[4] -فادية عبد العزيز القطعاني، المرجع السابق، ص 44.

[5] -إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 326.

كان قتل موشان بمقابة القشة التي قصمت على ظهر البعير، وهكذا لما علمت الأوساط الإستعمارية بالحادث، إنطلقت حملة دعائية مضادة للمغرب منددة بالحادث ومحملة للمخزن المسؤولية، وداعية للعقاب وفي نفس الوقت قررت الحكومة الفرنسية في يوم 25 مارس 1907 إحتلال مدينة وجدة مؤقتا- وأخبرت الدول الأخرى بهذا القرار الذي نفذ في 29 مارس، حيث تدخلت القوات الفرنسية المرابطة في الحدود وإحتلت المدينة[1].

**نتائج إحتلال وجدة:**

أدى إحتلال وجدة[2] إلى ردود فعل غاضبة ضد الفرنسيين في مجموع أنحاء المغرب، وقد إزداد ذلك الغضب نتيجة لوقوع الاحتلال دون أن يواجه مقاومة، الأمر الذي جعل البعض يعتقد بتواطؤ المخزن وقبوله لذلك الاحتلال، وقد إجتهد مولاي عبد العزيز لحل المسألة والحصول على جلاء القوات الفرنسية بتقديم جميع الترضيات، لكن الفرنسيين قدموا مطالب كثيرة تسيء للإستقلال الوطني كثمن للجلاء عن المدينة ونذكر من بينها:

- ✓ عزل باشا مراكش الحاج عبد السلام الورزازي.
- ✓ إجراء بحث في عين المكان يقوم به قنصل فرنسا بالصويرة.
- ✓ عقاب المسؤولين عن حادث موشان.
- ✓ أداء تعويض يحدده الفرنسيون.
- ✓ تنظيم البوليس حالا بالموانئ حسب ميثاق الجزيرة.
- ✓ تنفيذ إتفاقيات 1901-1902.
- ✓ حل جميع الدعاوي الفرنسية المعلقة.
- ✓ التبرؤ من مولاي إدريس وإستدعائه حالا حتى لا يستمر في إثارة المقاومة ضد الفرنسيين بأدرار وشنقيط.
- ✓ إيقاف إرسال الأسلحة لماء العينين والقبائل الصحراوية وحجز الأسلحة الموجهة لهم[3].

---

[1]- علال الخديمي، التدخل الأجنبي، المرجع السابق، ص 95.

[2]- وجدة: مدينة قديمة أسسها أهل البلاد في سهل جميل على بعد أربعة عشر فرسخا من البحر في إتجاه الجنوب، وعلى نفس البعد من تلمسان تحادي في هاذين الجانبين غربا مفازة أنكاد، وتكثر في الإقليم الحبوب والمراعي، والمدينة كلها محاطة بالبساتين والحدائق التي تسقى بجداول تتكون من عين كبيرة في أسفل المدينة، تخترقها ثم تسيل نحو البساتين ومنها إلى نهر ملوية لتصب فيه، تحيط بوجدة أسوار عالية مشيدة على طراز أهل البلاد، أما المساجد والمنازل فمبنية بالطوب الموثق بالجير، ويروي مؤرخوهم أنها كانت في القديم مدينة مكونة من خمسة آلاف نسمة، وخربها أحد ملوك فاس من بني مرين أثناء حربه ضد ملك تلمسان لأنها إمتنعت عليه ثم أعيد تعميرها بعد ذلك. للمزيد أنظر إلى: مارمول كربخال، المرجع السابق، ص 294.

[3] - علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات، المرجع السابق، ص 89.

فبالرغم من قساوة هذه المطالب فإن السلطان لم يجد بدا من قبولها أملا في جلاء الفرنسيين عن وجدة، وأدى قبول المخزن لهذه المطالب بعد أن حاول التحقيق منها إلى ردود فعل شعبية، وإلى انتشار القلق والإضطراب خاصة بالجوار، حيث إنتشرت حركة من التذمير بين سكان مراكش والقبائل المجاورة التي أخذت تهدد الأوربيين، ورفضت السماح للفرنسيين بإجراء البحث، وعارضت عزل باشا المدينة، ومنعت الباشا الجديد قدور بن الغازي من الإلتحاق بمراكش[1].

ورغم المحاولات التي بذلها السلطان في سبيل جلاء الجيش الفرنسي عن وجدة، فإن الفرنسيين كانوا يخططون في الواقع لإدامة إحتلالهم وجعل ذلك الاحتلال خطوة أولى في سبيل إتمام إحتلال المغرب كله.

وهكذا فقد عوض الجلاء عن مدينة وجدة حيث كان حاكم الجزائر العام Jonnart، يوالي الرسائل لحكومة باريس منبها إلى خطورة الهيجان العام بالمغرب، وإلى إنتشار روح المقاومة والجهاد ضد المحتلين، ومبينا بأن مركز هذه المقاومة هو جبال بني يزناسن، ومنهما عامل وجدة بالتحريض على مقاومة الفرنسيين، ولذلك كله فهو يطالب بالحرية المطلقة للقوات الفرنسية بوجدة، وبالسماح لها بالقيام بهجومات ضد المغاربة وخاصة ضد جبال بني يزناسن، وإلا إضطر الجيش الفرنسي بعد فوات الأوان إلى القيام بعمليات واسعة ومكلفة[2].

### ب- إحتلال الدار البيضاء 07 أوت 1907.

عرفت بلاد الشاوية التي تقع ضمنها مدينة الدار البيضاء[3]، الإستيطان والإستغلال الأجنبي منذ أواسط القرن الماضي، وقد نتج عن ذلك الإستغلال ردود فعل محلية، خاصة لما إقترن ببروز الأطماع الإستعمارية الفرنسية بعد 1904، ولقد إنتفض سكان الشاوية منذ 1903 وبدأت إنتفاضتهم تتحول إلى جهاد بعد إعلان ميثاق الجزيرة[4].

---

[1] – علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات، المرجع السابق، ص 89.

[2] – المرجع نفسه، ص 91.

[3]– الدار البيضاء: تقع على ساحل المحيط الأطلسي وهي أجمل مدينة بالمغرب، وترجع شهرتها إلى مينائها الكبير وإتساع عمرانها وأهميتها الاقتصادية والتجاري، ويرجع عهدها إلى ما قبل الإسلام إذا كانت تعرف باسم "آنفا" فتحها عقبة بن نافع سنة 62هـ، ولكن البرتغاليين إستولوا عليها سنة 920هـ...واعادوا تشييدها واطلقوا عليها "كازا بلانكا" فلما بارجوها بعد ذلك ظل إسم الدار البيضاء يطلق عليها منذ ذلك الحين. للمزيد أنظر إلى: محمود عبد الرحيم، أسرار العدوان المغربي على الجزائر، د ط، الدار القومية، د م، دت، ص 65.

[4]– علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات، المرجع السابق، ص 99.

***أسبابها:***

قررت حكومة المولى عبد العزيز[1] رحمه الله بناء مرفأ بمرسى الدار البيضاء، فإتفقت مع شركة فرنسية وجعلت معها عقدا على بناء المرسى المذكور، وقد شرعت الشركة في أعمالها التمهيدية فإحتلت محلا مجاورا للمرسى كانت فيه مقبرة قديمة، جعلته ميدانا لأشغالها ومستودعا لآلاتها وأدواتها، ومدت خطا حديديا لقطار صغير لنقل الحجر من محل يسمى "عين مازي" فهذه الحركة شغلت عقول القبائليين الجوار، وكثر بينهم القيل والقال، وكان في نفس الوقت لقبيلة الشاوية الأمير مولان "لمين" ومعه قوة عسكرية يراقب الأحوال هناك ولما شعر بروح الثورة تنتشر دخل بعسكره للدار البيضاء وخيم بالسور الجديد الملتصق بالمدينة من جهة الغروب[2].

في 30 يوليوز 1907 حاولت جماعة من أهل الشاوية توقيف أشغال " الكمبانية المغربية" بمرسى المدينة فحدث إشتباك مع عمال الأوراش الذي أسفر عن مقتل 9 عمال أجانب بينهم ثلاثة فرنسيين.

وقد جاء الحادث في إبانه بالنسبة للأواسط الإستعمارية التي كانت مستعدة تنتظر فرصة مواتية للشروع في إحتلال المغرب، وهكذا قررت الحكومة الفرنسية في 02 غشت (أوت) إرسال الحملة للشاوية بدعوى عقاب المسؤولين عن الحادث، كما إدعت في إخبارها للدول الأخرى أن العملية ستتم في إطار ميثاق الجزيرة، وأن من أهدافها:

- تنظيم البوليس بالدار البيضاء بالإشتراك مع إسبانيا، وبالتعاون المزعوم مع المخزن[3].

---

[1] – أنظر الملحق رقم 11، ص 102.

[2] –أحمد زيادي، إنتفاضة الشاوية سنة 1907دراسة، وثائق تاريخية، ملاحق أدبية، ط1، دار قرطبة، الدار البيضاء، 1986م، ص 53.

[3] – علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات، المرجع السابق، ص 99.

قبل هذا كانت قد وصلت بارجة حربية فرنسية كاليلي للدار البيضاء يوم 1 غشت بقيادة "وسان أولير" من أجل القيام بإنتقام عنيف يعيد هيبة فرنسا في أعين المغاربة[1]، حيث شرعت في قنبلة المدينة إبتداءا من فجر 5 غشت وإستمرت القنبلة إلى أن وصلت الحملة يوم 7 غشت[2] بقيادة الأميرال فيليبير، إذ باشرت البوارج المرافقة للحملة فيالتمهيد لإنزال القوات بقنبلة المدينة وأطرافها مما أدى إلى مذابح في صفوف السكان الفارين[3]، وبالتالي تم إحتلال الدار البيضاء من قبل الجيش الفرنسي[4]، يوم الإثنين 25 جمادى الثانية 1325هـ/ 7 غشت 1907م[5].

***نتائجها:***

- ✓ كانت سببا مباشرا في حدوث تغيير على مستوى الحكم في المغرب، فقد دفعت هذه الحادثة مولاي عبد الحفيظ[6] أخ السلطان عبد العزيز وخليفته بمراكش إلى إعلان بيعته سلطانا بالمدينة وعزل أخيه من الملك.
- ✓ تحولت الدار البيضاء من مدينة مزدهرة إلى أرض مغطاة بالخراب، فلم ينجوا من التخريب ولو مخزن واحد في كل المدينة، وهربت آلاف العائلات وأصبحت آلاف أخرى بدون مأوى.
- ✓ إن التقديرات المغربية للقتلى غير موجودة لدى المؤرخين المغاربة الذين عاصروا الأحداث لكن يمكن أن نأخذ فكرة إجمالية مما ورد في رسالة هامة بعثها الوزير الأكبر لمولاي عبد الحفيظ عقب بيعة هذا الأخير في 15 غشت 1907، حيث إحتج فيها على قنبلة الدار البيضاء الذي تعرض سكانها للعنف والإعتداء حيث قتل منهم 60000 نسمة[7].

---

[1] -علال الخديمي، التدخل الأجنبي، المرجع السابق، ص 245.

[2] – علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات، المرجع السابق، ص 99.



[3] – علال الخديمي، التدخل الأجنبي، المرجع السابق، ص 259.

[4] -دفاتر الشاوية، المقاومة الوطنية في الشاوية، ط1، مطبعة دار القرويين، الدار البيضاء، 1999م، ص 32.

[5] – هاشم المعروفي، عبير الزهور في تاريخ الدار البيضاء وما أضيف إليها من أخبار آنفا والشاوية عبر العصور، ج1، ط1، د د، د م، 1987م، ص 336.

[6] – أنظر الملحق رقم 12، ص 103.

[7] – علال الخديمي، التدخل الأجنبي، المرجع السابق، ص (271،275،276).

## المبحث الثاني: التدخل الإسباني في شمال المغرب[1] (1909- 1911).

سبق التدخل الإسباني في شمال المغرب 1909 عدة أحداث من أبرزها:

- ✓ إحتلال فرنسا لوجدة والدار البيضاء 1907 والتي سبقنا ذكرها بتفصيل.
- ✓ عجز مولاي عبد العزيز عن قمع حركة بوحمارة التي كانت تشكل خطرا كبيرا على إستمرارية الدولة الحاكمة، وفشله أيضا في الحفاظ على الحدود والدفاع عنها وإتهامه شواطئ مع الأجانب[2].
- ✓ نجاح ثورة محمد الجيلاني الزرهوني الملقب بأبي حمارة وإستطاع أن يلحق هزائم متوالية بجيوش حكومة المغرب ويحتل منطقة الريف، وقد ساعدت هذه الثورة على إستنزاف أموال الحكومة وبذلك بدأ إنهيار الإستقلال المالي للمخزن.
- ✓ دخول الحكومة في أزمات مالية بسبب إستنزاف الخزينة العامة في مقاومة الثورات الداخلية، فعقدت عدة قروض من فرنسا وهكذا أصبحت المسألة المالية آداة من أدوات القضاء على البلاد[3].
- ✓ خضوع المولى عبد الحفيظ[4] لثلاث بيعات حيث كانت بيعتة الأولى في سنة 1907 بحضور الباشا والعلماء ونائب السلطان بتافيلالت وبتأنيب كبير من الشيخ المجاهد ماء العينين[5].

بيعته الثانية 1908 بدخول المولى عبد الحفيظ إلى فاس وكانت التزكية تبقى مرهونة بتحقيق شروطها وهي:

- تحرير مناطق الحدود من الاحتلال الفرنسي.

---

[1]- أنظر الملحق رقم13، ص.104.

[2]-محمد الصغير الخلوني، بوحمارة من الجهاد إلى التآمر المغرب الشرقي والريف من 1900- 1909، د ط، دار المعرفة، الرباط، 1993، ص (59-60).

[3] -عبد المجيد بن جلول، هذه مراكش، د ط، مكتب المغرب العربي، القاهرة، 1949، ص (64-65).

[4] – المولى عبد الحفيظ: وهو مولاي السلطان بن الحسن ولد في 1864م، كان السلطان أبرع أقرانه في علوم القرآن والعربية والفقه، تولى الخلافة على أخيه عبد العزيز بمراكش سنة 1901م، وكان يحرص على مجالسة العلماء خاصة علماء الصحراء وعلى رأسهم الشيخ ماء العينين، وبعد توليه العرش سنة 1907 أعلن السلطان الجهاد لإيقاف أعمال المقاومة وإنتصر مولاي عبد الحفيظ على أخيه في الصراع العسكري، حيث تخلى أخوه عن الملك وإعترفت الدول الأوروبية بسلطته سنة 1909، وبعد الضغوطات الفرنسية وقع مولاي عبد الحفيظ معاهدة الحماية سنة 1912، وبعد إعتزاله سكن السلطان، توفي بفرنسا بقصره بعد زوال يوم الأحد 22 محرم فاتح عام 1356هـ/ 4أفريل 1937م. للمزيد أنظر إلى: علال الخديمي، المولى عبد الحفيظ، معلمة المغرب، ج 17، المرجع السابق، 5894. أحمد بن داود، المقاومة الثقافية للإستعمار الفرنسي في كل من الجزائر والمغرب من خلال التعليم (1920-1954)، أطروحة دكتوراه في علوم التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2016-2017، ص 28. عبد الرحمان إبن زيدان، الدرر الفاخرة مآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، د ط، المطبعة الاقتصادية، الرباط، 1937م، ص 118.

[5] -الشيخ ماء العينين: هو محمد مصطفى السيخ ماء العينين محمد فاضل بن حامين، ولد يوم الثلاثاء 1246هـ وتوفي 1910م كانت له علاقة وطيدة مع السلاطين العلويين وكان دوما مبايعا للسلاطين العلويين معترفا بشرعيتهم وخضوع الصحراء لحكمهم. ينظر إلى: شبيهنا حمداني ماء العينين " قبسات من حياة ماء العينين" ، الشيخ ماء العينين فكرة وجهاد، ط 1، دار النجاح الجديدة، الدر البيضاء، 2001م، ص (36، 200).

- تحرير المغاربة من دنس الحمايات.
- التخلي عن منشور الأجانب في أمور الدولة والرعية.
- الإلتزام باليقضة والإحتراس عند عقد الإتفاقيات مع الدول الأجنبية[1].
- القضاء على السلطان عبد العزيز العاجز عن الدفاع على الشعب المغربي.

✓ القضاء على ثورة بوحمارة ولقد إستطاع فعلا المولى عبد الحفيظ القضاء على بوحمارة في 21 غشت 1909 ووضعه في السجن، وكان يعرض في العموم في الساحة الكبرى بفاس[2]، وأعدم يوم 10 سبتمبر 1909 عن طريق إطلاق رصاصة عليه ثم إستأصل رأسه وحرق جثته[3]. أما البيعة الحفيظية الثالثة كانت من طرف الدول الأجنبية وإعترفوا به كسلطان في 1908[4].

✓ نجاح المولى عبد الحفيظ في القضاء على المولى عبد العزيز حيث في 21 غشت وصل مولاي عبد العزيز إلى الدار البيضاء وأعلن تنازله على العرش.

ومن أبرز دوافع وأسباب التدخل الإسباني في شمال المغرب نذكر ما يلي:

- في سنة 1903 عقد إتفاق بين فرنسا وإسبانيا تقرر فيه إعطاء المنطقة الشمالية [5]لإسبانيا في حالة غزو فرنسا للمغرب[6].
- إتفاق مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906 الذي أعطى للأطماع الإسبانية السيطرة الاقتصادية للمغرب تحت ذريعة إيفاء للديون المستحقة في عهد السلطان عبد العزيز بن حسن الأول (1894- 1908)[7].
- كثرة الثروات المعدنية التي جلبت إلى أرضه جميع المهتمين بها من الأجانب الأوروبيين خاصة الإسبان[8].

---

[1]- كريديه إبراهيم، ثورة بوحمارة 1902- 1909، د ط، زاوية زنقتي فوزيي بوزانسي، الدار البيضاء، 2013، ص (78،77،76).

[2]- محمد الصغير الخلوي، المرجع السابق، ص 59.

[3]- فريديريك وايسجرير، على عتبة المغرب الحديث: تر: عبد الرحيم حزل، ط 2، منشورات دار الأمان، الرباط، 2011، ص (173، 175).

[4]- كريديه إبراهيم، ثورة بوحمارة، المرجع السابق، ص 79.

[5] -المنطقة الشمالية: وتنقسم إلى خمسة مناطق رئيسية هم: منطقة جبالة في الغرب وتضم مثلث طنجة وتطوان والشاون، منطقة اللكسوس وتضم جنوب منطقة جبالة وتضم أصيلا العرائش والقصر الملكي، منطقة غمارة المتاخمة لجبالة والممتدة شرقا، منطقة الريف في حدود هذه المناطق الأربعة وهي مساحة تضم أعلى القمم الجبلية "تدغين" والذي يصل علوه ألفين وثلاثمائة متر، والتي سمحت بتكوين منخفض شبه قاحل يعرف بأنوال في جهتها الشرقية، ومنطقة بلاد صنهاجة وتشمل المناطق التي تكثر بها جبال الريف المتوسط والريف الغربي .ينظر إلى: خوان باندو، التاريخ السري لحرب الريف (المغرب الحلم المزعج)، تر: سناء الشعيري، ط1، النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008، ص (18، 19).

[6] -محمود الشرقاوي، المرجع السابق، ص 30.

[7] -محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، د ط، مركز الكتاب الأكاديمي، د م، د ت، ص 101.

[8] - محمد حسن الوزاني، مذكرات حياة وجهاد التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحررية المغربية حرب الريف 2، د ط، مؤسسة محمد حسن الوزاني، د م، د ت، ص 9.

- مشكلة إقرار الأمن في منطقة الريف وعدم جلاء القوات الإسبانية (أي ضمان الأمن في الثغور المغربية المحتلة).
- إحتياجات القائد البشير بن السناح ضد سياسة الجنرال مارينا وتعامله مع القبائل الريفية.
- مصير الشركة الإسبانية للكهرباء والهاتف في طنجة.
- مسألة بناء الطريق الرابطة بين سبتة وتطوان.[1]

أما أهم وأبرز دافع للإحتلال الإسباني شمال المغرب هو الإمتياز الذي أعطاه الثائر العميل بوحمارة[2] لإسبانيا وهو إستغلال مناجم الحديد بجبل أوكسان مقابل 650ألف بسيطة إسبانية في سنة 1907[3]، التي نتج عنه إنشاء ما يسمى "بالشركة الإسبانية لمناجم الريف" في يونيو 1908، وهي شركة مجهولة الإسم ذات رأس مال يقدر بخمسة ملايين بسيطة في شكل أسهم محررة[4].

وبسبب ذلك الإمتياز جاء السيد ميري ديل بال وهو ممثل السفارة الإسبانية في المغرب وطلب من السلطان عبد الرحمان موافقة القوات الإسبانية على إحتلال الجبال المطلة على مضيق جبل طارق بين سبتة وطنجة، وتأكيد الإمتيازات المنجمية التي حصلوا عليها من طرف بو حمارة فرفض المولى عبد الرحمان لطلبهم وعادت السفارة الإسبانية أعقابها إلى طنجة[5]، وبذلك إندلعت حرب الريف فنزلت إسبانيا على السواحل المغربية الشمالية لإحتلال هذا المنجم حوالي تسعين ألف جندي[6].

معززين بأسطول بحري لإحتلال هذه المنطقة، وقد دامت المعارك أكثر من ستة أشهر وتكبدت إسبانيا خسائر فادحة وقد خلفت من القتلى والجرحى ألفين بينهم جنرال واحد وكولونال وضباط آخرون، وسميت إسبانيا ذلك

---

[1] -عبد العزيز التسمساني خلوق وآخرون، المقاومة المغربية الدبلوماسية للهيمنة الإسبانية، مجلة دار النيابة، ع 17، طنجة، 1988، ص (51، 52).

[2]-بوحمارة: هو الجيلالي بن عبد السلام بن إدريس اليوسفي الزرهوني من أولاد يوسف من قبائل زرهون، أبوه معلم من أصل بربري وتذهب معظم المراجع أنه من مواليد 1862 كان بوحمارة شخصية ذكية متعلمة إشتغل في دار المخزن ثم إنخرط بسلك الكلبة المهندسين قاد بوحمارة حركة ثورية ضد المخزن وإستطاع بوحمارة أن يأسس مملكة في المغرب الشرقي والريف حيث بدأ بوحمارة الجهاد ضد المخزن سنة 1902، سي بوحمارة لأنه كان دائما يمتطي حماره رمادي اللون، توفي بوحمارة على يد السلطان عبد الحفيظ بطلقة مسدس وحرق بالغاز في ركن القصر 15-16 سبتمبر 1909. للمزيد ينظر إلى: محمد الصغير الخلوني، المرجع السابق، ص (23، 29). ولويس أرنو، زمن المحلات السلطانية الجيش المغربي وأحداث قبائل المغرب مابين 1860-1912، تر: محمد ناجي بن عمر، د ط، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2002، ص (123، 206).

[3] -أحمد عبد السلام البوعياشي، حرب الريف التحريرية ومراحل النضال، ج 1، د ط، مطبعة دار الأمل، طنجة، 1974، ص 381.

[4] -جمعية أطاك المغرب، حراك الريف نضال شعبي بطولي من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية، د ط، مؤسسة روزا، لوكسنبورغ، 2018، ص 7.

[5] -فريديريك وايسجرير، المرجع السابق، ص 178.

[6] -نجيب زبيب، الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس، تق: أحمد إبن سودة، ج 4، ط 1، دار الأمير للثقافة والعلوم، لبنان، 1995، ص 252.

الأسبوع الذي وقعت فيه المعركة بالأسبوع المأسوي الذي سبب لها إظطرابا داخليا في أمتها وبالأخص الدوائر الحاكمة[1].

وإستأنفت الحرب وإشتعلت بسبب المذبحة التي تعرض لها بعض العمال على بعد خمسة كيلومترات من مليلة بقيادة محمد أمزيان، وجاء رد الجنرال مارينا على هذين الإعتدائين بالإستيلاء على قلعة أطال ابون ثم خاض سلسلة معارك ساحقة حققت فيها الجيوش الإسبانية إنتصارات كبيرة، إستولى على إثرها على جبل كوروكو وتحصين الريفيون بالجبال فكانوا شديدي مهارة بالرماية فأمكن لهم أن يهربوا الإسبان حتى فقد في أقل من أربعة وعشرين ساعة نصف رجالها، لكن سرعان ما زيد في قوات الإنزال من عشرة آلاف إلى أربعون ألف رجل إسباني، وقد أقلعت القوات الإسبانية في شهر سبتمبر في أن تحتل جبل الناضور ثم قصبة سلوان في نوفمبر غزت وادي الجبل إكسان التي فتح في وجهها أرض قليعة[2]، وإنتهت بذلك حرب الريف الأولى بإستشهاد الشريف أمزيان[3] في معركة الديب في 10 ماي 1912 بسبب التفوق العددي والتسليحي والمؤن التي تمتلكها إسبانيا[4].

[1] -أحمد عبد السلام البوعياشي، المرجع السابق، ص 381.

[2] -فريديريك وايسجرير، المرجع السابق، ص 179.

[3] -الشريف محمد أمزيان: هو الشريف الصالح المصلح سيدي محمد أمزيان من أولاد الشرفاء الأدارسة أسست عائلته زاوية قرب مدينة الناضور دعيت زاوية أولاد سيدي عبد السلام وهي زاوية قرب منجم الحديد (أكسان)، التي كانت محور الحركات الأولى لصراع المباشرين المجاهدين والإسبان سنة 1909 وخاض مئة معركة ضد الإسبان. ينظر إلى: أحمد عبد السلام البوعياشي، المرجع السابق، ص 416.

[4]- محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، المرجع السابق، ص (104، 105).

## المبحث الثالث: أزمة أغادير 1911م.

فزعت ألمانيا لدخول الفرنسيين فاس ورأو أن هذا يعني إنهاء المسألة المغربية لصالح فرنسا، دون أن تنال ألمانيا ما كانت تطمع فيه، وكانت ألمانيا في ذلك الوقت لا تمانع ترك الفرنسيين أحرار يعملون ما يريدون في المغرب على شرط أن تحصل هي (أي ألمانيا) على تعويض مناسب سواء في المغرب أو خارجه[1].

وكان من المعروف أن للألمان مصالح هامة في المنطقة الجنوبية من مراكش فرأت الحكومة الألمانية أن تسند موقفها بإرسال سفينة حربية للتظاهر أمام سواحل تلك المنطقة، وفي أول يوليو 1911م أبلغت الدول بإرسال سفينتها الحربية بانتر إلى أغادير، وذلك بقصد حماية رعاياها من تحركات القبائل، ولكن أغادير ميناء مقفل وليس به أوربيون[2]، وكذلك يرجع لإختيار ألمانيا لأغادير[3] أنها كانت أصلح موانئ المغرب على الأطلنطي، وكذلك لقربها من مناجم منطقة السوس التي كانت ألمانيا تطمع في وضع يدها عليها.

وكان أمام فرنسا أن تقدم أحد التعويضين، إما معظم الكونغو في إفريقيا الإستوائية، أو التنازل عن ميناء أو أكثر في جنوب مراكش وإعترض كثير من الإستعماريين وعلى رأسهم نواب الجزائر بشدة على الفكرة الثانية، وقالوا يجب المحافظة على تمامية شمال إفريقيا الفرنسية ومالت بريطانيا إلى هذا الرأي، فبالرغم من أن فرنسا كانت تشترط في حالة التنازل عن ميناء في مراكش، أن يجرد هذا الميناء من السلاح، فلم يكن من الممكن ضمان أن ألمانيا لن تحوله إلى ميناء حربي، ومسألة التنافس على التفوق البحري مع ألمانيا أهم ما يعني بريطانيا آنذاك، ثم إن التنافس سنة 1904م[4] لا يسمح لدولة أخرى بإقتسام مراكش، ولذا نصح الإنجليز حلفائهم بإظهار شيء من الكرم في الكونغو[5].

---

[1] – شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص (327-328).

[2] – صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 246.

[3] – أغادير: مدينة كبرى من مدن الساحل الأطلسي أسست قصبتها في أوائل القرن العاشر، وإحتلها البرتغال سنة 917هـ، ثم حررها السعديون فأعادوا بناءها وشيدوا بها قصبتها الشهيرة التي كان يشرف الناظر فيها على سهول سوس، وكانت هذه المدينة من أهم موانئ الجنوب، وأصبحت مركزا صناعيا وتجاريا لأقاليم سوس، كما كانت مركزا سياحيا دمرت في 28 فيفري 1960م نتيجة لزلزال عظيم، إلا أنها إستعادت اليوم حياتها، حيث أصبحت خلال سنوات معدودات من أهم مراكز الإصطياف ومن أهم المدن الساحلية بالمغرب وبها تأسست كلية الشريعة كنواة لجامعة حديثة بسدس. للمزيد أنظر إلى: الصديق بن العربي، المصدر السابق، ص (52-53).

[4] – شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 328.

[5] – صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 247.

وإستمرت المفاوضات بين ألمانيا وفرنسا عدة أشهر وإنتهت بتوقيع الاتفاق بينهما في4 نوفمبر 1911م.

في هذه الصفقة تنازلت فرنسا عن قطعة من مستعمراتها في الكونغو الفرنسي في مقابل أن تطلق ألمانيا يدها في مراكش[1]، هذا بالإضافة إلى إحتلال فرنسا أي مقاطعة في المغرب تراها ضرورية لحفظ الأمن والنظام، كما تمثل فرنسا السلطان في الشؤون الخارجية وتكفل حرية التجارة في المغرب[2].

وهكذا كان هذا الاتفاق الفرنسي الألماني أخطر إتفاق عقد فيما يتعلق بالمسألة المغربية وأكثرها تأثيرا في مصير المغرب، وفي 12 يناير 1912م أقر البرلمان الفرنسي هذا الاتفاق[3].

أما بالنسبة لموافقة الدول فكانت روسيا أول دولة وافقت على هذا الاتفاق ثم تلتها إيطاليا وإنجلترا[4].

[1] – نور الدين جاطوم، تاريخ القرن التاسع عشر في أوروبا والعالم، ج2، ط1، دار الفكر، دمشق، 1995م، ص 377.

[2] – محمود الشرقاوي، المرجع السابق، ص 26.

[3] – شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 329.

[4] – الصديق بن العربي، المصدر السابق، ص 28.

## المبحث الرابع: فرض الحماية الزدوجة على المغرب.

بعد أن تمكنت فرنسا من القضاء على الإنتفاضة المغربية في 1911، أخذت تضع خطتها لأجل فرض هيمنتها الإستعمارية على المغرب الأقصى، وكذا وجدت في عقدها معاهدة مع هذه البلاد، أمرا يمكنها من تنفيذ مشاريعها في منطقة الشمال الإفريقي[1]، ومن الظروف التي ساعدت فرنسا على عقد المعاهدة هي:

- ✓ نجاح فرنسا في عقد إتفاق مع ألمانيا في 3 تشرين الثاني من نوفمبر 1911، وبذلك سلسلة من الإتفاقيات مع كل من إيطاليا وبريطانيا وإسبانيا قد أزاحت أمام فرنسا كل عقبة دبلوماسية أو عسكرية للإنفراد بالمغرب.
- ✓ الوجود العسكري في بعض أجزاء المغرب قد منحها القوة على فرض نفوذها في داخل البلاد.
- ✓ سيطرتها على المرافق الحيوية وبالتعاون مع إسبانيا أعطى لوجودها هيمنة أكبر[2].
- ✓ رأي الفرنسيون أن يستولوا على البلاد فزعموا أنها غارقة في فوضى ولا بد من تهدئة الحالة فيها ففرضوا حمايتهم عليها[3].
- ✓ توالي الكوارث في المغرب منذ 1901 والحوادث التي جرت بفاس في 1911[4].
- ✓ الإضطرابات الداخلية وضعف مركزية السلطان عبد الحفيظ، الذي حاول قبل تنازله أن يحصل على بعض الوجود من فرنسا لغرض الحفاظ على الحكم العلوي[5]، حيث بادر السلطان إلى تقديم مذكرة تتضمن الشروط التي ينبغي أن يبني عليها كل تعاون مغربي فرنسي، وكانت هذه المذكرة تحمل تاريخ فاتح أكتوبر 1911 ولكن لم تسلم للجانب الفرنسي إلا في 23 شوال 1329هـ/17 أكتوبر 1911 ومن أهم المطالب التي تحتوي عليها نذكر ما يلي:
- ✓ إحترام سيادة البلاد والحفاظ على مقام الجالس على العرش وإمتيازاته مع الإعتراف له بإمتلاك بعض الأملاك المخزنية بالمدن الكبرى[6].

---

[1]- عبد الجليل مزعل بنيان، المرجع السابق، ص 26.

[2] - محمد علي داهش، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الإستعمار لمحمد بن عبد الكريم الخطابي، د ط، دار الشؤون الثقافية العامة آفاق العربية، بغداد، 2002م، ص 34.

[3] - إحسان حقي، إفريقيا الحرة بلاد الأمل والرخاء، ط1، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، 1963م، ص 87.

[4] عبد الجليل مزعل بنيان، المرجع السابق، ص 26.

[5]- هبير جاك، "أيام فاس الدامية"، الحماية الفرنسية بدئها ونهايتها حسب إفادات معاصرة، د ط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، د ت، ص (14-15).

[6]- محمد القبلي، تاريخ المغرب، المرجع السابق، ص 513.

- ✓ إضافة بعض المطالب المتعلقة بمصالح الشعب والدولة كتولي المغاربة للوظائف العسكرية، وعدم عزل أي موظف إلا بع التوافق مع السلطان، والتنفيذ لميثاق الجزيرة الخضراء وقد ألح المولى عبد الحفيظ على ضرورة المصادقة على هذه المطالب ملوحا بالتنازل في حالة رفضها[1]، حيث قال للوزير الفرنسي رينو " إنني أفضل التنازل عن العرش على أن أتسبب فيما يحط من قدري وأن أدخل فرنسا إلى مملكتي"[2].

وبعد نجاح الإتفاقية الفرنسية –الألمانية عام 1911، شرعت فرنسا بسرعة لتحقيق خططها التوسعية[3]، وإثر هذا طلبت فرنسا من السلطان أن يصادق على الاتفاق[4] وخاصة الفصل الثالث الذي يقتضي بقبول المغرب تكليف الهيأة الدبلوماسية الفرنسية على مطالبه الواردة في المذكرة، وبذلك قبل السلطان الإقتراحات الفرنسية بمجرد تم الموافقة على شروطه، وبهذا كانت فرنسا تطلب من السلطان المغربي الموافقة على الحماية[5]، حيث بينما أخذت معالم التوافق المغربي- الفرنسي تبدو نهائية حول كيفية تنظيم المراقبة الفرنسية بالمغرب، يلاحظ أن الحكومات الفرنسية أخذت تنفصل من إلتزاماتها إذا وضعت مقتضيات عامة تتعلق بتطبيق النظام وسعت إلى فرضها على السلطان فرضا مما أدى إلى نشوب توتر شديد بين الطرفين في خضم هذه الوضعية جرت المفاوضات النهائية التي أفضت إلى توقيع الحماية[6]، أي أن بعد أخذ ورد وتفاوض على المشروع معاهدة الحماية التي قدم بها المسيو رينو الوزير الفرنسي الذي ساهم مساهمة كبيرة في القضاء على إستقلال مراكش[7]، وهكذا تم توقيع معاهدة[8] الحماية يوم 11 ربيع الثاني 1330هـ/ 30 مارس 1912، بعد أن فرضت فرنسا على السلطان عبد الحفيظ التوقيع عليها، فهو لم يوقع على هذه المعاهدة إلا تحت التهديد المسلح[9]، وتجدر الإشارة إلى أن السلطان لم يوقع الإتفاقية إلا بعد أن توصل برسالتين رسميتين، تعهدت الدولة الفرنسية في الأولى بضمان وضعية لائقة بالسلطان عن طريق

---

[1]- محمد القبلي، تاريخ المغرب، المرجع السابق، ص 513.

[2]- محمود الشرقاوي، المغرب الأقصى، المرجع السابق، ص 36.

[3] - لوتسكي، تاريخ أقطار العربية الحديث، ط9، دار الفرابي، لبنان، 2007م، ص 331.

[4]- أنظر الملحق رقم 14، ص 105.

[5] -محمد القبلي، تاريخ المغرب، المرجع السابق، ص 514.

[6]- المرجع نفسه، ص 514.

[7]- عبد المجيد بن جلول، المرجع السابق، ص 73.

[8]- أنظر الملحق رقم 15، ص 108.

[9]- مؤلف مجهول، إتحاد المغرب العربي والوحدة التاريخية والجغرافية، د ط، منتدى سور الأزبكية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات، 2001م، ص 75.

وضع 500 ألف فرنك تحت تصرفه، لأداء ديونه الخاصة، وبناء مستشفى بلدي يحمل إسمه وتأسيس مدرسة علمية[1].

وذلك تنفيذ للمعاهدات السابقة للحكومة الفرنسية، أما الرسالة الثانية فتعلقت بحماية فرنسا لشخص السلطان وعائلته إذا ما إختار التنازل عن الحكم وإرتأى أن يعين خلفا له، وبذلك يكون المولى عبد الحفيظ قد حصل على حق التنازل بعد أن أمن حقوقه الشخصية وحقوق أسرته وضمن عدم المساس بالشخصية القانونية للبلاد[2].

وبهذا تضمنت معاهدة فاس الموقعة في 30آذار-مارس معنى الاحتلال الفرنسي للمغرب الأقصى على الرغم مما أبدته من الرغبة على مساعدة المغرب وتطوير مختلف أحواله تحت ظل الأسرة الحاكمة، وبموجب هذه المعاهدة تم إقرار بشكل علنب بمصالح إسبانيا في الشمال المغربي[3]، وقد أكدت بنود الإتفاقية على فرض السيادة الفرنسية على المغرب، وضيعت بعض نصوص المعاهدة بشكل غامض قصد تأويلها فيما بعد بما يخدم المصلحة الفرنسية، والمعاهدة شبيهة بمعاهدة الحماية على تونس وتتألف من تسعة بنود[4]، ونذكر أهم النقاط التي نصت عليها المعاهدة.

- إتفاق الحكومتين على إقامة نظام جديد في مراكش وإجراء إصلاحات إدارية وإقتصادية ومالية ومعسكرية، التي ترى الحكومة الفرنسية من المصلحة إدخالها على التراب المغربي[5].
- تعهد الحكومة الفرنسية بإحترام الحالة الدينية وكذلك تقوية نفوذ السلطان وممارسة الديانة الإسلامية والمؤسسات الدينية وجميع العمليات الحربية التي يلزم القيام بها داخل المغرب إنما تكون باسم السلطان[6].
- تفاوض حكومة الجمهورية مع الحكومة الإسبانية في شأن مصالح التي تنوب هذه، بسبب موقعها الجغرافي أو ممتلكاتها الترابية على الشاطئ المغربي.
- تعهد فرنسا بحماية حقوق مراكش والمحافظة بمدينة طنجة الدولي.

---

[1] - محمد القبلي، تاريخ المغرب، المرجع السابق، ص 515.

[2] - محمد القبلي، تاريخ المغرب، المرجع السابق، ص 515.

[3] - محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص (34-35).

[4] - عبد الله مقلاتي، مطبوعة بيداغوجية خاصة بطلبة السنة الثانية ماستر، محاضرة 2 ، تخصص وطن عربي، د م، 2018م، ص 7.

[5] - شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم وآخرون، د ط، الدار التونسية، تونس، 1976م، ص 68.

[6] -محمد المكي الناصري، فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى، ط2، شركة بابل، د م، 1993م، ص 19.

- السماح لفرنسا بإحتلال أي جزء تراه فرنسا ضروري لتوفير أمنها والمحافظة على النظام وعلى أمن المعاملات التجارية[1].
- تعيين مندوب "مقيم" عام لدى فرنسا وهو الوساطة الوحيدة بين النواب والسلطان[2].
- يكلف موظفوا فرنسا الدبلوماسيين والقنصليين بتمثيل وحماية الرعاية المغاربة ومصالحهم في الخارج.
- تلتزم جلالة الشريفية بأن لا تبرأ أي إمتياز مع الدول الأخرى بدون إذن الحكومة الفرنسية[3] ومن ثم أصبحت المغرب محمية فرنسية[4].

وبهذا يمكن القول أن معاهدة الحماية تنص على محورين أساسين في السياسة المغربية لفرنسا: المحور الأول: يهم الوضع الداخلي حيث الصلاحيات المطلقة لفرنسا في إدخال الإصلاحات الإدارية والقضائية والتعليمية والإقتصادية والمالية والعسكرية والأمنية، زمع الإحتفاظ بمجال التقليد بعيدا عن الإصلاح العصري، المؤسسة الملكية، الإسلام، المؤسسات الإسلامية.

في مقابل تحتكر فرنسا كل مستويات العلاقات الخارجية للمغرب، المقيم العام هو الوسيط الوحيد بين السلطان والأجانب، والتمثيل الخارجي للمغرب من إختصاص السفراء الفرنسيين وبذلك حرمان السلطان من عقد أي إتفاق دولي بدون رضى فرنسا[5].

وبعد عقد معاهدة الحماية إعتبرت فرنسا السلطان مولاي عبد الحفيظ، الذي حاول إنتهاج سياسة مستقلة شخصية لا يركن إليها، فعزلته من منصبه في أوت 1912 وعوضت عوضا عنه أخاه الأصغر مولاي يوسف[6] وهو شخصية ضعيفة وآلة مطيعة في يد فرنسا[7].

---

[1] – الصديق بن العربي، المصدر السابق، ص (29-30).

[2] – عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم، مج: 10 عهد العلويين 2، د ط، دار المملكة المغربية، 1989م، ص 193.

[3] – الصديق بن العربي، المصدر السابق، ص 31.

[4] –محمادي هرنان، المرجع السابق، ص 256.

[5] –لوتسكي، المرجع السابق، ص 333.

[6] – مولاي يوسف: السلطان العلوي مولاي إبن السلطان مولاي الحسن إبن السلطان سيدي محمد ابن السلطان مولاي عبد الرحمان، يحتل المرتبة الثانية عشر بين الملوك ولد في مدينة مكناس 1878م، تولى العرش في 29 شعبان 1330هـ/ 13 غشت 1912 بعد إستقالة أخيه السلطان مولاي عبد الحفيظ ورحيله إلى فرنسا، وكان يعتمد على تأييد الفرنسيين له كما يعتمدون عليه في تنفيذ خططهم وأغراضهم. ثريا برادة، معلمة المغرب، ج22، المرجع السابق، ص 7683. أمين محمد سعيد، ملوك المسلمين المعاصرين، د ط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999م، ص 440. -75-

[7] –أحمد الموصلي، موسوعات الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005م، ص 14.

وبعد مرور شهور أبرمت فرنسا مع إسبانيا إتفاقا [1]في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1912، لتعيين منطقة نفوذ كل منهما في البلاد بموجب الإتفاق السابق المعلق بينهما عام 1904 وقد إحتوى الاتفاق الجديد[2] .

على تقسيم البلاد [3]إلى ثلاثة مناطق وهي:

- منطقة النفوذ الفرنسي عاصمتها الرباط[4].
- منطقة الحماية الإسبانية (الريف) والشمال المغربي
- مدينة طنجة الدولية[5].

[1]- أنظر الملحق رقم16، ص.109.

[2] -محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص 35.

[3]- أنظر الملحق رقم 17، ص 110.

[4] -الرباط: وهي العاصمة الإدارية والمخزية اليوم عاصمة الجهاد الإسلامي والفتح الأندلسي، يبلغ سكانها حوالي الأربعين ألف نسمة وهي قاعدة الإمارة عاصمة الإدارة والوزارة، وقد بنيت قصبة المدينة فيها فهي على نهر من جهة وعلى البحر من جهة أخرى. للمزيد أنظر إلى: أبو عبد الله محمد بوجندار، مقدمة الفتح من تاريخ رباط الفتح، تق: عبد العزيز الخمليشي، مطبعة الأمنية، الرباط، 2012م، ص (28،78). حسن بن محمد الوزان الفاسي، وصف إفريقيا، تر: محمد حجي ومحد الأخضر، ط2، دار الغرب الإسلامي، 1983م، ص 201.

[5] -خولة بن سالم، المرجع السابق، ص 13.

## المبحث الخامس: موقف الشعب المغربي على فرض الحماية 1912.

### أ- المقاومة المسلحة:

أدى إعلان الحماية[1] الثنائية الفرنسية والإسبانية عام 1912 على المغرب إلى إنتفاض الشعب المغربي في جميع أنحاء البلاد وقد إبتدأ هذا الكفاح الوطني بأسلوب الكفاح المسلح، في المناطة الريفية والجبلية في الشمال والجنوب[2]، ففي يوم 17 أفريل 1912 أي ثمانية عشرة يوما على توقيع عقد الحماية[3]، ثار طوابير من الجيش المغربي في قصبة الشرادة[4] ضد ضباطهم الفرنسيين المؤطرين بدعوة رفض تعليماتهم، فذهب العساكر المغاربة إلى قصر السلطاني حيث لم يقع معهم أي حوار مباشر، فرجعوا إلى سكناتهم وقتلوا جميع ضباطهم الفرنسيين بعد مطاردتهم في المدينة القديمة، حيث كان السكان ومن بينهم النسوة يولولون ويتفقون ويساندون المتظاهرين والثوار الذين كانوا من أصحاب الحرف المهنية والعمال وضباط الجيش المغاربة[5]، وإنتشرت روح الثورة بين رجال الريف بمجرد أن بدأت السلطات الإسبانية تعمل على التوغل داخل منطقة حمايتها، وأدى ذلك إلى إصطدامات مسلحة وكان قائد هذه الثورة التحريرية الذي أذهل العالم بإنتصاراته وهو الأمير عبد الكريم الخطابي[6] والذي بدأ بعمليات حربية[7]، الذي قاد معارك القتال بجانب مجاهدي الريف فألحق الهزائم النكراء بالحدود وفتك بجيوشها فتكا ذريعا[8]، ولم تستطع إسبانيا القضاء عليه إلا بالتعاون مع فرنسا حيث قامت بسير عمليات عسكرية على منطقة الريف[9]،

---

[1] – الحماية: هو مفهوم بلاد تحتفظ بكل مؤسساتها وحكوماتها، وتدار ذاتها بأجهزتها الخاصة تحت الرقابة المجردة من جانب دولة أوروبية تحل محلها في التمثيل الخارجي وتتولى عادة إدارة جيشها وماليتها وتوجه نموها الاقتصادي. للمزيد أنظر إلى: أحمد مالكي، الحركات الوطنية والإستعمار في المغرب العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة المغربية، بيروت، 1993م، ص 131.

[2]– أكرم بوجمعة، محمد عبد الكريم الخطابي ودوره في تحرير أقطار المغرب العربي (تونس–الجزائر–المغرب الأقصى)، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016–2017، ص 83.

[3] –عبد الرحيم الورديغي، فاس في عهد الإستعمار، المرجع السابق، ص 16.

[4] – عبد الكريم الفيلالي، التاريخ السياسي المغرب العربي الكبير، ج7، ط1، شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2006م، ص 226.

[5] – عبد الرحيم الورديغي، فاس في عهد الإستعمار، المرجع السابق، ص 16.

[6] – عبد الكريم الخطاب: هو المجاهد المبرور بطل الريف يرجع نسبه أولا إلى آل خطاب جده من بني ورياغل إحدى قبائل الريف الكبرى، ولد سنة 1888 تقريبا ببلدة أجادير وبعد إبرام معاهدة الحماية الإسبانية الفرنسية على المغرب سنة 1912، فقد أدى إلى وقوع الصاعقة على المواطنين حيث في سنة 1920 عزم السيد عبد الكريم الخطابي على مواجهة الجيش الإسباني وحقق إنتصارات في العرائش والقصر الكبير إلى حد 1925 حيث إتفقت إسبانيا وفرنسا وتوحيد العمل والقضاء عليها مما أجبروه على الإستسلام، عبد الكريم رجل الحق والحرية إلى أن توفي في رمضان 1383هـ. للمزيد أنظر إلى: عبد الله كنون، محمد بن عبد الكريم الخطابي، موسوعة مشاهير رجال المغرب، مج 5، ط2، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1994، ص 225.

[7] – يحي جلال، المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرير والإستقلال، ج3، د ط، الدار القومية، الإسكندرية، 1966م، ص 957.

[8] – عبد العزيز التسمساني خلوق، جوانب مغمورة من المقاومة المسلحة في شمال المغرب (1913–1925)، ندوة المقاومة المغربية ضد الإستعمار الجذور والتجليات، المرجع السابق، ص 146. -77-

[9] – الطيب بوتيقالت، عبد الكريم الخطابي (حرب الريف والرأي العالمي)، ع14، سلسلة الشراع، د م، 1997، ص (37–38).

وبعد إستسلام عبد الكريم الخطابي إستمر في مسيرته القائد أحمد تازية الذي خاض معارك عنيفة ومتواصلة ضد قوات الاحتلال الإسباني لمدة تزيد عن ستة عشر سنة، حيث رفض هذا المجاهد الإستسلام ومنطق الإنهزام، ودعا إلى مواصلة المعركة ضد الإسبانيين ومارس نشاطا واسعا لتعبئة جماهير المجاهدين الذين التجأوا إلى قلب بلاد جبالة[1]، وفي جنوب المغرب وموريتانيا كانت قوات المجاهدين بقيادة الشيخ ماء العينين وإبنه أحمد الهيبة تواصل عملياتها ضد التوغل الفرنسي في جنوب المغرب، وكانت قبائل الأطلس والأطلس المتوسط لا تسمح بمرور القوات الفرنسية فيها[2].

### ب- المقاومة السياسية:

برزت المقاومة السياسية في منطقتي النفوذ الفرنسي والإسباني مع مطلع عام 1926 على يد مجموعة من أساتذة وعلماء جامعة القرويين والمثقفين [3]، حيث أثبتت تقارير سرية للحماية أن علماء القرويين كانوا من وراء تمرد الجيش المغربي على ضباطه ومن وراء تأجيج الإنتفاضة، والتي جعلت ليوطي[4]أول مقيم عام بالمغرب ينعت هذه المؤسسة " بالبيت المظلم " وقال أيضا: " لا أخاف على وضعيتنا إلا من أصحاب هذه الجلاليب والبرانس" طرحت مؤسسة القرويين للحماية الفرنسية مشكلا عويصا حيث إتهم علماء القرويين سلطة الحماية بالرغبة في تدمير الإسلام[5]، وجسدت العديد من الجمعيات منها إتحاد الطلاب- حماة الصدق والتي ركزت في نشاطها على ضرورة التوعية الإسلامية.

---

[1] – عبد العزيز التسمساني، المرجع السابق، ص 146.

[2] – يحي جلال، المغرب الكبير والفترة المعاصرة، المرجع السابق، ص 1090.

[3] – أكرم بوجمعة، المرجع السابق، ص 88.

[4] –ليوطي: وهو أول مقيم عام في المغرب الأقصى وكان الرجل العظيم يهدف إلى إسترجاع وحدة الإمبراطورية الشريفة، وهو صاحب فكرة تحويل تهميش الأهالي إلى شراكة حقيقة عن طريق الإحتفاظ بالحكومات في مكانها والإستعانة بالنخبة وبالتالي خدمة الناس وليس إستخدامهم. للمزيد أنظر إلى: جورج سبيلمان، المغرب من الحماية إلى الإستقلال، تر: محمد المؤيد، ط1، منشورات مجلة الأمل-التاريخ-الثقافة-المجتمع، د م، 2014، ص (22-23).

[5] – محمد المعروف الدفالي، "القرويين والصراعات السياسية في مغرب الحماية"، ندوة -8-، جامعة الحسن الثاني، مطبعة الفضالة المحمدية، الدار البيضاء، 2013، ص 93.

وفي عام 1929 أسس أفراد هذه الجمعيات حزب جديد يعرف باسم كتلة العمل الوطني بقيادة علال الفاسي، وكان أول عمل بارز قامت به الكتلة هو العمل من أجل المساواة بين المغاربة والفرنسيين في كل المجالات وظهرت هذه الكتلة كحركة سياسية مع عقد القرن العشرين[1] مع صدور الظهير البربري في 16 ماي 1930[2].

يمكن القول أن فرنسا أعطت الشرعية الدولية لوجودها في المغرب الأقصى من خلال التوقيع على معاهدة الحماية مع السلطان عبد الحفيظ في 30 مارس 1912، وبذلك أفقدت فرنسا المغرب سيادته، ولم تقف فرنسا عند هذا الحد بل سعت جاهدة لتمزيق وحدته الترابية حيث نجحت في عقد إتفاق إسباني في 29 نوفمبر 1912 ووضعت بموجبه الشمال تحت الحماية الإسبانية، وسقط المغرب تحت الحماية الثنائية وهذه المستجدات أدت إلى ردود فعل غاضبة لدى المغاربة حيث عبروا عنها بإشعال فتيل المقاومة في مختلف ربوع الوطن.

[1] – أكرم بوجمعة، المرجع السابق، ص 88.

[2] – الظهير البربري: ظهر الظهير البربري في 16 ماي 1930 بالمغرب الأقصى فهو عبارة عن مجموعة قوانين تكرس العادات والتقاليد البربرية القديمة، وإحلالها محل الإسلامية وكل هذا من أجل إحداث الشقاق وفصل العرب عن البربر، ومحاولة تقسيم الوطن إلى كتلتين تكون إحداهما إلى جانبها، وتحقيق مشروعها التبشيري بالمغرب وتساهم في تفكيك هياكل المجتمع القبلي. للمزيد أنظر إلى: فوزي بن ضيف الله، الظهير البربري في المغرب الأقصى 16 ماي 1930، مذكرة لنيل شهادة الماستر تاريخ العالم المعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015-2016، ص (11،16). زكي مبارك وخلو محمد الصغير، الظهير البربري من خلال مذكرة صالح العبدي مع إطلالة على مدينة آسفي من خلال باكورة الزبدة في تاريخ آسفي وعبدة لفقيه الصبحي السلاوي، د ط، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1993م، ص (3،5).

# الخاتمة:

**الخاتمة:**

من خلال هذه الدراسة تأكد لنا حدة التنافس الإستعماري للحصول على المغرب الأقصى (1844-1912)، تم التوصل إلى تسجيل أهم النتائج التي نلخصها في النقاط التالية:

- ✓ مارست الدول الأوروبية ضغوطا سياسية وعسكرية وإقتصادية على المغرب طيلة القرن التاسع عشر، أرغمته على تقديم سلسلة من التنازلات إستنزفت خزينته وأنهكت قواه، وإقتطعت أجزاء من ترابه الوطني، كما سهلت إتساع نطاق التوسع الإمبريالي مع إستفحال ظاهرة الحماية القنصلية وفشل المحاولات الإصلاحية.
- ✓ في إطار بند الدولة الأكثر تفضيلا عقدت الدول الأوروبية مع المغرب بطريقة دبلوماسية عدة إتفاقيات، والتي أعطت حق الإستفادة من نفس الإمتيازات التي يمكن أن تمنح لدولة ما، حيث إستفاد التجار الأجانب بالمغرب من نفس الإمتيازات التي تمتع بها التجار الإنجليز.
- ✓ أدت الحمايات القنصلية إلى توسيع وتعزيز التغلغل الاقتصادي والإستعماري بالمغرب، والتي بواسطتها تحول المغاربة إلى حلفاء مع الأجانب، وصار بعض الأجانب يسيطرون على كثير من ثروات البلاد وخيراته.
- ✓ تعتبر معركة إيسلي 1844 شهادة حية على تضامن المغرب مع الجزائر على تشبته بالمبادئ النبيلة التي تمليها عليه تعاليم الإسلام، هذا بالإضافة إلى أن هذه المعركة كشفت إصرار الجيش المغربي على الوقوف في وجه المد الإستعماري الفرنسي.
- ✓ أسفرت خسارة المغرب في حرب تطوان 1860 إلى حجاب هيبة بلاد المغرب وإنكسار المسلمين وإستطالة نصارى بلاد المغرب وكثرة الحمايات وإحداث أضرار كبيرة للبلاد، منها فقدان بعض مناطقه وتوسيع الحدود الإسبانية فيه، وإدخال المغرب في دوامة الديون وإستنزاف خزينة الدولة.
- ✓ مثلث الإتفاقية المغربية البريطانية 1856 أول ورقة رابحة بيد البريطانيين وكذلك الدول الأوروبية، على إعتبار أنهم إستفادوا أيضا من ورائها، كما وضعت هذه الإتفاقية وبشكل نهائي حد لسيادة السلطان وسحبت منه كل إمكانية لممارسة حقوقه على التجارة البحرية.
- ✓ لقد رخصت الإتفاقية المغربية الإسبانية التجارية المبرمة سنة 1861 حق الرعايا الإسبان أن يشتروا في المغرب عقارات ويتصرفوا فيها تصرفا مطلقا، وبحكم هذه المادة صار للأجانب من كل الأجناس الحق في تملك العقار في المغرب.



- ✓ أدت الإتفاقية المغربية الفرنسية 1863 إلى ترسيخ الإمتيازات الممنوحة للأوروبيين وتكريس نظام الحماية الفردية، كما أنها لم تخفف إطلاقا من وتيرة تآكل السلطة المخزنية بفعل تدني المداخيل الضريبية المؤداة على الزراعة وتربية المواشي، وتملص المخالطين من الكلفة المخزنية وشل الأحكام في حالة إقتراف هؤلاء لجرائم، ودخولهم في نزاعات مع غيرهم من الرعايا.

- ✓ لقد كان الأمل من إنعقاد مؤتمر مدريد 1880 هو الحد من إنتشار الحماية الأجنبية وإسقاط نظام الإمتيازات، لكن نتائجه جاءت عكس ما تمناه المغاربة بل وأعطت صلاحيات ونفوذ أكبر للدول الأجنبية، إذ إعتبر البداية الفعلية لوضع الاحتلال يده على المغرب.
- ✓ كان لتولي السلطان عبد العزيز بن الحسن وهو في سن مبكرة من عمره أثر في إزدياد هذا التنافس بسبب إدارة البلاد من قبل مجلس الوصاية، وعدم إمتلاك السلطان الحنكة السياسية للوقوف بوجه المؤامرات الدولية.
- ✓ الحسم الأوروبي في السياسة المغربية إتخذ صيغة أخرى وهي الإتفاقيات السرية بين مختلف القوى الأوروبية ذات
- ✓ المصالح المتصارعة على المغرب.
- ✓ فرنسا كانت هي محور الإتفاقيات الودية نع الجول الأوروبية على المغرب، حيث نجحت فرنسا في إتفاقها مع إيطاليا 1902، إذ إستطاعت أن تنفرد بالمغرب مقابل حق إيطاليا في ليبيا.
- ✓ من خلال الإتفاقية الفرنسية الإنجليزية 1904 تم الاتفاق بين الطرفين على إطلاق يد بريطانيا في مصر، على أن تكمل فرنسا مهمتها في المغرب ومواصلة مشوار السيطرة على المغرب، هذا الاتفاق كله تم دون أن يكون لأصحاب السلطة الشرعية في البلدين أو لشعبهما رأي أو كلمة، حيث أن بموجب هذا الاتفاق غيرت بريطانيا موقفها الرافض لأي توسع فرنسي في المغرب.
- ✓ أسفرت الإتفاقية الفرنسية الإسبانية 1904 إلى حفظ مصالح البلدين وتقسيم مناطق النفوذ بينهما وإستعمار المغرب.
- ✓ تمكنت الحكومة المغربية في مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906 من إفشال مشروع الحماية الفرنسية على المغرب، وجعلت من المؤتمر بمثابة تدويل القضية المغربية، لكن بالمقابل فرضت إتفاقية الجزيرة الخضراء مجموعة من القرارات التي ساهمت في تأزم الوضع السياسي الداخلي للمغرب، وفي الوقت نفسه فتحت الباب أمام القوى الأجنبية لفرض إرادتها على الإرادة السياسية المغربية.
- ✓ أقدم أبناء الشعب المغربي إلى القيام بثورة ضد التدخل العسكري الفرنسي والإسباني، وسياسة عبد العزيز التي أدت نتائجها إلى إنهزام المغرب أمام فرنسا وإسبانيا وخضوعه تدريجيا للسيطرة الأوروبية الثنائية على المغرب، وإلى تنحي السلطان عبد العزيز من منصبه وتنصيب أخيه عبد الحفيظ سلطانا للبلاد.
- ✓ مثلت أزمة أغادير 1911 نهاية النزاع الفرنسي الألماني وقد إعتبر هذا الاتفاق الأخطر فيما يخص المسألة المغربية حيث تم الاتفاق فيه على إطلاق الحرية لألمانيا في الكونغو مقابل إطلاق يد فرنسا في المغرب، وبالتالي فتح المجال أمام فرنسا لمباشرة أعمالها ومخططاتها الإستعمارية في المغرب.

- ✓ إستغلت فرنسا التدخل العسكري التي منحه لها مولاي عبد الحفيظ من أجل القضاء على إنتفاضة الشعب التي كانت ضده، وبفضل هذا التدخل فرضت فرنسا الحماية على البلاد عام 1912 والتي كان من نتائجها تنازل السلطان عبد الحفيظ على حكم البلاد وفقدان المغرب إستقلاله السياسي.
- ✓ نجد أن بنود إتفاقية معاهدة الحماية التي وقعتها فرنسا مع المغرب في 30 مارس 1912 أدت إلى إثبات مركزها في المغرب بعد طول إنتظار، وقد أكدت بنود الإتفاقية على فقدان السلطان الشرعية الدولية، وفرض سيطرة وسيادة فرنسا على المغرب وإقتسام مناطق النفوذ مع إسبانيا في معاهدة نوفمبر 1912، حيث قسم المغرب من خلال هاتين المعاهدتين إلى ثلاث مناطق نفوذ : منطقة النفوذ الفرنسي في الوسط والجنوب وعاصمتها الرباط، منطقة النفوذ الإسباني في الشمال، ومنطقة طنجة الدولية وبالتالي وضعت المغرب تحت الحماية المزدوجة (الفرنسية- الإسبانية).
- ✓ على الرغم من كل ذلك فإن المغاربة لم يتوقفوا عن النضال من أجل إستقلال بلادهم وقد أدت شخصية عبد الكريم الخطابي وأبطال آخرون الدور الرئيسي في حركة المقاومة من أجل إسترجاع الوحدة المغربية وإستقلال البلاد.

# الملاحق:

## فهرس الملاحق:

1. خريطة معركة إيسلي.
2. السلطان عيد الرحمان.
3. تصميم عام لمسرح الحرب الإسبانية المغربية.
4. الأمير العباس بن المولى عبد الرحمان يوقع وثيقة الصلح بعد حرب تطوان.
5. الإتفاقية المغربية البريطانية 1856.
6. الإتفاقية المغربية الفرنسية 1863.
7. معاهدة مدريد 1880.
8. الاتفاق الفرنسي البريطاني 1904.
9. الاتفاق الفرنسي الإسباني 1904.
10. بنود مؤتمر الجزيرة 1906
11. السلطان عبد العزيز.
12. السلطان عبد الحفيظ.
13. مراحل الزحف الإسباني بالريف.
14. بنود معاهدة الحماية.
15. توقيع السلطان عبد الحفيظ على معاهدة الحماية.
16. الإتفاق الفرنسي الإسباني 1912
17. خريطة تقسيم معاهدة الحماية.

**الملحق رقم 01:**

## خريطة معركة إيسلي[1]

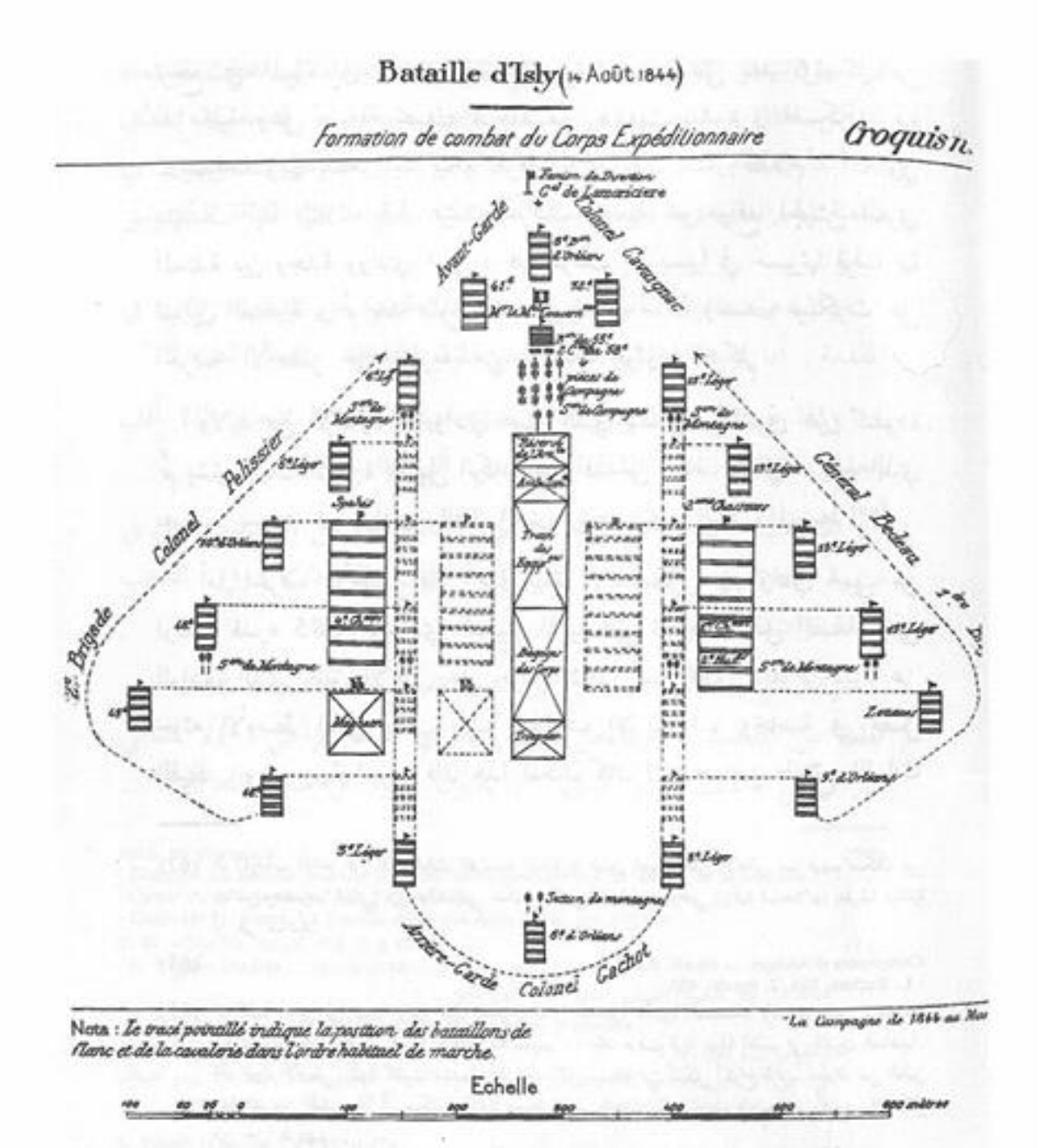


[1]- إسماعيل مولاي عبد الحميد العلوي، المصدر السابق، ص 129.

**الملحق رقم 02:**

**المولى عبد الرحمان[1]**

[1]- عبد الرحمان بن زيدان، الدرر الفاخرة، المصدر السابق، ص 78.

**الملحق رقم 03:**

**تصميم عام لحرب تطوان[1]**

[1]- ثريا برادة، المرجع السابق، ص 209.

**الملحق رقم 04:**

## الأمير العباس يوقع وثيقة الصلح[1]

الأمير العباس بن المولى عبد الرحمن يوقع وثيقة الصلح بعد حرب تطوان1276هـ 1860م

المارشال ايْريم الذي قاد حرب الاسبان
ضد المغرب 1859

[1]- عبد الكريم الفيلاني، المرجع السابق، ج5، ص 219.

الملحق رقم 05:

# المعاهدة المغربية البريطانية

## المبرمة في 9 دجنبر 1856

### الشرط الثاني

ان جانب سلطانة كرت برطن تعين قونصوا واحدا او اكثر في ايالـــة بانب سلطان مراكش وفاس ، ويكون للقونصو المذكور ، واحـــــدا كان أو تعددا ، السكنى بمرسى (1) من مراسيه او مدينة من مدنه على ما يختروه من لك القنصوات المذكورين او دولتهم (2) ويظهر لهم فيه المصلحة لخدمـــــة سلطانة كرت برطن واعانة لتجارها ورعيتها

### الشرط الثالث

إن نائب سلطانة كرت برطن او مَن هو موجـــه من جانبها لسلطـــان مراكش مع قنصوات كرت برطن الذين هم مستقرين بالمراسي خـــلاف النـــائب المذكور يكون لهم الوقر والاحترام دائما يوافق منزلتهم ، وكذلك دارهم واهلهم يكونون محفوظين محروسين لا يتعرض لهم احد بمظلمة ولا بنقص في مرتبتهم قولا او فعلا ، ومَن تعرض لهم شيء من ذلك فتلزمه العقوبة الشديدة تاديبا له وزجرا لامثاله ، والنائب المذكور يختار من يترجم عنه ويخدمه مـــن المسلمين

او غيرهم ، ولا يلزم المترجمين عنه والخدام له شيء من الجزية والغرامة ولا ما يشبه ذلك ، واما القنصوات الذين هم خلاف النائب المذكور المستقرين بالمراسي لهم ان يختاروا ترجمان واحد وبواب واحد ومتعلمَيْن من المسلمين او من غيرهم ، ولا يلزمهم الجزية ولا الغرامة ولا مايشبه ذلك ، واذا جعل النائب المذكور خليفة في خدمة تقنصوات (1) بمراسي سلطان مراكش من رعية السلطان يكون هو وعياله الساكنون بداره موقرين محترمين ولا يلزمهم جزية ولا غرامة ولا ما يشبه ذلك ، ولا يكون له احد تحت حمايته من رعية هذه الايالة الا عياله فقط ، ويؤذن للنائب المذكور وللقنصوات المذكورين في اتخاذ موضع لصلاتهم، وفي جعل السنجاق لجنسهم في كل وقت باعلا ديارهم التي تكون بايديهم داخل المدينة او خارجها وفي زورقهم إذا ارتحلوا في البحر ، ولا يلزم النائب والقنصوات المذكورين صاكة(2) على حوائجهم واثاثهم ومسائلهم التي ترد عليهم لايالة مراكش لانفسهم ولاهل دارهم في الايالة المذكورة ، والنائب والقنصوات المذكورون حيث تصل حوائجهم واثاثهم للمراسي يحتاجون ان يوجهوا للامين خط ايديهم بالتاريخ يذكر فيه عدد ما يريدون جوازه من حوائجهم ، وهذا الانعام لا يكون الا للقنصوات الذين لا يتجرون ، واذا دعتهم خدمة سلطانهم او وجه آخر الى خروجهم لا يمنعون من ذلك بوجه من الوجوه ، ولا ينقّف لا هم ولا خدامهم ولا حوائجهم ولا امتعتهم ، بل هم على حريتهم في ذهابهم وايابهم موقرين مكرومين ، والنائب والقنصوات المذكورين لهم ما يكون في المستقبل لنواب وقنصوات الاجناس من الزيادة في ذلك .

## الشرط الرابع

رعية كرت برطن لهم ان يسافروا او يستقروا ويسكنوا حيث شاءوا بايالة سلطان مراكش دون تعرض ولا منع من احد ، نعم يتم فر ذلك قانو

حاكم البلد مثل رعية خاصة الاجناس ، ولهم الحق ان يكتروا ويجزوا (1) الديار والمخازن ، واذا لم يجدوا محلا موجودا يصلح بهم لديار سكناهم ومخازنهم فان المخزن يعنيهم على موضع ان كان المحل الذي يليق للبناء في محل سكناهم المعلوم لهم ليبنوا فيه ديارهم ومخازنهم ، ويتفق كتابة مع مخزن البلد على مصروف زينتهم قدر ما يبقى بايديهم من السنين ، ولا يخرجهم احد من ذلك المحل الى ان تتم المدة المذكورة المتفق عليها ، ولا يلزمهم ايضا تسليف مالهم كرها او اعطاء شيء دون خواطرهم ، وديارهم ومخازنهم وما قاربهم للسكنى او للتجارة يكون موقورين ، ولا يحنث ولا تفتيش كرها في ديار رعية كرت برطن ولا بكنانيش تجارتهم ومكاتيبهم وكواغطهم (2) الا باذن وموافقة من القنصل خنزال او القنص او نوابهم فقط . وعلى كل حال عاهد سلطان مراكش بان رعية كرت برطن المستقرين بايالة ونواحي سلطان مراكش يكون لهم الحق والامن في انفسهم وامتعتهم مثل ما يكون لرعية سلطان مراكش في ايالة سلطانة كرت برطن وسلطانة كرت برطن عاهدت بان رعية سلطان مراكش يكون لهم بايالتها الحماية والاعانة مثل ما يكون لرعية خاصة الاجناس .

## الشرط الثامن

جميع الدعاوي الكبار والشكايات وجميع الخصومات واسباب ذلك او ما يحدث من ذلك بين رعية كرت برطن فان القونص خنزال او القونصو او خليفته او نائبه هم يحكمون ويفاصلون عليهم فقط ، ولا يدخل في امرهم احد قائد كان او قاضي ولا غيرهما من ولاة المغرب ، ولكن في كل دعوى او خصومة تصدر من رعية كرت برطن مع بعضهم لا ترفع دعواهم ولا يتوجه الا لقونص خنزال او القونص او ولاة كرت برطن فقط .

## الشرط التاسع

فان جميع الدعاوي والشكايات وخصومات الشرع او اسباب الخصام التي تصدر بين رعية سلطان مراكش ورعية سلطانة كرت برطن فصالهم كما سيذكر فيما هو ءات :

وذلك اذا كان مشتكي من رعية كرت برطن والمشتكَى به من رعية سلطان مراكش فان حاكم البلد أو من نواحيها او القاضي حسبما هو لائق بالدعوى يكون له فيها الحكم فقط . وعليه فان كان صاحب الدعوى من رعية كرت برطن يرفع شكواه للحاكم او القاضي لمن يكون له الأمر بواسطة القونص خنزال او القونص او وكيله ، ولهم الحضور في محل الحكم على الدعوى ، ومثل ذلك اذا كان المشتكي من رعية سلطان مراكش والمشتكَى به من رعية سلطانة كرت برطن يرفع شكواه لمحل الحكم والفصال لقونص خنزال او خليفته او نائبه بواسطة عامل المسلمين او القاضي من رعية المغرب ، والحاكم او القاضي او من ناب عنهم لهم الحضور ان شاءواو قت الفصال في الدعوة ، وان كان اصحاب الدعوى من رعية كرت برطن او من رعية المغرب لم يرضون (1) بحكم الحاكم أو القاضي أو القونص خنزال أو القونص بحكم مَن كان له الحكم في ذلك فلهم رفع دعواهم لنائب السلطان في امور الأجناس او للنائب المفوض في امور سلطانة كرت برطن .

## !لشرط العاشر

اذا احد من رعية كرت برطن رضي بدعوى مع احد من رعية سلطان مراكش لدى ولاة ايالته على دين ترتب عليه بايالة كرت برطن فانه ينبغي ان يستظهر بحجة كتابة العربي او بالعجمي منزل عليها صاحب دعواه بخط يده

عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحماية، المرجع السابق، ص (139-144).

**الملحق رقم 06:**

## تسوية مغربية فرنسية محلية
## تتعلق بالحماية القنصلية

الحمد لله وحده

في 19 غشت عام 1863 الموافق 3 ربيع الأول عام 1280

تقييد في الحماية التي يجب أن يسير عليها
نواب الفرنصيص الذين هم في إيالة المغرب

الحماية تكون للشخص المعين لها في وقت تعلقه بالخدمة .

وهذه الحماية لاتشمل اقارب الشخص المحمي ونائبه ، وانما تقدر ان تشمل حريمه واولاده الساكنين معه في منزل واحد ، ويقدر أن تبقى لبعض الأشخاص مدة عمره كله ، فاذا مات انقطعت ولا تورث ، ما عدا دار موسى بن سمول المكنى بريروا التي هي موروثة عندهم أبا عن جد تولدت منها سماسرة وتراجمة في نيابة طنجة .

الحماية تنقسم الى قسمين

القسم الأول اولاد البلد الذين يخدمون في دار الباشدور وديار القونصوات نوابه مثل الكتاب والمخازنية والمتعلمين وشبههم

والقسم الثاني السماسرة المستخدمين عند التجار الفرنصويين في امور تجارتهم ، هؤلاء التجار المشار اليهم لا يسمى احد منهم تاجراً إلا الذي يكون يتّجر تجارة كبيرة ، وتكون تجارته بالداخل والخارج في المرسى سواء كانت تلك التجارة له أو كان نائبا فيها عن غيره .

عدد السماسرة الذين يكونون في الحماية لا يزيد عن اثنين في كل دار متجر ، نعم الدار التي تكون لها دار اخرى في مرسى اخرى فيكون لها في كل دار سمساران محميان .

حماية دولة فرنسة لا تشمل اولاد البلد المستخدمين في البادية في مثل امور الحراثة والفلاحة ورعي الغنم وشبه ذلك .

ولكن باعتبار ما هو جارٍ الآن ، وذلك بالاتفاق مع حكام مراكش ، الحماية لهؤلاء المذكورين تكون جارية لهم مدة شهرين اولهما فاتح شتنبر الموالي لتاريخه

ومعروف أن هؤلاء المستخدمين في البادية مع الفرنصيص حين تجب مطالبتهم بالأحكام فيعلم عاملهم نائبَ الفرنصيص ليامر صاحبَ الغنم او الحرث بتوجيه مَن يقف على متاعه لئلا يبقى للضياع .

زمام مَن هو في حماية الفرنصيص يعطيه نائبُهم لعامل البلد التي هو فيها ، وإذا حدث تبديل او تغيير في بعض الأشخاص المحميين فيعلمه بذلك .

كل من هو في الحماية تكون بيده بطاقة مذكور فيها اسمه وتعيين الخدمة التي هو بها ، وتكون هذه البطاقة مكتوبة بالعربي وبالفرنصيص .

وهذه البطاقة لايعطيها الا الباشدور المقيم بطنجة .

عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحماية، المرجع السابق، ص (182-183).

الملحق رقم 07

# اتفاقية مدريـــد المنظمة للحماية القنصلية
## وموافقة السلطان مولاي الحسن عليها

الحمد لله وحده ولا حول ولا قوة الا بالله

( الطابع السلطاني الكبير بداخله : الحسن بن محمد بن عبد الرحمان )
( الله وليه 1291 وبدائـرتـه ومـن تـكن برسـول الله البيتان )
( وعـن يمينه امضاء السلطان بخط يـده وهـو : الحسن بـن محمد )

يعلم من هذا اننا طالعنا ما اتفق عليه نائبنا الانصح ، الخديم الأصلح، الطالب محمد برگاش ، مع جماعة نواب الدول الفخماء المحبين بمدريد عام سبعة وتسعين ومائتين والف تاريخه من الفصول الثمانية عشر المذكورة اسفله، المتعلقة بامور الحماية التي اولها : والشروط التي تقبل بها الحماية هي المقررة في شروط التجليز ، وآخرها : وهذا الوفق سيثبت ، وتصفحناها من اولها الى اخرها وامضيناها ، واوجبنا العمل بمقتضاها ، ولا نالوا جهداً في عدم موافقة من رام خرقها ونقضها بحول الله .

فنامر الواقف عليه من عمالنا وولاة امرنا ان يعمل بمقتضاه ، ويقف عند حده ومنتهاه .

حمد ربه امرنا المعتز بالله في 25 من ذي القعدة عام 1297 (1)

(1) عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحماية، المرجع السابق، ص 192

**الملحق رقم 08:**

.

**فصول سرية اضافية**
**اضيفت الى التصريح الفرنسي الانجليزي**
**المؤرخ 8 ابريل 1904**

## الفصل الاول

في حالة ما اذا وجدت احدى الحكومتين نفسها مضطرة بحكم الظروف القاهرة لتعديل سياستها اتجاه مصر والمغرب، فان الالتزامات التي التزمت بها كل منهما للاخرى في الفصول 4 و 6 و 7 من التصريح الصادر هذا اليوم لايقع المس بها.

## الفصل الثاني

لاتنوي حكومة صاحب الجلالة البريطانية ان تقترح الان على الدول ادخال تعديل ما على الامتيازات وعلى التنظيم القضائي المطبق في مصر.

وفي حالة ما اذا وجدت نفسها مسبوقة الى التفكير في ضرورة ادخال اصلاحات في مصر ترمي لجعل التشريع المصري مماثلا لتشريع الاقطار المتمدنة الاخرى ، فان حكومة الجمهورية الفرنسية لن تمانع في بحث هذه الاقتراحات، لكن بشرط ان تقبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية ان تبحث اي اقتراح قد تعرضه عليها حكومة الجمهورية الفرنسية بشأن ادخال اصلاحات الى المغرب من النوع ذاته.

## الفصل الثالث

تتفق الحكومتان على ان قسما من الترابب المغربي مجاورا لمليلية وسبتة والممتلكات الاسبانية الاخرى يجب – بمجرد ما يتوقف السلطان عن ممارسة سلطاته هناك – ان يدخل في نطاق النفوذ الاسباني، وعلى ان ادارة الشاطئ من مليلية لغاية مرتفعات الضفة اليمنى لنهر سبو باخراج الغابة يجب ان يوكل امرها الى اسبانيا.

يونان لبيب رزق ومحمد مازين، تاريخ العلاقات المغربية المصرية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام 1912، د ط، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1982، ص 252.

الملحق رقم 09:

# الاتفاق الفرنسي الأسباني

## ( في ٣ أكتوبر سنة ١٩٠٤ )

### ( البنود السرية)

تتضمن هـذه البنود السرية احدى عشرة نقطة أساسية تتلخص فيما يلي :

تنقسم منطقةالنفوذ الأسباني إلىقسمين أحدهما شمالي يمتد من منفذ مليوية على البحرالمتوسط إلى خط يمتد بين حوض نهري اناون، وسبو ، وبين كرت، ورغة ـ ثم يتجه نحو الشمال إلى تركوس عن طريق جبل مولاي بوشته، ومن هناك يتجه إلى ساحل المحيط الأطلسي قرب السرجة ( للمادة الثانية ) .

أما القسم الجنوبي فبالإضافة إلى الممتلكات الأسبانية في (ريودي أورو) التي تم تحديدها في اتفاق ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٠ فالمنطقة الأسبانية يحدها خط يسير محاذياً إلى درعه وسوس — حتى يصل البحر عنـــد مصب ماسه ( المادتان ٤ ، ٥ ) .

وتعهدت أسبانيا بألا تنقل أو تتخلى عن حق الإشراف على هذه المناطق لاجزئيا ولا لأي دولة أخرى . ( المادة السابعة ) .

وفي المنطقة الشمالية تعهدت أسبانيا بألاّ تقوم بعمل منفرد دون إستشارة فرنسا أولا ، وهذا الشرط يظل نافذاً لمدة أقصاها خمس عشرة سنة ولاينقض هذا التعهد إلا في الظروف الآتية :

١ ـ إذا إنهار النظام السياسي للمغرب وإنهارت معه السلطة الشريفة .

٢ ـ إذا أصبحت المحافظة على الحالة الراهنة أمراً مستحيلا بسبب عجز الحكومة الشريفة عن صيانة الأمن والنظام .

٣ ـ إذا ثبتت استحالة المحافظة على الحالة الراهنة لأى سبب آخر من طبيعته أن يكون موضوعاً للاتفاق بين فرنسا وأسبانيا ( المادة الثالثة ) .

أما النظام الدولى لطنجه فيظل قائماً ( المادة التاسعة ) .

وبجانب هذه المواد توجد مواد تتعلق بالنظام الإجتماعى والإقتصادى ، فالمادتان ١٠ ، ١١ أجازتا التعاون الفرنسى الأسبانى فى بعض المشروعات التجارية وحرية تداول النقد الأسبانى وإنشاء المدارس الأسبانية .

شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص (426-428).

الملحق رقم 10:

# النقط الأساسية فى اتفاق الجزيرة

## ( ٧ أبريل سنة ١٩٠٦ )

## ( ١٣٢ بنداً )

الفصل الأول : يتناول قوة البوليس ويتضمن مايلى :

١ — يجب وضع قوة البوليس تحت إشراف السلطان على أن يختار أفرادها من السكان الوطنيين وأن توزع على الموانى التجارية الثانية .

٢ — يقوم ضباط الصف الفرنسيون والأسبان بمساعدة السلطان فى تنظيم هذه القوة على أن يكون استخدامهم لمدة خمس سنوات فقط ، أما الإجراءات التفصيلية فتعرض على الهيئة الدبلوماسية فى طنجة للموافقة عليها .

٣ — لاتزيد قوات البوليس على خمسة آلاف ولاتقل عن ألفين .

٤ — يقوم بنك الدولة بتقديم الإعتمادات المالية اللازمة لنفقات هذه القوة .

٥ — يكون المفتش العام للبوليس من جنسية سويسرية .

٦ — ترسل نسخ من تقرير المفتش العام إلى طنجه، كما أن لطنجه الحق فى مطالبة المفتش العام بتقديم تقارير إذا دعت الحاجة .

٧ — مرتب المفتش العام يبحث فيما بعد .

٨ — عند التعاقد معه يبلغ ذلك إلى طنجه .

٩ — يعين فى تطوان والعرايش مفتشون أسبان ، وفى الرباط فرنسيون .

والفصل الخامس : يشمل المواد من ٧٧ إلى ١٠٥ ويختص بالجمارك .

والفصل السادس : يتناول الاشغال العامة والخدمات ويقرر ما يلى :

١ — لايصح التنازل عن احد هذه الاشغال العامة أو الخدمات .

٢ — تحتفظ الدول الموقعة على العقد لنفسها بحق الإشراف على الإمتيازات الممنوحة لرءوس الأموال الأجنبية بحيث لايكون من طبيعة هذه الإمتيازات أن تضعف سيطرة الحكومة المغربية على الخدمات العامة الرئيسية .

٣ — يجب على الحكومة المغربية أن تعرض جميع العقود على الهيئة الدبلوماسية .

٤ — للهيئة الدبلوماسية حق الإشراف على امتيازات التعدين والمحاجر والغابات وجميع المسائل المتعلقة بنزع الملكية .

أما الفصل السابع : والأخير فيتناول التنظيمات العامة الخاصة بالتصديق على الاتفاق .

أما الفصل الرابع : فيتناول الإيرادات والضرائب ( ومجموع مواده ١٨ ) وتنص إحدى المواد على أن يدفع الأجانب ضريبة « الترتيب » ، كما تنص مادة أخرى على حقهم فى شراء الأراضى الزراعية وإقامة المبانى .

أما المواد الأقل أهمية فتتناول الإقتراحات المالية وغيرها .

والمادة ٦٦ ذات أهمية كبرى فهى تخول الحكومة المغربية الحق فى فرض ضريبة مؤقتة قدرها ٢٫٥ ٪ كرسم جمركى على قيمة البضائع المستوردة ، على أن يخصص إيراد هذه الضريبة للأشغال العامة ( وتكون عقودها تحت إشراف الهيئة الدبلوماسية ) .

**الملحق رقم 11:**

**السلطان عبد العزيز**

شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 430.

**الملحق رقم 12:**

**السلطان مولاي عبد الحفيظ[1]**

[1] - عبد الرحمان ابن زيدان، الدرر الفاخرة، المصدر السابق، ص 117.

**الملحق رقم 13:**

## خريطة تمثل مراحل الزحف والتدخا الإسباني بالريف[1]

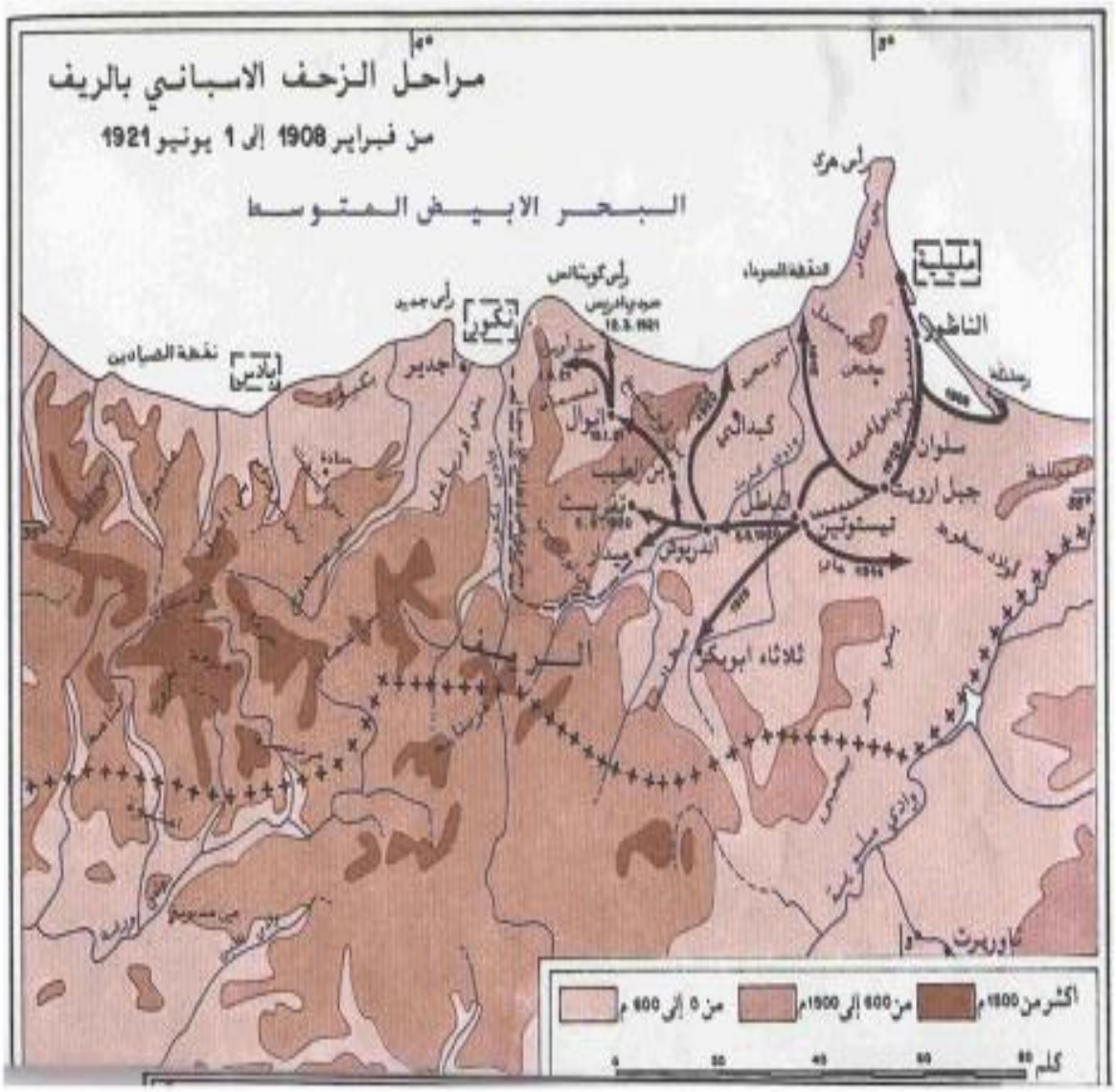


[1] – جرمان عياش، أصول حرب الريف، المرجع السابق، ص 373.

**الملحق رقم 14:**

**بنود معاهدة الحماية:**

# معاهدة الحماية
# المبرمة بفاس في 30 مارس 1912

و ان حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجلالة الشريفة حرصاً منهما على احداث وضع قانوني بالمغرب ينبني على النظام الداخلي والامن العام ويسمح بادخال اصلاحات ويضمن نمو البلاد الاقتصادي اتفقتا على المقتضيات الآتية :

الفصل 1 ـ اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية وجلالة السلطان على تأسيس نظام جديد في المغرب شامل للاصلاحات الادارية والقضائية والمدرسية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية من المفيد ادخالها بالقطر المغربي .

وهذا النظام سيحافظ على الحالة الدينية وعلى احترام السلطان ونفوذه التقليدي وممارسة الديانة الاسلامية والمؤسسات الدينية وبالأخص منها الاحباس كما يشمل تنظيم مخزن شريف معدل . وستتفاوض حكومة الجمهورية مع الحكومة الاسبانية في شأن المصالح التي تنوب هذه الحكومة بسبب موقعها الجغرافي او ممتلكاتها الترابية على الشاطىء المغربي .

وكذلك مدينة طنجة ستحتفظ بصبغتها الخاصة التي اعترف لها بها والتي سيحدد نظامها البلدي .

الفصل 2 ـ يقبل من الآن جلالة السلطان ان تشرع الحكومة الفرنسية بعد اعلام المخزن في الاحتلالات العسكرية التي تعتبرها ضرورية في القطر المغربي للمحافظة على النظام وعلى امن المعاملات التجارية كما يقبل من الآن ان تقوم بأي عمل من أعمال الشرطة في البر والمياه المغربية .

الفصل 3 ـ تتعهد حكومة الجمهورية بأن تعضد الجلالة الشريفة تعضيداً مستمراً ضد كل خطر قد يهدد شخصه او عرشه او يعرض للخطر طمأنينة ولايته ويقدم مثل هذا التعضيد لولي العهد ومن يخلفونه .

الفصل 4 ـ ان التدابير التي يقتضيها نظام الحماية الجديدة يشرعها ـ باقتراح الحكومة الفرنسية ـ الجلالة الشريفة او السلطات التي تفوض لها في ذلك وكذلك الشأن فيما يرجع للقرارات الجديدة او تعديل القرارات الموجودة .

الفصل 5 ـ سيمثل الحكومة الفرنسية لدى الجلالة الشريفة مندوب مقيم عام بيده جميع سلطات الجمهورية بالمغرب وهو الذي يسهر على تنفيذ هذه المعاهدة .

وسيكون المندوب المقيم العام الوسيط الوحيد للسلطان لدى الممثلين الاجانب وفيما يجريه هؤلاء الممثلون من علاقات مع الحكومة وسيكلف على الاخص بجميع المسائل التي تهم الاجانب في الامبراطورية الشريفة .

وستكون له سلطة المصادقة والاذن بالنشر باسم الحكومة الفرنسية لجميع المراسيم التي تصدرها الجلالة الشريفة .

الفصل 6 ـ يكلف موظفو فرنسا الدبلوماسيون والقنصليون بتمثيل وحماية الرعايا المغاربة ومصالحهم في الخارج .

ويتعهد جلالة السلطان بان لا يبرم اي اتفاق ذي صيغة دولية قبل موافقة الجمهورية الفرنسية .

الفصل 7 ـ ستتفق فيما بعد حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجلالة على وضع اسس لاعادة تنظيم مالي يحترم الحقوق المخولة لاصحاب سندات القروض العمومية المغربية ويسمح بضمان التزامات الخزينة الشريفة وباستخلاص موارد الامبراطورية بكيفية مضمونة .

الفصل 8 ـ تلتزم الجلالة الشريفة بان لا تبرم في المستقبل مباشرة او غير مباشرة اي قرض عمومي او خصوصي او تخول بأي صورة من الصور اي امتياز بدون اذن الحكومة الفرنسية .

الفصل 9 ـ ستقدم هذه المعاهدة للمصادقة عليها من لدن حكومة الجمهووية الفرنسية وتسلم وثيقة تلك المصادقة لجلالة السلطان في أقصر وقت ممكن .

ولموجبه حرر الموقعان اسفله هذا العقد وذيلاه بطابعهما وحرر بفاس في 30 مارس 1912 (11 ربيع 1330) .

قرأه ووقع عليه : عبد الحفيظ .

ريتيو

الصديق بن العربي، المصدر السابق، ص (29-30-31).

**الملحق رقم 15:**

**توقيع السلطان مولاي عبد الحفيظ على عقد الحماية[1]**

[1] – عبد الرحيم الورديغي، المصدر السابق، ص 15.

**الملحق رقم 16:**

## الاتفاق الفرنسي الإسباني في شأن تقسيم المغرب

## 27 نوفمبر 1912 [1]

بمجرد بسط الحماية الفرنسية على المغرب دخلت فرنسا في محادثات مع اسبانيا في شأن تنفيذ الاتفاقية السرية المبرمة بينهما في شأن تقسيم المغرب لتتفرغ كل واحدة لبسط نفوذها على المنطقة الخاضعة لها وتصفية القضية المغربية .

وانتهت المذاكرات بعقد اتفاق 27 نوفمبر 1912 ينص على ما يلي :

« تعترف فرنسا بحق اسبانيا في السهر على الأمن بمنطقة نفوذها وادخال الاصلاحات التي تراها ضرورية في الميادين الادارية والاقتصادية والقضائية والحربية ووضع المنطقة تحت إدارة مقيم عام اسباني بجانب خليفة للسلطان الذي يستقر بتطوان وتعترف اسبانيا بالسهر على تطبيق المعاهدات المبرمة بين الدول فيما يتعلق بالمغرب .

ونص الاتفاق أيضاً على النظام الخاص بطنجة وعلى حقوق اسبانيا في مقاطعة ايفني ورسم حدودها وعلى عدم تدخل حكومة المخزن في شؤون المنطقة كما التزمت اسبانيا بعدم تنازلها لاحد عن حقوقها في مناطق نفوذها » .

[1] – الصديق بن العربي، المصدر السابق، ص31.

**الملحق رقم 17:**

## خريطة تقسيم معاهدة الحماية[1]

[1] – فهيمة بوسيلت، المرجع السابق، ص 145.

# قائمة المصادر والمراجع

## 1- *قائمة المصادر والمراجع.*

### أ) المصادر:


1.أبو الحسن علي الحسني الندوي، أسبوعان في المغرب، د ط، مطبعة الرسالة، د م، د ت.

2.أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، الإستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى الدولة العلوية، تح: جعفر الناصري ومحمد الناصري، ج 9، د ط، دار الكتاب، 1997.

3.أبو القاسم الزياني، القسم الأول من النشأة إلى نهاية محمد سيدي بن عبد الله، تح: رشيد الزاوية، ط1، مطبعة المعارف، الرباط، 1992م.

4.أبو عبد الله محمد بوجندار، مقدمة الفتح من تاريخ رباط الفتح، تق: عبد العزيز الخمليشي، مطبعة الأمنية، الرباط، 2012م.

5.إحسان حقي، إفريقيا الحرة بلاد الأمل والرخاء، ط1، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، 1963م.

6.أحمد عبد السلام البوعياشي، حرب الريف التحريرية ومراحل النضال، ج 1، د ط، مطبعة دار الأمل، طنجة، 1974.

7.إسماعيل مولاي عبد الحميد العلوي، تاريخ وجدة وأنكاد في دوحة الأمجاد، ج1، ط1، د د، د م، 1985.

8.ألبير عياش، المغرب والإستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، تر عبد القادر الشاوي وآخرون، دار الخطابي، د ط، د م، 1985.

9.أمحمد مالكي، الحركات الوطنية والإستعمار في المغرب العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة المغربية، بيروت، 1993م.

10.ب. ج روجرز، تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية حتى عام 1900، تر: يونان لبيب رزق، ط 1، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1981.

11.بلقاسم الحناشي، الحركات التبشيرية في المغرب الأقصى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، د ط، مركز الدراسات والبحوث العثمانية والمورسكية والتوثيق والمعلومات، زغوان، 1989م.

12.جورج سبيلمان، المغرب من الحماية إلى الإستقلال، تر: محمد المؤيد، ط1، منشورات مجلة الأمل-التاريخ-الثقافة-المجتمع، د م، 2014.

13.حزب الإستقلال، المغرب الأقصى مراكش قبل الحماية عهد الحماية إفلاس الحماية، د ط، مكتب المستندات والأنباء، المطبعة العربية، د ب، 1951.

14.حسن الميلي، الجهاد البحري بمصب أبي رقراق خلال القرن 17م، ط 1، دار أبي الرقراق، الرباط، 2006.

15.حسن بن محمد الوزان الفاسي، وصف إفريقيا، تر: محمد حجي ومحد الأخضر، ط2، دار الغرب الإسلامي، 1983م.

16.شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم وآخرون، د ط، الدار التونسية، تونس، 1976م.

17.الصديق بن العربي، كتاب المغرب، ط 3، دار الغرب الإسلامي، د ب، 1984.

18.عبد الحق المريني، الجيش المغربي عبر التاريخ، ط 5، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1997

19.عبد الرحمان إبن زيدان، الدرر الفاخرة مآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، د ط، المطبعة الاقتصادية، الرباط، 1937م.

20.عبد الرحيم الورديغي، فاس في عهد الإستعمار الفرنسي 1912-1956، ط1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1992.

21.عبد العزيز بن عبد الله، تاريخ المغرب في العصر الحديث والفترة المعاصرة، ج2، د ط، دار البيضاء، الرباط.

22.عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر، ج03، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005.

23.عبد المجيد بن جلول، هذه مراكش، د ط، مكتب المغرب العربي، القاهرة، 1949.

24.عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم، مج: 10 عهد العلويين 2، د ط، دار المملكة المغربية، 1989م.

25.عبد الهادي التازي، الرموز السرية في المراسلات المغربية عبر التاريخ، د ط، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1983.

26.عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب [من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين][مع ما يتصل بتاريخ هذه الفترة من أخبار الشعراء وأعيان الكتاب]، تع وتق: محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي، ط 1، مطبعة الإستقامة، القاهرة، 1949.

27.علال الفاسي، الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية، ط 1، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948.

28. علال الفاسي، الحركات الإستقلالية في المغرب العربي، ط6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003م.

29.علي بن عبد السلام التسولي، رسالة في أجوبة على أسئلة الأمير عبد القادر في الجهاد، تح: عبد اللطيف أحمد الشيخ محمد صالح، ط 1، دار الغرب الإسلامي، 1996.

30.لويس أرنو، زمن المحلات السلطانية الجيش المغربي وأحداث قبائل المغرب مابين 1860-1912، تر: محمد ناجي بن عمر، د ط، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2002.

31.مارمول كربخال، إفريقيا، تر: محمد حجي وآخرون، ج 2، د ط، دار المعرفة، الرباط، 1988-1989م.

32.حمد الضعيف الرباطي، تاريخ الضعيف (تاريخ الدولة السعيدة)، تح أحمد العلوي، ط 1، دار الماثورات، 1986.

33.محمد المكي الناصري، فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى، ط2، شركة بابل، د م، 1993م.

34.محمد بن محمد بن مصطفى المشرقي، الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية "وعد بعض مفاخرها غير المتناهية" تح إدريس بوهليلة، ج 2، ط 1، دار أبي الرقراق، د م، 2005.

35.محمد حسن الوزاني، مذكرات حياة وجهاد التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحررية المغربية حرب الريف 2، د ط، مؤسسة محمد حسن الوزاني، د م، د ت.

36.محمد عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، ج1، د ط، المطبعة التجارية، الإسكندرية، 1903.

37.محمد كنبيب، المحميون، ط 1، دار أبي الرقراق، الرباط، 2011.

38.مصطفى بوشعراء، الإستيطان والحماية بالمغرب، تق: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1994.

39.مولاي عبد الرحمان بن زيدان، العز والصولة في معالم نظم الدولة، ج 1، د ط، المطبعة الملكية، الرباط، 1961.

40.هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، تر: أبو القاسم سعد الله، د ط، الدار التونسية للنشر، تونس، دت.

**ب) المراجع باللغة العربية:**

1.إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج 3، ط 2، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1994.

2.إبراهيم كريديه، الحماية أصلها وتطورها، د ط، منشورات زاوية زتقتي فوزيي وبوزانسي، الدار البيضاء، 2013.

3.أحمد العلوي، تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي، ط 1، مطبعة القرويين، الدار البيضاء، 2009.

4.أحمد زيادي، إنتفاضة الشاوية سنة 1907دراسة، وثائق تاريخية، ملاحق أدبية، ط1، دار قرطبة، الدار البيضاء، 1986م.

5.إدريس بوهليلة، الجزائريون في تطوان خلال القرن 13هـ/19م "مساهمة طنجة في التاريخ الاجتماعي المغربي، ط 1، منشورات الشباك، المغرب، 2012.

6.إسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، د ط، مكتبة العبيكان، د م، د ت.

7.أمحمد أحمد بن عبود، مركز الأجانب في المغرب "دراسات قانونية لوضعية الأجانب في المغرب قبل عهد الحماية وخلاله"، ط3، منشورات عكاظ، الرباط، 1988.

8.أمين الريحاني، المغرب الأقصى، د ط، دار الهنداوي، المملكة المتحدة، 2017.

9.أمين محمد سعيد، ملوك المسلمين المعاصرين، د ط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999م.

10.أندري شوفريون، رحلة إلى المغرب، تر: فريد الزاهي، ط1، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، 2010م.

11.إيتين برونو، الأمير عبد القادر الجزائري، تر: ميشيل نوري، ط 1، دار عطية للنشر، لبنان، 1997.

12.ثريا براءة، الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر، د ط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997

13.جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب، ط 1، الشركة المغربية للناشرين المتحدثين، الدار البيضاء، 1986.

14.جمعية أطاك المغرب، حراك الريف نضال شعبي بطولي من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية، د ط، مؤسسة روزا، لوكسنبورغ، 2018.

15.حسين مؤنس، معالم تاريخ المغرب والأندلس، ط2، دار الرشاد، القاهرة، 1997،

16.خالد بن الصغير، الحركة التجارية بمرسى طنجة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، طنجة في التاريخ المعاصر 1800-1956، د ط، النشر العربي الإفريقي، الرباط، 1991.

17.خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856-1886)، ط 2، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997.

18.خوان باندو، التاريخ السري لحرب الريف (المغرب الحلم المزعج)، تر: سناء الشعيري، ط1، النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008.

19.دفاتر الشاوية، المقاومة الوطنية في الشاوية، ط1، مطبعة دار القرويين، الدار البيضاء، 1999م.

20.رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، د ط، الدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، مصر، 1996.

21.زكي مبارك وخلو محمد الصغير، الظهير البربري من خلال مذكرة صالح العبدي مع إطلالة على مدينة آسفي من خلال باكورة الزبدة في تاريخ آسفي وعبدة لفقيه الصبحي السلاوي، د ط، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1993م.

22.سليمان صالح، الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن، ج 2، د ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د م، 1997.

23.شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث ( ليبيا- تونس- الجزائر- المغرب)، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977.

24.صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر. تونس. المغرب الأقصى، ط 6، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1993.

25.الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، ط 3، الناشرون دارف المحدودة لندن، المملكة المتحدة، 1984.

26.الطيب بياض، المخزن والضريبة والإستعمار "ضريبة الترتيب 1880-1915"، د ط، إفريقيا الشرق، المغرب، 2011.

27.عبد الكريم الفيلاني، التاريخ السياسي المغرب العربي الكبير، ج7، ط1، شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2006م.

28.عبد اللطيف أكنوش، تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية بالمغرب، د ط، إفريقيا الشرق، د م، د

29.عبد الوهاب بن منصور، قبائل المغرب، ج 1، د ط، المطبعة الملكية، الرباط، 1968.

30.عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880، ط 1، المطبعة الملكية، الرباط، 1985.

31.علال الخديمي ، أعمال ندوة التجارة في علاقاتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، ج 1، د ط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، 1989.

32.علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894-1910 حادثة الدار البيضاء وإحتلال الشاوية، ط 2، إفريقيا الشرق، د م، 1994.

33.علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851-1947، د ط، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2006.

34.علال الخديمي، جوانب من التاريخ الدبلوماسي للمغرب خلال القرن التاسع عشر، طنجة في التاريخ المعاصر 1800-1956، د ط، النشر العربي الإفريقي، الرباط، 1991.

35.علي المحمدي، السلطة والمجتمع في المغرب نموذج آيت يا عمران، ط 1، المعرفة التاريخية، الدار البيضاء، 1989.

36.عمر آفا، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر البنيات والتحولات 1830-1912، ط1، دار الأمان، الرباط، 2006.

37.عمر بن عبد العزيز، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، د ط، دار المعرفة الجامعية، د م، 2000.

38.فريديريك وايسجرير، على عتبة المغرب الحديث: تر: عبد الرحيم حزل، ط 2، منشورات دار الأمان، الرباط، 2011.

39.كريديه إبراهيم، ثورة بوحمارة 1902- 1909، د ط، زاوية زنقتي فوزيي بوزانسي، الدار البيضاء، 2013.

40.لوتسكي، تاريخ أقطار العربية الحديث، ط9، دار الفرابي، لبنان، 2007م.

41.محمد الأمين محمد، محمد علي الرحماني، المفيد في تاريخ المغرب، د ط، دار الكتاب، الدار البيضاء، د ت.

42.محمد الصغير الخلوني، بوحمارة من الجهاد إلى التآمر المغرب الشرقي والريف من 1900- 1909، د ط، دار المعرفة، الرباط، 1993.

43.محمد العربي معريش، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول 1873-1894، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1989 .

44.محمد القبلي، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، ط 1، دار عكاظ الجديدة، الرباط، 2011.

45.محمد المنصور، المغرب قبل الإستعمار والمجتمع والدولة والدين 1792-1822 تر: محمد حبيدة، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2006.

46.محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب، ج 1، ط 1، دار الأمنية، الرباط، 1973.

47.محمد بوشيخي، المسار الحداثي في المغرب "الدين والسياسة والهوية الوطنية"، د ط، مؤسسة مؤمنو بلا حدود، الرباط.

48.محمد رياض، شيخ الإسلام أبو شعيب الدكالي الصديقي وجهوده في العلم والإصلاح والوطنية مع ذكر ثلة من تلامذته وآثاره، د ط، دار النجاح، الدار البيضاء، 2005.

49.محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، د ط، مركز الكتاب الأكاديمي، د م، د ت.

50.محمد علي داهش، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الإستعمار لمحمد بن عبد الكريم الخطابي، د ط، دار الشؤون الثقافية العامة آفاق العربية، بغداد، 2002م.

51.محمد قاسم وحسن حسين، تاريخ القرن التاسع عشر في أوربا منذ عهد الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العظمى، ط 6، مطبعة الكتب المصرية، القاهرة، 1929.

52.محمود السيد، تاريخ دول المغرب العربي ليبيا-تونس- الجزائر- المغرب- موريتانيا، د ط، مؤسسة ضباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

53.محمود الشرقاوي، المغرب الأقصى مراكش، د ط، دار القاهرة، القاهرة، د ت.

54.محمود عبد الرحيم، أسرار العدوان المغربي على الجزائر، د ط، الدار القومية، د م، دت.

55.مصطفى الشابي، الجيش المغربي في القرن 19 (1830-1912)، ج 1، ط 1، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2008.

56.مصطفى الشابي، النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر، ط 1، مطبعة الفضالة المحمدية، 1995م.

57.ناجي النجار، الجزيرة الخضراء وقضية مثلث برمودا، ط 1، دار المرتضي، بيروت، 1979.

58.نور الدين جاطوم، تاريخ القرن التاسع عشر في أوروبا والعالم، ج2، ط1، دار الفكر، دمشق، 1995م.

59.هاشم المعروفي، عبير الزهور في تاريخ الدار البيضاء وما أضيف إليها من أخبار آنفا والشاوية عبر العصور، ج1، ط1، د د، د م، 1987م

60.هربرت فشر، تاريخ أوربا في العصر الحديث، تر: أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، ط 3، دار المعارف، د م، 1958م.

61.يحيي جلال، المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرير والإستقلال، ج3، د ط، الدار القومية، الإسكندرية، 1966م.

**المراجع باللغة الفرنسية:**

Couillieaux , le programme de la France au maroc l'organisation du portectorat les affaires aux maroc, paris ,1912 .

Henri charles-la vauzelle ,la guerre au maroc, librarie militaire, paris

**ت) الموسوعات والمعاجم والقواميس:**

1.إبراهيم بوطالب، دجون درمندهاي، معلمة المغرب، ج 22، د ط، مطابع سلا، د م، 2005.

2.أحمد الموصلي، موسوعات الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005م.

3. بوشتى الفلاح وعبد المالك سلوي، العرائش، معلمة المغرب، ج 18، مطابع سلا، الدار البيضاء، 1989.
ثريا برادة، معلمة المغرب، ، د ط، مطابع سلا، د م، 2005.

4.سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، د ط، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000.

5.عبد العزيز بن عبد الله، الموسوعة المغربية للأعلام البشرية والحضارية، ج3، د ط، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، د م، 1976م.

6.عبد الله كنون، محمد بن عبد الكريم الخطابي، موسوعة مشاهير رجال المغرب، مج 5، ط2، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1994.

7.عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسة، ج 1، د ط، دار الهدى، لبنان، د ت.

8.علال الخديمي، المولى عبد الحفيظ، معلمة المغرب، ج 17.

9.فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج 1، د ط، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

10.كمال موريس شريل، الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، ط1، دار الجيل، د م، 1998م.

11.محمد عبد الخالق محمد الفضل وآخرون، الموسوعة العربية العالمية، ط2، مؤسسة الأعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، 1999م.

12.نجيب زبيب، الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس، تق: أحمد إبن سودة، ج 4، ط 1، دار الأمير للثقافة والعلوم، لبنان، 1995.

**ت) المجلات والجرائد والدوريات:**

1. أيمن صلاط، الإمتيازات البندقية في المشرق العربي، مج 40، ع 3، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، د م، 2018.
2. جمال عاطف، ملاحظات حول العلاقات المغربية الإسبانية قبيل حرب تطوان، أعمال ندوة تطوان قبل الحماية 1860-1912 أيام 12،13،14 نوفمبر 1992، تطوان، 1994.
3. شبيهنا حمداني ماء العينين " قبسات من حياة ماء العينين" ، الشيخ ماء العينين فكرة وجهاد، ط 1، دار النجاح الجديدة، الدر البيضاء، 2001م.
4. الطيب بوتيقالت، عبد الكريم الخطابي (حرب الريف والرأي العالمي)، ع14، سلسلة الشراع، د م، 1997.
5. عبد العزيز التسمساني خلوق وآخرون، المقاومة المغربية الدبلوماسية للهيمنة الإسبانية، مجلة دار النيابة، ع 17، طنجة، 1988.
6. عبد العزيز التسمساني خلوق، جوانب مغمورة من المقاومة المسلحة في شمال المغرب (1913-1925)، ندوة المقاومة المغربية ضد الإستعمار الجذور والتجليات، .
7. عبد اللطيف حسني، العالم والسلطة في المغرب خلال القرن التاسع عشر، ندوة الحركة العلمية في عصر الدولة العلوية إلى أواخر القرن التاسع عشر 9-10-11 ديسمبر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، 1993م.
8. عبد الله مقلاتي، مطبوعة بيداغوجية خاصة بطلبة السنة الثانية ماستر، محاضرة 2 ، تخصص وطن عربي، د م، 2018م.

9. فادية عبد العزيز القطعاني، الحركة الوطنية المغربية (1912-1937)، مج 1، ع 16، جامعة بنغازي، د م، 2014.

10. محمد الشيخ الطالب أخيار ماء العينين، صفحات من دفاع المغاربة عن السيادة والوحدة الترابية مابين 1900-1913، ندوة المقاومة المغربية ضد الإستعمار 1904-1955 جذور وتجليات، أعمال الندوة العامة 13، 14، 15 نوفمبر 1991، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1997.

11.محمد المعروف الدفالي، "القرويين والصراعات السياسية في مغرب الحماية"، ندوة -8-، جامعة الحسن الثاني، مطبعة الفضالة المحمدية، الدار البيضاء، 2013.

12.محمد بن عبود، ملاحظات حول العلاقات المغربية الإسبانية قبيل حرب تطوان، أعمال ندوة تطوان قبل الحماية 1860-1912 أيام 12،13،14 نوفمبر 1992، تطوان، 1994.

13.ميقل مرتين، جريدة المناضل-ة، الإستعمار الإسباني في المغرب (1860-1956).

**ث) الندوات والمقالات والمحاضرات:**

1.هبير جاك، "أيام فاس الدامية"، الحماية الفرنسية بدئها ونهايتها حسب إفادات معاصرة، د ط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، د ت.

**ج) المنتديات:**

1.مؤلف مجهول، إتحاد المغرب العربي والوحدة التاريخية والجغرافية، د ط، منتدى سور الأزبكية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات، 2001م.

**ح) الرسائل الجامعية:**

1.أحمد بن داود، المقاومة الثقافية للإستعمار الفرنسي في كل من الجزائر والمغرب من خلال التعليم (1920-1954)، أطروحة دكتوراه في علوم التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2016-2017.

2.أكرم بوجمعة، محمد عبد الكريم الخطابي ودوره في تحرير أقطار المغرب العربي (تونس-الجزائر-المغرب الأقصى)، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017.

3.بهيجة سيمو، الإصلاحات العسكرية بالمغرب 1844-1912، د ط، منشورات اللجنة المغربية للتاريخ العسكري، الرباط، 2000.

4.حمادي هرنان، السلطة المركزية في مغرب مطلع القرن العشرين بين التفكك وإعادة الإنتاج، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء.

5.خولة بن سالم، المغرب الأقصى في عهد الملك الحسن الثاني (1961-1999)، شهادة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017. -119-

6.ذهبية سعيداوي، الأوضاع السياسية للمغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول (1873-1894)،مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ المعاصر،جامعة محمد الخيضر ،بسكرة،2016-2017.

7.سناء بوجلال، ثورة الريف المغربي 1925 (دراسة تاريخية)، رسالة الماستر أكاديمي في التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018.

8.سناء بوجلال، ثورة الريف المغربي 1925 (دراسة تاريخية)، رسالة الماستر أكاديمي في التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018.

9.سنيم بونويرة، معركة إيسلي 1844م وإنعكاساتها على العلاقات الجزائرية المغربية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015-2016.

10.عبد الجليل مزعل بنيان، المغرب الأقصى في عهد السلطان عبد الحفيظ 1908-1912، جامعة المستنصرية، 2012.

11. عز الدين بن سيفي، العلاقات الجزائرية المغربية (1246-1330هـ/1830-1912م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018.

12.فهيمة بوسيلت، التنافس الأوربي على المغرب الأقصى (1880-1912)رسالة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.

13.فوزي بن ضيف الله، الظهير البربري في المغرب الأقصى 16 ماي 1930، مذكرة لنيل شهادة الماستر تاريخ العالم المعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015-2016.

14. مجبر إلهام وسلطاني ربيعة، إصلاحات السلطان الحسن الأول في المغرب الأقصى، شهادة ماستر، جامعة بونعامة، 2016-2017. -122-

15.محمد الشريف الساحلي، علاقة الأمير عبد القادر بالسلطة المغربية (1832- 1847)، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016- 2017.

16.محمود شاكر، التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر في بلاد المغرب، ج14، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996م.

17.ياسر بن عبد العزيز محمود قاري، دور الإمتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة أم القرى، مكة، 2001

# فهرس الموضوعات

# فهرس الموضوعات


| المحتوى | الصفحة |
|---|---|
| شكر وتقدير | |
| إهداء | |
| قائمة المختصرات | |
| خطة البحث | |
| المقدمة | أ-ث |
| **مدخل** | **12-2** |
| مفهوم الإمتيازات الأجنبية | **3-2** |
| أنواع الإمتيازات | **12-4** |
| ***الفصل الأول: الضغوط الأجنبية على المغرب الأقصى ونتائجها*** | **42-13** |
| **المبحث الأول**: الضغوط السياسية و العسكرية | **27-14** |
| **المبحث الثاني**: الضغوط الإقتصادية | **33-28** |
| **المبحث الثالث**: نتائج الضغوطات الأوروبية على المغرب الأقصى | **42-34** |
| **الفصل الثاني: المؤامرات الفرنسية مع الدول الأوروبية ضد المغرب الأقصى** | **59-43** |
| **المبحث الأول**: الاتفاق الفرنسي الإيطالي 1902 | **45-44** |
| **المبحث الثاني**: الاتفاق الفرنسي البريطاني 1904 | **48-46** |
| **المبحث الثالث**: الاتفاق الفرنسي الإسباني 1904 | **52-49** |
| **المبحث الرابع** : أزمة أغادير الأولى 1905 | **54-53** |
| **المبحث الخامس** : مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906 | **59-55** |
| **الفصل الثالث :التدخل الأوروبي وفرض الحماية على المغرب** | **81-60** |
| **المبحث الأول** : إحتلال وجدة و الدار البيضاء 1907 | **65-61** |
| **المبحث الثاني**: التدخل الإسباني في الشمال المغربي1909 -125- | **69-66** |

| | |
|---|---|
| ***المبحث الثالث***: أزمة أغادير الثانية 1911 | **71-70** |
| **المبحث الرابع**: فرض الحماية المزدوجة على المغرب (الفرنسية-الإسبانية) | **76-72** |
| ***المبحث الخامس***: ردود الفعل المغربية على فرض الحماية المزدوجة | **81-77** |
| ***الخاتمة*** | ***84-82*** |
| ***الملاحق*** | ***110-86*** |
| ***قائمة المصادر والمراجع*** | ***123-111*** |
| **فهرس الموضوعات** | **126-124** |